الجمهورية الجزائرية الديمقـــــراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية

المـــوضوع:

دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي

(دراسة مقارنة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في

العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد دولي

من إعداد الطالب (ة):

- ورشان راوية وبزالة مروة

الأستاذ (ة) المشرف(ة):

- د. مسمش نجاة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـــــنة	الرتبة	الصـــــفـــة	الجامعة
أمال رحمان	أستاذة	رئيسا	بسكرة
مسمش نجاة	أستاذ محاضرة أ	مقررا	بسكرة
عديلة العلواني	أستاذة	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021–2022

الجمهورية الجزائرية الديمقـــــراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية

المـــوضوع:

دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي

(دراسة مقارنة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد دولي

من إعداد الطالب (ة):

- ورشان راوية وبزالة مروة

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- د. مسمش نجاة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـــــنة	الرتبة	الصـــــفـــة	الجامعة
رحمان أمال	أستاذة	رئيسا	بسكرة
مسمش نجاة	أستاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
عديلة العلواني	أستاذة	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021-2022

شكر وعرفان

ونحن نضع اللمسات الأخيرة من بحثنا نشكر المولى عز وجل الذي

وفقنا في إتمام هذا العمل.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى أستاذتنا الفاضلة د. مسمش نجاة التي لمت

علينا بتوجيهاتها المستمرة.

كما نتقدم بأسمى آيات الشكر و الامتنان و التقدير و المحبة إلى الذين حملوا أقدس

رسالة في الحياة، إلى الذين مهدوا لنا طريق المعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

كما لا يفوتنا أن نشكر لجنة المناقشة على قبواهم مناقشة هذه المذكرة و على

ما سيقدمونه من توجهات

و في الأخير نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد و لو بكلمة طيبة إن أصبنا من الله وان أخطأن فمن أنفسنا ومن الشيطان ولله الحمد والشكر أولا و أخير.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

أهدي هذا العمل إلى أمي وأبي حفظهما الله وأطال في عمرهم

والى إخوتي وأخواتي نعيمة، هناء، عبد الحفيظ، عبد العالي، إسلام

والى ابن أختي أيوب والى كل زملائي وأساتذتي

إلى كل من ضاق مرارة الجوع يوما

إلى كل جياع هذا العالم

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

راوية

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

أهدي هذا العمل إلى أمي وأبي حفظهما الله وأطال في عمرهم

والى أخواتي مريم وإيمان

والى كل زملائي وأساتذتي

إلى كل من ضاق مرارة الجوع يوما

إلى كل جياع هذا العالم

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

مروة

ملخص الدراسة:

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الإستراتيجية التي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام، كما يعد الغذاء سلاحا للضغط على الدول، ولهذا أصبح الأمن الغذائي يحتل أولوية كبرى ضمن استراتيجيات الدول،حيث أنه يلعب القطاع الزراعي دورا كبيرا في تحقيق الأمن الغذائي وهدفت منه الدراسة إلى تشخيص وضعية الأمن الغذائي في الوطن العربي بصفة عامة والجزائر وتونس بصفة خاصة خلال الفترة 2008–2019 من خلال دراسة مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي بصفة عامة والجزائر وتونس بصفة خاصة خلال الفترة 2008–2019 وباستخدامنا الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك باستغلال البيانات والإحصائيات المتوفرة حول عينة من مجموعة الإنتاج المرتبطة بالقطاع الزراعي، توصلت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي في الوطن العربي غير قادر على تحقيق الأمن الغذائي، وبالتالي تجعل الوطن العربي يعاني من تبعية غذائية اتجاه العالم الخارجي لتوفير احتياجات مواطنيه، وانه بالرغم من زيادة الإنتاج إلا انه لم يكن كافيا للتقليص من الفجوة الغذائية، نظرا للمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع وعدم قدرة السياسات الزراعية على تحقيق أهدافها، أي أن مهمة القطاع الزراعي أصبحت مقتصرة على تحقيق مستويات مقبولة من الأمن الغذائي دون القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

الكلمات المفتاحية: قطاع زراعي، أمن غذائي، سياسات زراعية، إنتاج نباتي وسمكي،اقتصاد جزائري، اقتصاد تونسي.

Study summary:

The agricultural sector was considered one of the most important strategic sectors that can contribute significantly to advancing the economy forward, and food is a weapon to pressure the sovereignty of countries, and for this reason food security has become a major priority within the strategies of countries, as the agricultural sector plays a major role in Achieving food security, and this is why our study aimed to diagnose the food security situation in the Arab world in general, and Algeria and Tunisia in particular,during the period 2008_2019 through the problem posed. How does the agricultural sector contribute to achieving Arab food security in general, and Algeria and Tunisia in particular, during the period 2008_2019?

To answer this problem, we used the descriptive analytical method by exploiting the available data and statistics about a sample of the production group related to the agricultural sector. Food dependency towards the outside world to provide for the needs of its citizens, and that despite the increase in production, it was not sufficient to reduce the food gap, given the problems that this sector suffers from and the inability of agricultural policies to achieve its goals, meaning that the task of the agricultural sector has become limited to achieving acceptable levels.of food security without the ability to achieve self-sufficiency.

Keywords: agricultural sector, food security, agricultural policies, vegetable and fich production,Algerian and Tunisian economy.

فهرس

الأشكال والجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	يمثل الأقاليم البيئية في الدول العربية	33
(2-2)	تطور إنتاج القمح في الوطن العربي خلال الفترة 2008_2019	39
(3-2)	تطور إنتاج و مساحة الشعير خلال الفترة 2008_2019	40
(4-2)	يمثل تطور إنتاج زيت الزيتون في الوطن العربي خلال الفترة 2015_2019	41
(5-2)	يمثل تطور إنتاج و مساحة النمور في الوطن العربي خلال الفترة 2008_2019	43
(6-2)	تطور إنتاج السمكي خلال الفترة 2010_2019	44
(7-2)	تطور صادرات القمح خلال الفترة 2008_2019	45
(8-2)	تطور صادرات الشعير خلا ل الفترة 2008_2019	46
(9-2)	تطور صادرات زيت الزيتون خلال الفترة 2008_2019	47
(10-2)	تطور صادرات كمية التمور خلال الفترة 2008_2019	48
(11-2)	تطور كمية صادرات الأسماك خلال الفترة 2008_2019	49
(12-2)	تطور واردات القمح خلال الفترة 2008_2019	50
(13-2)	تطور واردات الشعير خلال الفترة 2008_2019	51
(14-2)	تطور واردات زيت الزيتون خلال الفترة	52

	2019_2008	
(15-2)	تطور واردات كميات النمور خلال الفترة 2019_2015	53
(16-2)	تطور واردات جملة الأسماك خلال الفترة 2019_2008	54
(1-3)	تطور حجم القوى العاملة في الزراعة في الجزائر خلال الفترة 2008_2015	63
(2-3)	الموارد المائية السطحية في تونس	64
(3-3)	تطور تقديرات موارد الموائد المائية الجوفية بتونس	64
(4-3)	تطور حجم القوى العاملة في تونس عرف ارتفاعا خلال الفترة 2008_2012	65
(5-3)	وضعية القطاع الفلاحي بعد عملية إعادة الهيكلة	67
(6-3)	مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي الجزائري في تغطية الطلب الوطني خلال الفترة 1970_1990	69
(7-3)	المخصصات المالية للقطاع الفلاحي خلال الفترة 2001_2004	71
(8-3)	تطورات مناصب الشغل خلال الفترة 2000_2004	72
(9-3)	الناتج الزراعي و نصيب الفرد منه 2000_2004	72
(10-3)	مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي خلال الفترة 2000_2004	72
(11-3)	تطور مساحة و الإنتاج من القمح في الجزائر و تونس خلال الفترة 2008_2019	80
(12-3)	تطور مساحة و إنتاج من الشعير في الجزائر و	82

	تونس خلال الفترة 2008_2019	
(13-3)	تطور مساحة و إنتاج من زيت الزيتون في الجزائر و تونس خلال الفترة 2017_2019	84
(14-3)	تطور مساحة و الإنتاج من التمور في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008_2019	86
(15-3)	تطور إنتاج الأسماك في الجزائر و تونس خلال الفترة 2008_2020	88
(16-3)	تطور صادرات القمح في الجزائر و تونس خلال الفترة 2008_2019	90
(17-3)	تطور صادرات الشعير في الجزائر و تونس خلال الفترة 2008_2019	91
(18-3)	تطور صادرات زيت الزيتون في الجزائر و تونس خلال الفترة 2008_2019	93
(19-3)	تطور صادرات التمور في الجزائر و تونس خلال الفترة 2008_2019	94
(20-3)	تطور صادرات الأسماك في الجزائر و تونس خلال الفترة 2008_2019	97
(21-3)	تطور واردات القمح في الجزائر و تونس خلال الفترة 2008_2019	99
(22-3)	تطور واردات الشعير في الجزائر و تونس خلال الفترة 2008_2019	100
(23-3)	تطور واردات زيت الزيتون في الجزائر و تونس خلال الفترة 2008_2019	102

(24-3)	تطور واردات النمور في الجزائر و تونس خلال الفترة 2008_2019	104
(25-3)	تطور واردات جملة الأسماك في الجزائر و تونس خلال الفترة 2008_2019	105

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-3)	ركائز مخطط عمل الفلاحة 2015-2019	79
(2-3)	تطور إنتاج القمح في كل من الجزائر وتونس	86
(3-3)	تطور إنتاج الشعير في كل من الجزائر وتونس	89
(4-3)	تطور إنتاج زيت الزيتون في كل من الجزائر وتونس	90
(5-3)	تطور إنتاج التمور في كل من الجزائر وتونس	92
(6-3)	تطور الإنتاج المكي في كل من الجزائر وتونس	94
(7-3)	تطور صادرات القمح في كل من الجزئر وتونس	96
(8-3)	تطور صادرات الشعير في كل من الجزائر وتونس	98
(9-3)	تطور صادرات زيت الزيتون في كل من الجزائر وتونس	100
(10-3)	تطور صادرات التمور في كل من الجزائر وتونس	102
(11-3)	تطور صادرات الأسماك في كل من الجزائر وتونس	104
(12-3)	تطور واردات القمح في كل من الجزائر وتونس	106
(13-3)	تطور واردات الشعير في كل من الجزائر وتونس	108
(14-3)	تطور واردات زيت الزيتون في كل من الجزائر وتونس	110

(15-3)	تطور واردات التمور في كل من الجزائر وتونس	111
(16-3)	تطور واردات الأسماك في كل من الجزائر وتونس	113

مقدمة

مقدمة:

يمثل القطاع الزراعي نشاط بارزا في العديد من الدول العربية نظرا لدوره في توفير السلع والمنتجات الزراعية اللازمة لتلبية الحاجات الاستهلاكية الغذائية ولمساهمته في توفير المواد الأولية كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية، كما أنه يستوعب نسبة لا بأس بها من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية بالرغم من الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في بعض الدول العربية وبصفة خاصة ذات الموارد الزراعية الغنية، إلا أن أداءه مزال محدودا بسبب مجموعة من المعوقات وفي مقدمتها سيادة الزراعة المطرية وحساسية القطاع للتغيرات المناخية للاعتماد على الأمطار التي تتسم بمحدوديتها وعدم انتظام توزيعها بالإضافة إلى كون الزراعة المطرية زراعة تقليدية لا تعتمد على الأساليب الحديثة والتطور التقني، وضعف البني الأساسية والمرافق والخدمات المساندة في المناطق الريفية والزراعية، لذلك فإن جميع الدول تسعى إلى تطوير هذا القطاع من خلال سياسات من أجل تحقيق الأمن الغذائي في أي وطن وللوطن العربي بصفة خاصة يعتبر قضية محورية لا يمكن تركها للظروف المتغيرة التي لا يبدو أنها أمنة، إذ يعتبر توفير الغذاء من ضروريات الحياة، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي يستلزم بالضرورة تنمية الزراعة والارتقاء بالقطاع الزراعي.

هناك علاقة جد وثيقة بين الأمن الغذائي والقطاع الزراعي فتحقيق الأمن الغذائي يستوجب وضع سياسة زراعية عظيمة تنطلق من الواقع وبهذا تعرف السياسة الزراعية على أنها مركزا مهما و أول مهامها هو توفير الأمن الغذائي لجميع السكان وتوفير فرص العمل لم وبالتالي ترتبط السياسة الزراعية بزيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعا وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي، ويقصد بهذا الأخير قدرة وطن أو إقليم معين على توفير لاحتياجات الغذائية الضرورية في جميع الحالات ومن بين أهم مقومات التي يرتكز عليها الأمن الغذائي هي الخصائص الجغرافية والمناخية والبيئية والأراضي الزراعية والموارد المائية والبشرية والحيوانية.

أولا: إشكالية الدراسة

كيف يساهم القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي بصفة عامة والجزائر وتونس بصفة خاصة خلال الفترة 2008–2019 ؟

ولإبراز أهم جوانب هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العلاقة بين الأمن الغذائي والقطاع الزراعي ؟
- بماذا يتسم الإنتاج الزراعي في الوطن العربي ؟
- ما هي أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي العربي؟
- ما هي مشاكل الزراعة في الوطن العربي عامة وفي الجزائر وتونس خاصة ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

- تتمثل العلاقة بين القطاع الزراعي والأمن الغذائي في كون أن القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي المساهم في تحقيق الأمن الغذائي وبالتالي فان أساس المشكلة الغذائية مرتبط بعجز هذا القطاع والتوفير لمتطلبات الغذائية الرئيسية وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي.
- يتسم الإنتاج الزراعي في الوطن العربي بعدم الاستقرار نظرا لتقلب العوامل المناخية.
- تتمثل أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي العربي في ضعف الكفاءة في تطبيق السياسات الزراعية العربية وفشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي.
- تتمثل مشاكل الزراعة في الوطن العربي عامة وفي الجزائر وتونس خاصة في نقص القوى العاملة والكوادر الفنية المدربة وضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي.

ثالثا:أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في دراسة القطاع الزراعي ومدى علاقته بقضية الأمن الغذائي، وتشخيص وتحليل واقع السياسات الزراعية في الوطن العربي وأهميتها في زيادة الإنتاج وسد الفجوة الغذائية والإلمام بكل ما يتعلق بأهمية ودور هذه السياسات في رفع كفاءة القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- توضيح مفهوم الأمن الغذائي وعلاقته بالقطاع الزراعي.

- إبراز العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي والأمن الغذائي من ثمة تحديد قدرة القطاع الزراعي على تحقيق الأمن الغذائي.
- إبراز الإمكانيات التي تزخر بها الدول العربية في القطاع الزراعي بصفة عامة والجزائر وتونس بصفة خاصة، ومدى قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي.
- تقييم السياسات الزراعية العربية في القطاع الزراعي ومحاولة الوصول إلى سياسة ملائمة في تحقيق الأمن الغذائي.
- إبراز أهم المشكلات التي تواجه قطاع الزراعة في الوطن العربي والتي تقف عائقا في تحقيق الأمن الغذائي.
- تحديد الأسباب الكامنة وراء مشكلة الغذاء وعدم تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، ومن ثم اقتراح الحلول المستقبلية المناسبة لحل هذه المشكلة.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

تمثل أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

- الرغبة في فهم مضمون الأمن الغذائي وخبايا هذا الموضوع وتهديداته المختلفة بالإضافة إلى أهميته العلمية التي يكتسبها هذا الموضوع وخاصة أنه من المواضيع المهمة التي يزداد الاهتمام بها دوليا.
- تسليط الضوء على مشاكل القطاع الزراعي في الوطن العربي والكشف على أثارها السلبية التي تحول دون تحسين الأمن الغذائي لدول المنطقة.
- الوقوف على مقومات الإنتاج النباتي في الدول العربية بما فيها الجزائر وتونس.
- إعطاء وتقديم وضعية الأمن الغذائي في الدول العربية وبالأخص في الجزائر وتونس.

سادسا: المنهج المتبع

1. **المنهج الوصفي:**

سيتم الاعتماد عليه لجمع المعلومات والبيانات التي تساعد على الوصف الدقيق للقطاع الزراعي في الجزائر وتونس وكذا السياسات الزراعية المتبعة فيها ووصف الأمن الغذائي والعناصر المرتبطة به.

2. **المنهج التحليلي:**

سيتم الاعتماد عليه بغية تحليل واقع القطاع الزراعي بشقيه النباتي والسمكي وكذا الأمن الغذائي وتباين مكوناتهما والعلاقة بينهما وكذا تأثيراتهما البينية.

سابعا: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

- **الحدود الزمانية:** سيتم دراسة الموضوع خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2019 وذلك راجع لما عرفه الاقتصاد العالمي من صدمات عديدة في تلك الفترة، من بينهما الصدمة العالمية الحرجة في أسعار الغذاء نتيجة الارتفاع الكبير في سعر النفط والغاز وكذا الأزمات المالية المتعاقبة فترة الدراسة.
- **الحدود المكانية:** تم اختيار دولتي الجزائر وتونس وذلك راجع إلى هاتين الدولتين لهما إمكانيات متقاربة في النشاط الزراعي ويعتبران من الدول ذات القدرة الكبيرة على حقيق الأمن الغذائي.

ثامنا: الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة حول قضية الأمن الغذائي والقطاع الزراعي، فانه يمكن إبراز أهم الدراسات في هذا المجال فيما يلي:

حركاتي فاتح، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2017،هدفت الدراسة إلى تحديد الأسباب الكامنة وراء مشكلة الغذاء وعدم تحقيق الأمن الغذائي بالوطن العربي خلال الفترة (2000_2015) ومن ثم اقتراح الحلول المستقبلية لحل هذه المشكلة، مستخدما في ذلك المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فجوة غذائية في عدد من الدول العربية وهي في توسع مستمر نتيجة لضعف حجم الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى تضاعف استهلاك بعض السلع الأساسية على غرار القمح بسبب أنماط استهلاك لدى غالبية السكان من هذه الدول.

بوغدة نور الهدى، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي –حالة الجزائر–، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال والتنمية المستدامة قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،2015/2014، هدفت الدراسة إلى الإحاطة بدور الموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية

والأمن الغذائي وكذلك الإحاطة بواقع استخدام الموارد المائية في الزراعة الجزائرية، مستخدما في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن لم تكن الأزمة الغذائية في الجزائر إلى حد كبير مشكلة نقص أو شح الموارد المتاحة، ولا نموا سكانيا متسارعا أو عجزا في الإمكانيات المالية، وإنما هي بالدرجة الأولى مسألة فشل وخلل في السياسات الزراعية وسوء استغلال العامل البشري.

بن عياد فريدة، حدود وإمكانيات تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي دراسة تحليلية لحالة بعض البلدان العربية مع التركيز على حالة الجزائر، الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2019/2018، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على ضرورة تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي خاصة في ظل التحديات الراهنة والأزمات التي يعاني منها، بالإضافة إلى التعرف إلى أهم العوامل المؤثرة على وضعية الأمن الغذائي في الوطن العربي، مستخدما في ذلك المنهجين الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن تحقيق الأمن الغذائي في ظل الظروف الراهنة أمر صعب نظرا لما يعكسه الإنتاج وحجم الفجوة الغذائية التي تتزايد من سنة لأخرى نتيجة ارتفاع معدلات السكان، وشح المياه وخاصة أن الدول العربية تعتمد على الزراعة المطرية، ضعف إنتاجية عوامل الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية وتأثيرها على الأسعار المحلية للسلع المستوردة.

بلال خزار، السياسات الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2013/2012، هدفت الدراسة إلى تحديد المدى الفعلي والحقيقي لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في الأمن الغذائي وكذلك إبراز أهم المشكلات التي يواجهها قطاع الزراعة الجزائري والتي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي، مستخدما في ذلك المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وتوصلت الدراسة إلى أن بالرغم من دخول منطقة التجارة الحرة العربية حيز التنفيذ إلا أنها لم تساهم في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر وهذا من خلال الواردات الجزائرية من هذه المنطقة.

أما ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة تسليطها الضوء على دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي والذي يعتبر القطاع الرئيسي المساهم في ذلك، بالإضافة إلى كونها دراسة شاملة عن الوطن العربي بصفة عامة ومقارنة الجزائر وتونس بصفة خاصة.

تاسعا:هيكل الدراسة

لدراسة هذا الموضوع وتحليل الإشكالية المطروحة، وكذا التحقق من صحة الفرضيات المقترحة، قسمنا الدراسة لثلاث فصول، بالإضافة للمقدمة والخاتمة وهي كما يلي:

الفصل الأول: وجاء تحت عنوان أساسيات حول القطاع الزراعي والأمن الغذائي، من خلال هذا الفصل سيتم التطرق لمجموعة من المفاهيم والعناصر المتعلقة لكل من القطاع الزراعي والأمن الغذائي وكذا العلاقة ما بين المتغيرين.

الفصل الثاني: وجاء تحت عنوان القطاع الزراعي ومقومات الأمن الغذائي في الوطن العربي، من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى مقومات القطاع الزراعي العربي والسياسات المنتهجة وكذا واقع الإنتاج النباتي والسمكي بالإضافة إلى المشاكل التي يعني منها القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي.

الفصل الثالث: جاء تحت عنوان دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وتونس،من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى مقومات القطاع الزراعي في كلا الدولتين والسياسات المنتهجة بالإضافة إلى مقارنة الإنتاج النباتي والسمكي في الدولتين ومدى مساهمتهم في تحقيق الأمن الغذائي في الدولتين والمشاكل التي تعاني منها الزراعة في البلدين

الفصل الأول:

أساسيات حول القطاع الزراعي والأمن الغذائي

تمهيد

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية فهي المصدر الوحيد والرئيسي للغذاء، وفي نفس الوقت يساهم في توفير المواد الأولية والمدخلات الوسطية في العديد من الصناعات، وبالتالي إن أهمية هذا القطاع دفعت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية لزيادة الاهتمام به لتحقيق الأمن الغذائي.

ومن أجل التعرف على القطاع الزراعي والأمن الغذائي سيتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية في القطاع الزراعي.

المبحث الثاني: أساسيات حول السياسة الزراعية والتنمية الزراعية.

المبحث الثالث: مدخل عام حول الأمن الغذائي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية في القطاع الزراعي

تعتبر الزراعة احد أهم الأنشطة الاقتصادية التي تستهدف استغلال الطاقات والموارد المتاحة وإنتاج مختلف السلع الزراعية اللازمة لإشباع الرغبات الإنسانية، لذلك نجدها منتشرة في العديد من المناطق الجغرافية لأنها تعتبر العمود الفقري للنشاط الاقتصادي لتلك المجتمعات.

وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم ما يتعلق بالقطاع الزراعي:

المطلب الأول: ماهية النشاط الزراعي

لقد مرت الزراعة بعدة مراحل حتى أصبحت نشاطا اقتصادي متطور تستعمل فيها احدث الوسائل والتقنيات وتعتمد عليه دول كثيرة في اقتصادياتها، وفيما يلي سنعرض أهم التطورات التي شهدها هذا النشاط.

الفرع الأول: نشأة النشاط الزراعي

للزراعة تاريخ طويل، إذ يرى البعض أنها تتميز بثلاث مراحل عرفت من خلالها الزراعة تغيرات جوهرية. (عبد الله حسون، 2008، صفحة 5)

إذ يقدر المؤرخون أن الزراعة اكتشفت قبل حوالي عشرة آلاف سنة (حوالي 8000قبل الميلاد) في حين يقدرون عمر الوجود الإنساني بحوالي مليون سنة. (الشوملي، 2017، صفحة 203)

فمنذ خلق الإنسان وهو يعتمد على النبات اعتمادا بالغ الأهمية في ضرورات حياته، وربما كانت الاحتياجات الإنسان الأولى فيما عدا المأكل والملبس والمأوى محدودة. (على، 2000، صفحة 40)

فالزراعة إذن، وبشكل أدق الإنتاج الزراعي، لم يكن معروفا قبل عشرة آلاف عام. وكان الإنسان في تلك المرحلة يعيش على ما تقدمه له الطبيعة حيث يجني الثمار البرية ويجمع الأوراق والجذور ويقتنص الحيوانات ويمارس الصيد. لقد كان الإنسان يجني ويجمع من غير أن يزرع. إنها مرحلة اقتصاد الجني " Economie de Cueillette" التي لا تزال تلاحظ حتى الآن لدى بعض القبائل في إفريقيا وماليزيا. (الشوملي، 2017، صفحة 203)

في مرحلة ثانية، وعندما اكتشف الإنسان القوة الإنتاجية للبذرة بدا يمارس بإراداته زراعة البذور، أي بدا "بالزراعة " في منطقة الشرق الأدنى على اغلب الظن، ثم انتشرت منها مناطق العالم الأخرى فعمت أوروبا حوالي عام 1500 قبل الميلاد.

مع اكتشاف الزراعة وممارستها، دخلت الإنسانية مرحلة تاريخية جديدة، وانتقل الإنسان من مجرد عنصر جامع "Ramasscur" لما تقدمه الطبيعة بصورة عفوية وطوعية إلى عنصر فاعل منتج " Producteur"أو بشكل أدق، فقد أضاف إلى نشاط الجني والجمع الذي كان يمارسه، نشاطا إنتاجيا جديدا متزايد الأهمية باستمرار، لقد بدا الإنسان يتدخل لإخضاع الطبيعة وتطويعها لمصلحته، ثم ازداد هذا النشاط الإنتاجي الزراعي وازادات فاعليته مع توالي الاكتشافات على مر الزمن.

فاستخدام الطاقة الحيوانية في الأعمال الزراعية، وتطوير الأدوات الزراعية المستخدمة، وتطبيق النظام الزراعي الذي يجمع بين النبات والحيوان، ومن ثم استبدال نظام تبوير الأرض (الدورة الزراعية الإقطاعية) بنظام الزراعة المستمرة على نفس الأرض، إن كل ذلك أدى إلى تحقيق خطوات رائعة في طريق تطوير الزراعة كما أدى إلى زيادة إنتاجية المزارعين وزيادة دخلهم وبالتالي ادخار وهكذا لعبت الزراعة خلال الفترة التي سبقت "الثورة الزراعية "دورا هاما في التمهيد لهذه الثورة.

فخلال القرنين التاسع عشر والعشرين، حققت الزراعة انجازات أخرى كبيرة وسريعة. وبعد أن مهدت للثورة الصناعية وغذتها بدأت هي بدورها تتغذى من الصناعة. إن الأسمدة الكيماوية (في القرن التاسع عشر) والمحركات والآلات الزراعية في القرن العشرين كانت من أروع الثمار التي قدمتها الصناعة للزراعة.

واستمرت الاكتشافات العلمية بعد ذلك لتعطي الزراعة باستمرار دفعا جديدا فالمنجزات الكيماوية (تحسين الأسمدة الصناعية، استخدام المواد الكيماوية للمكافحة...الخ) والبيولوجية (استنباط السلالات النباتية والحيوانية ذات الكفاءة الإنتاجية العالية) والميكانيكية (تعميم استخدام الآلات والمحركات و تحسين نوعيتها باستمرار). (الشوملي، 2017، صفحة 205،203)

الفرع الثاني: تعريف الزراعة

كلمة الزراعة، مشتقة من كلمتين (Age) أي الحقل أو التربة وكلمة (Culture) أي العناية أو الرعاية. (خديجة، 2011/2010، صفحة 18)

كما تعرف الزراعة بأنها نظام متداخل ومتفاعل ومتساند حيث أن المزارع والمجتمع يؤثرون ويتأثرون بالنظام الزراعي وبالدورة الحيوية، حيث يعتمد على حسن إدارة الموارد الطبيعية أكثر من الاعتماد على المدخلات الزراعية من خارج النظام الزراعي المعتمد. (الشوملي، 2019، صفحة 139)

فالزراعة هي علم وفن وصناعة وتجارة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية، وهي ليست فقط أرض وزراعة نباتية وثروة حيوانية بل أيضا المزارع وأسرته، أولائك الذين يقومون بتوفير حاجياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمادية والذين لا يقلون في أهميتهم عن الأرض والمحاصيل الناتجة منها. (ربوح، 2012/2011، صفحة 5)

ويمكن القول أن الزراعة هي العناية بزراعة الأرض، فهي تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، فضلا عن تربية الحيوانات لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود، وتربية النحل والدواجن وغيرها. (محمد، 2022/2021، صفحة 04)

الفرع الثالث: الخصائص الاقتصادية للزراعة المعاصرة

إن معرفة الخصائص الاقتصادية للزراعة المعاصرة يساعد على تكوين فكرة واضحة عن القطاع الزراعي بأفكار واقعية قابلة للتطبيق تراعي الخصائص العامة للزراعة من منظور الاقتصادي، وتاليا أهم هذه الخصائص (النعسة، 2011، صفحة 130 _131):

1. **ثبات كمية الموارد الاقتصادية الزراعية:**

تتميز الموارد الاقتصادية الزراعية بخاصية الثبات على مستوى القطاع الواحد وهذه الخاصية تعني أن العرض من هذه الموارد محدد أو شبه ثابت في نشاط محدد مما يؤدي بشكل أو بأخر إلى أن ما يستخدم منها لا يعد ذو جدوى اقتصادية إلا في هذا النشاط ما لم يحدث هذا الاستخدام تغيرا كبيرا في العملية الإنتاجية، أن خاصية الثبات هذه جاءت بسبب خصوصية هذه الموارد لكل نشاط زراعي فهي شديدة التخصص إلى الحد الذي تنخفض فيه قيمتها الاستعمالية إلى حد كبير خارج النشاط الزراعي، فإذا أخذنا الأرض مثلا كمورد اقتصادي زراعي فإنها ثابتة لا يمكن انتقالها من مكان إلى أخر مثلا واستغلالا ثرواتها يتطلب أن تتم عملية الإنتاج في نفس الموقع الجغرافي، كما أن الأرض لا مجال لتوسع فيها. أما العمل الزراعي فهو مقيد ضمن الزراعة ولا يمكن استخدامه في النطاق اللازراعي مثلا لأن ذلك يتطلب تخصصا لا يستطيع العامل الزراعي تحقيقه في أي نشاط آخر غير النشاط الزراعي.

2. **موسمية الإنتاج الزراعي:**

تتأثر العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي بالعوامل الطبيعية وذلك لان طبيعة عملية الإنتاج الزراعي تعتبر عملية حيوية بحد ذاتها حيث إن الإنتاج يشمل كائنات حية نباتية أو حيوانية وهذه الكائنات

تعتمد على الظروف الطبيعية المحيطة بها في إتمام دورة حياتها خلال مدة معينة من الزمن، وهذا الترابط في الطبيعة الحيوانية لعملية الإنتاج الزراعي وفق جدول زمني معين يسمى موسمية الإنتاج الزراعي.

3. استعداد القطاع الزراعي لتبني الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج :

يعد القطاع الزراعي من أكثر القطاعات استعدادا لتقبل واعتماد الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وما وجود القطاعات الزراعية المتطورة في العدد من الدول إلا دليل واضح على ذلك. وقد تطور القطاع الزراعي في هذه الدول عبر مجموعة من التحولات بدأت باستخدام الآلات الزراعية المتطورة في الإنتاج وصولا إلى الانتقال من الحوم والسعات الزراعية الصغيرة إلى السعات الكبيرة للإنتاج الكبير وزيادة الإنتاج الزراعي من الوحدة المستخدمة من أي مورد اقتصادي وزراعي، كما أسهمت التكنولوجيا الحديثة في زيادة التخصص وتقسيم العمل الزراعي وتحسين كفاءة العملية الإنتاجية ونشوء عدد كبير من الصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي كالصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي كالصناعات التحويلية لمنتجات القطاع الزراعي.

4. التركيب التنافسي للنشاط الزراعي:

إن التعدد الكبير لوحدات الإنتاج الزراعي وصغر الحجم المز رعي وتجانس المنتجات الزراعية إلى حد كبير بالإضافة إلى حرية الدخول والخروج من والى النشاط الزراعي كل ذلك يكسب النشاط الزراعي صفة التنافسية. إن وجود هذه الصفة للنشاط الزراعي تعني وجود تجانس نسبي في المنتجات الزراعية مما يعني عدم إمكانية التمييز بين منتجي المحصول الواحد أي أن منتج لا يمكنه التحكم بكمية الإنتاج زيادة أو نقصانا في السوق وبالتالي التأثير على سعر المنتج، أي هذا المنتج عليه القبول بالأسعار السائدة للسلعة التي ينتجها في السوق، وإذا حدث إن ارتفع سعر سلعة زراعية ما في السوق وحقق منتجها أرباحا غير اعتيادية فان ذلك يغري منجين آخرين للدخول في عملية إنتاج نفس السلعة فيزداد العرض هذه السلعة وينخفض سعرها تلقائيا إلى مستويات تقترب من متوسط تكاليف إنتاج الوحدة الواحدة، مما يعني أن المستهلك لهذه السلعة لا يدفع ثمنا لها اعلي من متوسط تكاليفها بسبب التركيب التنافسي للنشاط الزراعي الذي يساهم بالإضافة إلى ذلك تحقيق درجة اعلي من الكفاءة الاقتصادية للوحدة الإنتاجية حيث يحاول المنتج الوصول إلى السلعة الإنتاجية المثلى بحيث تكون التكاليف المتوسطة للحجم المزرعي في ادني مستوياتها.

5. طول دورة رأس المال في الزراعة:

يتم إنتاج أي سلعة خلال مدة معينة من الوقت ويطلق الاقتصاديون على هذه المدة اسم "دورة رأس المال " كم قد تسمى أحيانا دورة النفقات أو دورة الدخل. إذ إن عملية الإنتاج تبدأ بإنفاق رأس المال على شراء عناصر الإنتاج اللازمة إنتاج السلعة وتنتهي بالحصول علي رأس المال نتيجة بيع السلع، فالزراعة تتسم بطول دورة رأس المال طولا يتعذر على الإنسان تقصيره أو التأثير عليه ويرجع ذالك إلي خضوع عملية الإنتاج الزراعي للقوى الطبيعية، وعلى ذالك فالزراعة إنتاج بيولوجي أكثر مما هي إنتاج ميكانيكي وبالتالي تكون أوثق ارتباطا بالقوى الطبيعية بالمقارنة بمعظم العمليات الإنتاجية الأخرى الصناعية والتجارية...الخ. ولهذا بينما يقتضي الإنتاج الزراعي مرور وقت طويل نسبيا تستغرقه مختلف العمليات البيولوجية التي تجري في النباتات والحيوانات أثناء نموها وحتى اكتمالها فان الصناعات الأخرى غالبا لتتطلب مرور مثل هذا الوقت نظرا لعدم ارتباط عملياتها الإنتاجية بالقوى الطبيعية وخلو تلك العمليات من أي تفاعلات حيوية في اغلب الأحيان وبالتالي يمكن التحكم في تقصير مدة إنتاجها. (عوض و واخرون، 2011، صفحة 56،55)

الفرع الرابع: فروع النشاط الزراعي

تعرف الأنشطة الزراعية بانها تلك الأنشطة التي تتألف فيها عوامل الإنتاج (رأس المال _العمل _الأرض) مع عوامل الطبيعة (تربة وظروف مناخية)التي بتضافرها معا تأتي المخرجات. وتتنوع الأنشطة الزراعية لتشمل الفروع التالية: (المقبلي، 2012، صفحة 14)

1. **نشاط الإنتاج النباتي ويشمل على:**

أ. محاصيل الحقول: وهي التي تمكث في الأرض في حدود سنة تقريبا (قمح _قطن _قصب ...الخ).

ب. الخضروات: وهي التي تمكث في الأرض بضعة أشهر وتجمع عدة مرات في السنة.

ت. منتجات الحدائق والبساتين: وهي التي تبقى في الأرض مدة طويلة كالفاكهة بأنواعها.

2. **نشاط تربية الأصول الحيوانية:**

أ. بقصد العمل والمساعدة في الإنتاج بالمزرعة كالري والحراثة ...الخ.

ب. بقصد الحصول على نتاجها.

ت. بقصد الحصول على منتجاتها.

ث. بقصد المتاجرة بها.

3. **نشاط الصناعات الزراعية:**

وهي الصناعات التي تقوم على المنتجات الزراعية كصناعة المربيات والفواكه المحفوظة والألبان ...الخ.

المطلب الثاني:الزراعة والبيئة

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أنواع الزراعة وكذلك علاقة الزراعة بالبيئة كما يلي:

الفرع الأول: أنواع الزراعة

تختلف الزراعة من منطقة لأخرى نتيجة لوفرة أو ندرة الأرض الصالحة للزراعة أو نتيجة لاختلاف وتباين السياسات الزراعية.

1.من حيث المساحة:

تختلف طرق الزراعة من منطقة لأخرى تباعا لمدى وفرة الأرض وندرتها بالنسبة إلى الأيدي العاملة ويمكن إن نميز بين نوعين رئيسين:

أ. الزراعة الكثيفة :

إن هذا النوع من الزراعة يعكس لنا في حقيقة الأمر عدم التوازن بين العنصر البشري _ السكان_والعنصر الطبيعي _ الرقعة الزراعية. بمعنى إنها الأسلوب الذي تنتهجه الدول في زراعة الرقعة الزراعية المحدودة بطريقة تمكنها من زيادة إنتاجية الوحدة الزراعية، بغرض إشباع الحاجات الغذائية والأساسية للأعداد المتزايدة من السكان ولذلك نجد أن الدولة تشجع زراعة الأرض عدة مرات وبأكثر من محصول على مدار السنة الواردة، كما تلجأ إلى استخدام المخصبات لزيادة غلة الوحدة الزراعية.

وتوجد الزراعة الكثيفة _ عادة _ في الدول المكتظة بالسكان سواء كانت هذه الدول من الدول الأخذة في النمو أو من الدول المتقدمة صناعيا. فهي توجد في كل من الصين _ الهند _ مصر. وبعض دول أمريكة اللاتينية مثل البرازيل و المكسيك. كما توجد في كل من انجلترا وبلجيكا لانحصار الرقعة الزراعية فيهما إلا إن الزراعة الكثيفة التي توجد في الدول المكتظة بالسكان والأخذة في النمو تختلف عن تلك التي تمارس في الدول المتقدمة في أن الأولى لا تلجأ إلى استخدام الزراعية نظرا لوفرة الأيدي العاملة الرخيصة، وبالتالي لا تستخدم الوسائل العلمية الحديثة يعكس الدول المتقدمة التي ترتفع بها مستويات الأجور فتلجأ إلى استخدام الأساليب العلمية الحديثة والميكنة الزراعية. وجدير بالذكر أن هذا النوع من الزراعة يتميز بارتفاع إنتاجية الفدان أو الهكتار. حيث أن التوسع عادة ما يكون توسع رأسي يزيد من الإنتاجية والناتج القومي. (مصطفى، 2006، صفحة 25)

ب. الزراعة العلمية الواسعة:

تقوم هذه الزراعة في المناطق التي تتوفر فيها الأراضي الزراعية ولكنها لاستغل على الوجه الأكمل بسبب قلة السكان، (محمد، 2021/2020) ويتميز هذا النوع من زراعة باستخدام الأساليب العلمية الحديثة والميكنة الزراعية، نظرا لوفرة عنصر الأرض وعنصر رأس المال والخبرة الفنية اللازمة لتحقيق أعلى معدلات الإنتاجية.

وجدير بالذكر أن الدول التي تتبع هذا النوع من الزراعة هيا من الدول المتقدمة (باستثناء الأرجنتين) وبذلك فان الإنتاج الزراعي يقوم أيضا بإنتاج اللحوم كما تقوم في هذه المناطق العديد من الصناعات الزراعية للاستفادة من الإنتاج الزراعي والحيواني وعادة ما يقوم هذا النوع من الزراعة على أساس الزراعة المتنوعة فنجد في الولايات المتحدة أقاليم متعددة للقمح والذرة والقطن وغير ذلك. (مصطفى، 2006، صفحة 25_26)

2. **من حيث الاستقرار:** ونجد في هذا النوع الزراعة الثابتة والزراعة المتنقلة:

أ. الزراعة البدائية المتنقلة:

يتوقف نوع الزراعة وتقدمها على البيئة وعلى المستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب، فمثلا تحدث الزراعة المتنقلة في الأقاليم الاستوائية التي يقوم المزارعون فيها باقتلاع الغابات وزراعة الأرض فإذا استنفذت خصوبة الأرض هجروها وانتقلوا إلى أراضي جديدة غيرها.

ب. الزراعة الثابتة:

الأصل أن تستمر رقعة الأرض في الإنتاج الزراعي لمدة طويلة طالما يقوم الإنسان بزراعة المحاصيل المناسبة، ويستخدم الطرق العلمية من دورة زراعية لأخرى وهكذا يتصف هذا النوع من الزراعة بالاستقرار والاستمرار وتصبح علاقة المزارع بأرضه قوية حيث يقيم عليها مسكنه ويأوي فيها حيواناته. (عابد، 2018/2017، صفحة 13)

3. **من حيث السياسات الزراعية:**

تختلف السياسات الزراعية من دولة إلى أخرى ويمكن إن نميز بين ثلاثة أنواع من الزراعة:

أ. الزراعة المتنوعة:

في هذا النوع من الزراعة ينتج المزارع عدة محاصيل بعضها يحتاج إليه و البعض الأخر للسوق،فهو يعتمد كليا على محصول رئيسي واحد ومن فوائدها:

- المحافظة على خصوبة التربة.
- توزيع العمل على فصول السنة.
- إمكانية إنتاج اغلب المحاصيل التي يحتاجها المزارع وعائلته.
- تجنب الخسارة الحتمية.
- الجمع بين عدة مشاريع.
- يساعد على الاستفادة من نتائج أحد المشاريع.
- يصبح دخل المزارع موزع على مدار السنة.

ب. الزراعة المتخصصة:

وهي التي تتخصص بزراعة محصول معين كمزارع الشاي والبطاطا والبن وغيرها، ومن اهمم فوائد التخصص ما يلي :

- يسهل عمليات الزراعة كالحراثة والحصاد والري والمكافحة.
- يسهل عملية تصنيف الحاصل.
- يساعد على قيام الأبحاث العلمية والدراسات ويسهل عملية التسويق.
- يزيد من مهارات المزارع.

ت. المزارع المختلطة:

وهي المزارع التي تنتج محاصيل نباتية ومنتوجات حيوانية ويتم التصنيف بينها بواسطة خطة مزرعية واحدة، ويكون الدخل ناتج من بين المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية، كما إن هذا النوع من المزارع يكون متكاملا وهذا النوع يماثل المزارع المتنوعة غير انه يمتاز عنها بوجود خطة مزرعة منسقة. (عابد، 2018/2017، صفحة 14)

الفرع الثاني: علاقة الزراعة بالبيئة

- **تعريف البيئة:** البيئة هي مجموعة من العوامل والمكونات والظروف التي تتفاعل معها الكائنات الحية ضمن حيز معين وتؤثر في العمليات الجوية التي تقوم بها الكائنات الحية. (الفاعوري و الهاروت، 2003، صفحة 04)
- كما تعرف البيئة أيضا بأنها كل ما هو خارج عن كيان الإنسان، وكل ما يحيط به من موجودات، وتشمل الهواء الذي يتنفسه، والماء الذي يشربه، والأرض الذي يسكن عليها ويزرعها، وما يحيط به من كائنات أو جماد. (مزيد، 2009، صفحة 31)

- كما يقول اينشتاين في تعريفه للبيئة " هي أي شيء غيري !!، أي الأشياء المحيطة بنا. (زكي، 2019، صفحة 32)

على الرغم من أن الزراعة تعد قطاعا منتجا للغذاء على جانب كبير من الأهمية إلا أن هذا القطاع له تأثيرات بيئية عميقة، فالممارسات الزراعية غالبا ما تقود إلى فساد أو تردي بيئي له تأثيرات كبيرة. وكانت معظم هذه التأثيرات تخص الزراعة نفسها، إذ أن تعرية التربة تهدد شروط الحياة في البلدان النامية (وعادة ما تكون تعرية التربة نتيجة سببين، الأول هو أن الطبقات العليا من التربة تحتوي على مكونات عضوية وهي مصدر النترات للنباتات فبمجرد فقدان الجزء العلوي فان النترات تفقد وتصبح التربة اقل إنتاجية أما السبب الثاني هو أن جذور النباتات تمتد حوالي متر واحد في التربة فإذا لم تمتد الطبقة العليا بعيدا عن عمق التربة فان الجذور تمتد في التربة غير الخصبة مما يؤدي إلى تناقص أو تراجع إنتاجية المحاصيل بمعدل سريع). ولذلك فان أهمية هذه الخسارة في إنتاجية الزراعة والمضامين المتعلقة بها وما يخص إطعام لا يمكن تجاوزها بسهولة. (النعسة، 2011، صفحة 90)

وكما جاء في التقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بـــأن للزراعة دور مركزي في إدارة البيئة: حيث إن كثيرا من المشاكل وكثيرا من الحلول أيضا تكمن في الزراعة ذاتها. ويجب أن تنظر السياسات الزراعية في مؤشرات جديدة مثل إعادة تخصيص شامل لاستخدام الاراضى الزراعية، والاستعاضة عن المحاصيل الغذائية الحالية بمحاصيل الطاقة، والمساهمات التي يمكن أن تقدمها الزراعة للتنمية الاقتصادية العالمية. (منظمة الاغذية والزراعة، 2007، صفحة 1)

الفرع الثالث: أثار الزراعة على البيئة

تتأثر البيئة بأنواع المحاصيل الزراعية والكثافة الزراعية للأرض من جوانب متعددة نذكر أهمها باختصار: (المغربي، 2001، صفحة 270 ، 272)

أ. أثار الزراعة على الغلاف الجوي

تسهم الزراعة في تلوث الغلاف الجوي على الصعيدين المحلي والعالمي. فالممارسات البشرية في حرق أراضي السفانا وتطهير الغابات لإعداده للزراعة وتربية الماشية تنتج ثاني أكسيد الكربون وأول أكسيد الكربون والميثان ...الخ، كما تنتج حقول الأرز وأحشاء الماشية. ورغم عدم استخدام الأسمدة الأزوتية فان التربة المزروعة تطلق كميات كبيرة من أكسيد النيروز الذي يلوث الجو بالإضافة إلى تلوثه من عمليات رش المبيدات التي تتطاير عبر مسافات واسعة _خاصة في المناطق الحارة.

ب. تأثير الزراعة على المياه

إن الإفراط في الري يؤدي إلى تبديد المياه ويجرف المغذيات التربة ويخلق مشاكل ملوحة التربة هذا إضافة إلى أن الاستغلال الزائد للمياه الجوفية لإغراض الري أدى إلى استنفاذ موارد المياه الجوفية في المناطق القاحلة كالشرق الأوسط، وإذا ما تم خلط مياه الصرف الصحي بالمياه العذبة كما هو في مصر مثلا فان ذلك يؤدي إلى تدهور نوعية المياه في الخزانات الجوفية القريبة من الأراضي المروية.

ت. تأثير الزراعة على الأرض

إن الضغوط من اجل التوسع السكاني والصناعي أسفرت عن مزيد من استخدام الأراضي الحدية. فالزراعة على سفوح الجبال وازدياد إزالة الغابات ولا سيما في المناطق الاستوائية أدت إلى تدهور التربة وانخفاض الإنتاج وازدياد التصحر. كما كان لصرف المياه في الأراضي الرطبة بغرض تحويلها إلى أراضي زراعية أثارا ضارة على الحياة الحيوانية البرية والبحرية، إضافة إلى ذلك فان الاستخدام المتزايد لمناطق مصبات الأنهار التي تعتبر أماكن تكاثر المخزون السمكي الساحلي قد يؤثر في الموائل الساحلية للبحيرات ومصاب الأنهار.

المطلب الثالث: بيئة القطاع الزراعي وخصائصه

يحتاج قطاع الزراعة إلى منهج أكثر استدامة لاستغلال الأراضي والموارد المائية المحدودة، على أن يجمع هذا المنتج بين إصلاح السياسات واستخدام أفضل الممارسات الزراعية. فسيتم التطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

الفرع الأول: خصائص القطاع الزراعي

نظرا لما يتسم به القطاع الزراعي من خصائص فانه يتطلب تدخلا حكوميا له، وهذه الخصائص هي: (شعبان، 2015، صفحة 471)

- يحتاج الزراع لتدخل الدولة لتعويضهم عن القوة الاحتكارية للصناعة والعمال من خلال منظمات عامة .
- لصغر حجم المزارع بصفة عامة، فان الزراع لا يستطيعون القيام بأنشطة البحث والتطوير بأنفسهم.
- أن الأسعار الزراعية عادة تكون غير مستقرة، لان الإنتاج يباع في أسواق تنافسية، ولعدم مرونة طلب وعرض المنتجات الزراعية.
- انخفاض الدخول المزا رعية نظرا لأن الإنتاجية الزراعية تزداد بمعدل أسرع من زيادة الطلب على المنتجات الزراعية.

- أن تنمية الإنتاج الزراعي وتطويره، مطلوب لأسباب إستراتيجية وحربية.

الفرع الثاني: أهمية القطاع الزراعي

إن المجال الذي يطبق فيه علم الاقتصاد الزراعي هو القطاع الزراعي ولغايات الفهم الأفضل لكيفية تطبيق هذا العلم على ذلك القطاع لابد لنا في بيان أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد ولا بد لنا من فهم ودراسة الخصائص الاقتصادية لهذا القطاع.

يحتل القطاع الزراعي بشقيه الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني وما يتفرع عن كل منهما أهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من الدول في العالم حيث يساهم هذا القطاع في التنمية الاقتصادية الشاملة للعديد من هذه الدول وتتبع أهمية القطاع الزراعي في أي دولة في العالم من خلال مساهمته في ما يلي (ابراهيم، 2012، صفحة 280):

1. **توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع:** يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات الغذائية الذي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها و الألبان ومشتقاتها.
2. **توفير العمل لقطاعات الاقتصاد الأخرى:** يعمل القطاع الزراعي على توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي مثلا أو قطاع الخدمات وذلك من خلال انتقال العمالة لهذه القطاعات من القطاع الزراعي، ويتم ذلك لسببين هما: إما بسبب وجود بطالة موسمية أو مقنعة في القطاع الزراعي تؤدي إلى خروج حجم معين من العمالة من هذا القطاع دون أن تؤثر على إجمالي الناتج الزراعي، هذه العمالة تنتقل بدورها اللي القطاعات الاقتصادية الأخرى غير القطاع الزراعي وهذا الانتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية عالية في مناطق الإنتاج الزراعي تؤدي إلى وجود البطالة الموسمية والمقنعة، أما السبب الثاني لانتقال العمالة من القطاع الزراعي لقطاعات الاقتصادية الأخرى فهو يتبني الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج الزراعي مما يساهم في الاستغناء عن جزء من العمالة الزراعية تتحول إلى العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى وهذا الانتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية منخفضة نوعا ما في مناطق الإنتاج الزراعي.
3. **توفير الموارد المالية:** يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا للدخل العديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو منتجي الأدوية والأسمدة الزراعية والأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي أو الحيواني أو ملحقاتها

أو أولئك الذين يحققون دخلا من العمل غير المباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الزراعية مثلا مما يعني أن القطاع الزراعي هو سوق لمنتجات قطاعات أخرى في الاقتصاد يعمل بها هؤلاء، أما على مستوى الدول فان القطاع الزراعي يساهم بنسب متفاوتة في الناتج القومي الإجمالي للعديد من الدول بل إن بعض الدول تعتمد على هذا القطاع في جزء كبير من الناتج القومي لها كما أن القطاع يساهم بدرجة كبيرة في توفير العملات الصعبة لهذه الدول مما ينعكس ايجابيا على مستوى التنمية الاقتصادية فيها.

4. **توفير المواد الخام للقطاع الصناعي:** يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الخام والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات لإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يؤدي إلى دعم وتطوير هذا القطاع و بالتالي دعم الاقتصاد ككل، فالقطاع الزراعي يوفر القطن مثلا لصناعة الملابس كما أنه يوفر الحبوب التي يمكن استخلاص الزيوت منها مما ساهم في نشأة وتطور قطاع استخلاص وتعبئة الزيوت التابع للقطاع الصناعي. ويوفر كذلك المواد التي ساهمت في إنشاء العديد من الصناعات المعتمدة على إنتاج القطاع الزراعي.
5. **استغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة:** يستغل القطاع الزراعي بعض الموارد الإنتاجية الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة عالية يندر أن توجد في قطاعات أخرى، ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي يستهلكها الإنسان وتنتج له اللحوم والألبان بكفاءة،كما تقوم النباتات في قطاع الإنتاج النباتي بالاستفادة من مصدر اقتصادي مهم هو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي تستهلكه الحيوانات ويستهلكه الإنسان. (ابراهيم، 2012، صفحة 280،281)

الفرع الثالث: بيئة القطاع الزراعي

لا بد من تحديد دقيق للبيئة الداخلية (نقاط القوة ونقاط الضعف) والبيئة الخارجية (الفرص والمهددات) التي تؤثر بشكل مباشر على القطاع الزراعي بحيث يتم تعظيم الفائدة من نقاط القوة والفرص وتفادي أو التقليل ما أمكن من الآثار السلبية من نقاط الضعف والمهددات والإشكاليات والثغرات الموجودة داخل القطاع الزراعي أو خارجه وذات تأثير مباشر أو غير مباشر عليه (عساف، 2016/2014، صفحة 15_14).

❖ **البيئة الداخلية**

نقاط القوة	نقاط الضعف
• عدد وتنوع المناخات الملائمة للزراعات المختلفة. • لمزارعون مهرة وملتزمون بالعمل الزراعي. • جود مؤسسات زراعية عامة تم أنشاؤها بشكل جيد نسبيا مع تغطية جغرافية على نطاق واسع. • لمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني نشطة. • جراء التعداد الزراعي وتوفير قاعدة بيانات موثوقة. • وفر نسبة من الموظفين المؤهلين ولديهم القدرة على التطور. • انون الزراعة والأنظمة الزراعية حديثة وشاملة. • وفر الهياكل الأساسية والبني التحتية مثل الجامعات ،كليات المجتمع ،مراكز التدريب مراكز البحوث. • صدار تقارير عن جهات دولية ترتكز على أهمية تنمية الزراعة مثل تقرير البنك الدولي. • برة جيدة في التعامل مع حالات الطوارئ والأزمات.	• الضعف والنقص الشديد في البنية التحتية والقدرات الضرورية للنهوض في القطاع الزراعي بشكل استراتيجي وفعال بما يشمل تلك الخاصة بالطرق الزراعية واستصلاح الاراضى وكذلك المصادر المائية. • الضعف والنقص الشديد في البنية التحتية وكذلك القدرات الضرورية لتحسين وصول المزارعين للأسواق المحلية والخارجية. • تذبذب وقلة الإنتاجية والربحية المتأتية من العمل الزراعي وضعف كفاءة استخدام الموارد و المدخلات. • هشاشة وسرعة تأثر الزراعة بالتغيرات المناخية وتقلب الأسعار. • ضعف الأداء وعدم ملائمة الهيكليات والأعداد والمهام وضعف التنسيق بين مؤسسات القطاع الزراعي. • ضعف الكفاءات والقدرات في مجال السياسات تقيم أثرها، التخطيط، والمتابعة والتقييم. • عدم وجود مظلة وطنية للتخطيط والإشراف الشامل للقطاع الزراعي وضعف المشاركة في صنع القرار. • ضعف أنظمة تقديم الخدمات وتوفير

• الوعي بأهمية التعامل مع المستجدات والمتغيرات مثل المنتجات المعدلة وراثيا والتغير المناخي. العلاقة التكاملية والتعاون الايجابي بين القطاع الأهلي والقطاع الحكومي في مجال الزراعة.	مدخلات الإنتاج. • ضعف نظام التعليم الزراعي.

❖ **البيئة الخارجية**

الفرص	**التهديدات**
• زيادة الوعي في جميع أنحاء العالم وفي أوساط مجتمع المانحين لأهمية دعم التنمية الزراعية. • الاتفاقيات التجارية مع الدول والتجمعات العربية والدولية. • إمكانات السياحة الزراعية. • ثورات الربيع العربي والتي أكدت أهمية معالجة قضايا الأمن الغذائي والفقر والبطالة وتأثيرها على القضايا السياسية والاجتماعية، حيث أن للزراعة دورا أساسيا في التأثير ايجابيا عليها. توقيع اتفاقية تسهيل التجارة الزراعية بين الاتحاد الأوروبي و فلسطين.	• ردود الفعل الإسرائيلية الهادفة إلى إفشال خطة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة وتدهور الوضع الأمني و السياسي. • استمرار مصادرة الأراضي والمياه، وجود الجدار والمستوطنات الإسرائيلية، وتقسيم الأراضي. • تواضع الميزانية المخصصة للزراعة. • عدم وجود خطط و أنظمة لاستخدام الأراضي. • إغراق السوق المحلية بالمنتجات الإسرائيلية منتجات المستوطنات و تقيد حركة الأفراد الخدمات و التجارة. • ارتفاع تكاليف المدخلات. • زيادة و تكرار سنوات الجفاف.

المبحث الثاني: أساسيات حول السياسة الزراعية والتنمية الزراعية

تعد السياسات الزراعية من أهم الآليات التي تتبناها مختلف الدول لتوجيه الأنشطة الاقتصادية، فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي. فالسياسات الزراعية توضح المسارات والخطوات الرئيسية الواجب إتباعها لتحقيق التنمية الزراعية، وفيما يلي سنتطرق لكل من السياسات الزراعية والتنمية الزراعية كما يلي:

المطلب الأول: السياسات الزراعية

سنحاول في هذا المطلب إلقاء الضوء على أهم ما يتعلق بالسياسة الزراعية كما يلي:

الفرع الأول: تعريف السياسة الزراعية

تعرف السياسة الزراعية بأنها فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق أو التكامل بينهما وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة. (غربي، 2008/2007، صفحة 74)

كما تعرف السياسة الزراعية بأنها عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معينة. (خزار، 2013/2012، صفحة 4)

الفرع الثاني: مراحل السياسة الزراعية

تمر السياسة الزراعية بمرحلتين هما:

1. **مرحلة الإعداد:**

وفيها تحدد أهداف تحقيق السياسة الزراعية والمدة الزمنية لذلك بأخذ المحددات والقيود داخل القطاع الزراعي وخارجها، ويتم أيضا اختيار الأساليب التي يمكن بواسطتها إعداد الإطار العام لسياسة، واختيار بين المشروعات والبرامج الزراعية المختلفة التي تتفق مع نتائج الإطار العام لسياسة الزراعية، وتتطلب هذه المرحلة تنسيقا تاما مع السياسات ألاقتصاديه الأخرى.

2. **مرحلة التنفيذ:**

يجب توفير الإطارات الفنية والإدارية المتخصصة لتحقيق الكفأة في التنفيذ، ونجاح هذه المرحلة المتعلقة بمراجعة معدات التنفيذ وهو ما يعرف بمتابعه ودراسة وتحليل التقارير الدورية لتحديد نجاع السياسات لكي يتم التعديل بغية تفادي عوامل غير المتوقعة، وفي نهاية المرحلة تقدم السياسة ومكوناتها من برامج ومشروعات لكي يتضح لواضع القرار مدى تحقيق الأهداف المرجوة ويتم أيضا تحديد

العناصر الايجابية السلبية لسياسة وتنفيذها لأخذها بعين الاعتبار لسياسات القادمة. (ربوح، 2012/2011، صفحة 34)

الفرع الثالث: أنواع السياسات الزراعية

يمكن تقسيم السياسات الزراعية إلى ثلاث أنواع: (حسنى، بدون ذكر السنة، صفحة 8_10)

1. **السياسة السعرية الزراعية:**

تمس السياسة السرية الزراعية جوانب عديدة، والتعرف على هذه الجوانب يقتضي توجيه بعض الأسئلة مثل:

ماهر نظام الضرائب والإعانات الذي تشتمل عليه السياسة السعرية الزراعية ؟

ماهي الآثار التي تنتج عن هيكل الحوافز السلبية والايجابية؟

وهل يتفق هذا الهيكل مع المزايا النسبية لهذا القطاع، بحيث يساعد ذلك على تحقيق الأهداف الإنمائية للدولة ؟

ما هي المكاسب والخسائر الناشئة عن النظام الراهن، وما هي التغيرات المقترح إدخالها عليه من منظور المصالح الفردية والاجتماعية ؟ ما هو المدى والسلوك المسموح به لأثر الأسعار العالمية وتطورات الأسواق العالمية، على الأسعار المحلية للصادرات والواردات ؟

وتؤثر سياسة التنمية التي تنتهجها الدولة على السياسات السعرية الزراعية، فإذا كانت سياسة التنمية ترمي إلى إشباع الحاجات الأساسية، نجد إن الأسعار الزراعية تتجه نحو زيادة الاكتفاء الذاتي من الحاصلات الزراعية (وخاصة الغذائية)، كما تعمل على خلق هياكل إنتاج ذات توجه يعتمد على الطلب، وتوليد أسعار نسبية تتفق مع ضرورات الطلب والإمكانات الفنية لأصحاب المزارع الصغيرة و(صغار المزارعين)، وعلى ذلك يتم توجيه السياسات الشعرية لخدمة جماعات معينة مستهدفة، وأسواق سلعية معينة. إما إذا كانت سياسة التنمية ذات توجهان مائي فقط، فان الأسعار الزراعية للمنتجات الغذائية، وأسعار مدخلات الإنتاج، تميل لمصلحة الحظر وقطاع الصناعة، كما تتجه الأسعار النسبية (الناتج :المدخلات) لتعكس مصالح المنتج الزراعي الأكثر كفاءة.

ويعتبر التدخل في تحديد الأسعار الزراعية من أكثر أدوات السياسة فعالية في الأجل القصير بغرض التأثير على رفاهة المستهلكين ودخول المنتجين الزراعين، واقتصاديات المناطق الريفية.

وليس معنى ذلك إهمال الآثار طويلة الأجل الناجمة عن السياسة السعرية وخاصة تلك التي تنتج عن استخدام العوائق التجارية لحماية دخول العاملين في الزراعة.

2. السياسة التسويقية الزراعية:

على الرغم من الأهمية الكبيرة للتسويق الزراعي، لقد عانى من الإهمال _في أحوال كثيرة _ عند تصميم وصياغة خطط التنمية الزراعية. فقد تركز الاهتمام على سياسات الإنتاج والأسعار، على اعتبار إن زيادة إنتاج الغذاء.

ويضم التسويق الزراعي كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين ونقل المنتجات الزراعية للمستهلك المحلي والأجنبي، وبالتالي فهو يساهم بقدر كبير في توليد القيمة المضافة وفرص التوظيف ومن ثم فهو دالة في مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد القومي، ويقوم بالوظائف التسويقية مجموعة من الأجهزة والتنظيمات مثل المشروعات التجارية المستقلة، والتعاونيات الزراعية، والمشروعات الزراعية التي تقوم بالتصنيع والبيع بالتجزئة، ومجالس التسويق الحكومية وأخيرا الشركات عابرة للقارات.

وتتمثل أهداف السياسة التسويقية الزراعية فيما يلي:

- ضمان الاستقرار الوطني ويتحقق ذلك برفع نسب الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج.
- زيادة مستوى الرفاهة القومية، من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي ويأتي ذلك بتشجيع التنمية التكنولوجية، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين كفاءة رأس المال وزيادة المتاح منه.
- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق استقرار الأسعار الزراعية، وتوجيه التسويق الزراعي، وخلق فرص عمل جديدة في أنشطة تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل.

3. السياسة الهيكلية الزراعية:

إن السياسات الهيكلية الزراعية يتم تصميمها لتشجيع التغير في حجم أو تنظيم المشروعات الزراعية وتلطيف جدة الصعوبات الناتجة عن هذه التغيرات، أو لإيجاد وسائل بديلة للحفاظ على المنافع الاجتماعية غير المالية التي تواجه خطر الضياع في خضم العمليات غير المقيدة لقوى السوق. وقد تحدث التغيرات المشار إليها بصورة بطيئة عبر أفق زمني طويل، و بالتالي لا تحتاج إلى مواجهتها بالسياسات الهيكلية ولكن في أحيان أخرى، تحدث هذه التغيرات بشكل سريع وشديد، وتفرض نفسها على اهتمامات العامة ورجال السياسة، بسبب تأثيرها على الأحوال المعيشية ومصالح المواطنين، وهنا يأتي دور السياسات الهيكلية.

وفي الزراعة تحدث التغيرات الشديدة خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة والتغير الفني الذي يغير علاقات المدخلات / المخرجات لنظام زراعي قائم، أو يقدم نظاما زراعيا جديدا، أو التغير في أنماط الملكية الزراعية، والتغيرات في الموارد المائية، والتغيرات البيئية، وفي العادة يثور أمام صانع القرار سؤال يتعلق بدور الدولة في مساعدة التغير الهيكلي في الزراعة ؟ وكيف يتم تخصيص مصادر التمويل المتاحة بين السياسات الهيكلية وسياسات دعم الأسعار ؟

إن الإجابة على السؤال السابق بشقيه، تتطلب التفرقة بين الهيكلي المثالي الذي يمثل الهدف النهائي للسياسة العامة _ وهو في رأي الباحث غير محدد المعالم _ وبين السرعة المطلوبة للوصول إلى هذا الهيكل ويتوقف ذلك على عدة عوامل أهمها: أن تكون ممكنة من الناحية المادية. وأن تكون سليمة من الناحية الاقتصادية، وأن تكون مرغوبة من الناحية الاجتماعية.

ومن أبرز التغيرات الهيكلية، تغير نسبة السكان العاملين في الزراعة إلى إجمالي السكان من فترة لأخرى فقد حدث تغير كبير في هذه النسبة في معظم الدول الصناعية وخاصة في الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945_ ونتج ذلك على جذب الصناعة لأعداد كبيرة من السكان، وإدخال الميكنة الزراعية، إن الهجرة غير المخططة من الريف إلى الحاضر، تسبب العديد من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية، وهنا يأتي دور السياسات الهيكلية الزراعية، ويساعدها في هذا الصدد السياسات السعرية والداخلية الزراعية.

الفرع الرابع: أهداف السياسة الزراعية

ترمي السياسة الزراعية إلى تحقيق جملة من الأهداف منها (لعساس، 2021، صفحة 402_403):

- زيادة نسبة الاعتماد على الذات في توفير الغذاء.
- اعتماد مبدأ الكفاءة الاقتصادية في إدارة واستغلال عناصر الإنتاج الزراعي من مياه وأراضي زراعية ورأس المال وأيادي عاملة مع المحافظة على البيئة، وضمان استدامة الإنتاج على المدى البعيد.
- زيادة الدخول والإرباح الناتجة عن الزراعة وتحسين مستوى معيشة المزارعين والعاملين في الأنشطة الأخرى ذات العلاقة بالزراعة.
- توجه الإنتاج الزراعي والغذائي لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، وان يكون هذا الإنتاج منافسا من حيث النوعية والسعر.

- تعظيم القيمة المضافة في الناتج المحلي للنشاطات الزراعية كافة خاصة تلك المتعلقة بالإنتاج وزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.
- تنمية الصادرات من المنتجات الزراعية للمساهمة في تحسين الميزان التجاري.

المطلب الثاني: التنمية الزراعية

تعتبر التنمية الزراعية عنصر مهم لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في ظل الحفاظ على البيئة فسيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم الأساسيات المتعلقة بالسياسة الزراعية كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم التنمية الزراعية

تطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى مفهوم التنمية الزراعية، فقد عرفت على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لإفراد المجتمع. (غردي، 2012/2011، صفحة 8)

الفرع الثاني: المتطلبات الأساسية للتنمية الزراعية

تتمثل المتطلبات الأساسية للتنمية الزراعية في ما يلي : (السمرائي، 2013، صفحة 192 _193)

1. التركيز على استثمار المياه السطحية والجوفية وفق لأساليب بعيدة المدى للحفاظ على الثروة المائية بانسيابية مقبولة عبر الإدارة الجيدة لمشاريع السيطرة والخزن لتوفير الكميات المطلوبة خصوصا في أوقات ومواسم الجفاف، مع الأخذ بتقنيات الري الحديثة وإتباع التقنيات المائية والموازنة المائية في عمليات ري المزروعات، زيادة على ضبط الاستخدام للمياه الجوفية إن كانت متجددة وفقا لكميات الهطول السنوية، وتلك المرتبطة بكمية الماء الصخري (المكامن المائية).
2. تطبيق أسلوب الإنذار المبكر باحتساب الأثر الكمي بين كميات الهطول وكميات لتسهيل سبيل الخزن والتسويق والتصدير سنويا.
3. رفع مستوى استخدام المكنة الزراعية بكافة تقنياتها وعلى نطاق واسع، مع تطوير الأصناف المزروعة.

4. تشجيع الزراعة الكنتورية (التروس)عند المنحدرات لاستغلال كافة المناطق الصالحة للزراعة.
5. تشجيع الاستثمار الزراعي على أساس التصدير للأقطار العربية وعدم الاكتفاء بسد الحاجات المحلية إسهاما في تحقيق الأمن الغذائي العربي ((كما في عملية تصدير القمح السوري إلى كل من مصر والأردن في صيف 2006 ، _متابعة الباحث اليومية_).
6. رصد الاستخدامات غير الزراعية للأرض باعتماد تقنيات التحسس النائي المتمثلة بالصور الجوية الفضائية لبناء نظام للمعلومات الجغرافية لكل محافظة على انفراد لمعرفة مستويات تلك الاستخدامات خصوصا ما يتعلق منها بزحف الاستعمالات السكنية على حساب الأراضي الزراعية،وبالتالي وضع الحلول المناسبة عبر تحديد مساحة البناء، إيجاد المجمعات السكنية، وفرض الرسوم على تحويل استعمالات الأرض الزراعية.

الفرع الثالث: دور الزراعة في التنمية الاقتصادية

تؤكد خبرات البلدان المتقدمة أن النمو في القطاعات اللازراعية مسبوقا بزيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي، فقد ازدادت إنتاجية القمح في انجلترا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بمعدل يزيد عن300% مقارنة بمثيله في القرون السابقة، وهكذا في فرنسا في النصف الأول من القرن الثامن عشر، وفي ألمانيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر وسارت كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بنفس الأسلوب، حيث كان للزيادة في الإنتاجية الزراعية دور في تنشيط الطلب على السلع في القطاعات الاقتصادية الأخرى. (زرنوح، 2005 /2006، صفحة 39)

للزراعة دور مركزي في عملية التنمية الاقتصادية نظرا لان معظم الناس في الدول النامية يعملون في الزراعة، فإذا اهتم المخططون فعلا برفاهية الناس فان الطريقة الوحيدة التي يستطيع بها رفع مستوى الرفاهية للغالبية العظمى من هؤلاء الناس هي عن طريق مساعدتهم في إنتاج الغذاء أو (المحاصيل النقدية) أو عن طريق زيادة أسعار هذه المحاصيل. ويكفي القول هنا بأن زيادة الناتج الزراعي ليست بالشرط الكافي لتحقيق زيادة مستوى الرفاهية ولكن شرط ضروري.

ويشكل حجم القطاع الزراعي الخاصية التي تعطي هذا القطاع ذلك الدور المهم في تزويد عناصر الإنتاج وخاصة العمل للصناعة والقطاعات الحديثة الأخرى. فنظرا لان القطاع الزراعي يحتوي على 70 % أو أكثر من السكان فان هذا القطاع يشكل بالضرورة المصدر الوحيد لزيادة القوة العاملة في القطاع الحضري ومن الممكن استيراد العمالة و ينمو القطاع الحضري ولكن إذا وجدت عوائق لانتقال العمال من الزراعة أدى هذا إلى شلل التنمية الاقتصادية.

و قد يشكل القطاع الزراعي مصدرا أساسيا لرأس المال الضروري للنمو الاقتصادي الحديث. ويأتي رأس المال من استثمار المدخرات وتأتي المدخرات نتيجة للدخل. وعلى كل حال فان نصيب الدخل الزراعي من الناتج القومي حتى في أفقر الدول يصل إلى 50% وتوفر القطاعات الغير الزراعية وخاصة الصناعة والتجارة (الخدمات) نصف الناتج القومي وتصبح بذلك مسهما كبيرا في عملية الادخار وبالتالي الاستثمار. ويمكن القول أيضا انه إذا بقيت العوامل الأخرى ثابتة فقد يصبح التراكم الرأسمالي كافيا للنمو إذا كان إسهام القطاع الزراعي في العملية كبيرا جدا. (جبلز و واخرون، 1995، صفحة 753،754)

المطلب الثالث: العلاقة بين التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي المستدام

حسب المفهوم الذي قدمته منظمة الأغذية والزراعة للزراعة المستدامة بانها " إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات والمتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية، وبالتالي فان الزراعة المستدامة هي الأسلوب الزراعي الذي يجب آن يعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية كما يجب أن يكون مقبولا تقنيا واقتصاديا من طرف المجتمع، إذ تعالج الزراعة المستدامة بحكم دورها في تعزيز قطاعات متعددة لا تشمل الزراعة فحسب بل المياه والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي، فهي جاءت نتيجة لعدم قدرة نظام الزراعة المكثفة على الاستمرار في الإنتاج الزراعي بنفس المعدلات العالية وفي الوفاء باحتياجات الناس من الغذاء السليم، بالإضافة إلى صعوبة الاستمرار في توفير متطلبات هذا النظام الزراعي المكثف والمكلف ماديا وبيئيا، مما أدى إلى التفكير في نظام زراعي متوازن يكفل الوفاء بمتطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية في أحقبة الحصول على الغذاء الصحي والبيئة النقية والموارد الطبيعية المصانة والمنتجة بصفة مستدامة.

كما انه وحسب مفهوم الأمن الغذائي المستدام الذي يعني بأنه احد المكونات الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة، والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور الفقد والتلف لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك وترشيد الاستهلاك في يصوره كافة لكل السلع الغذائية، وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجية، مع المحافظة على التوازن البيئي، مستهدفا بذلك توفير هذه السلع الغذائية بكميات ونوعية كافية لمجموع السكان في مختلف لمناطق تواجده وبأسعار موافقة لمستويات دخولي بصورة مستمرة ومستديمة. والذي يتطلب ضمن تحقيقه توفير ثلاثة عناصر أساسية: استدامة الموارد الطبيعيةاستدامة التنوع الحيوي، والزيادة السكانية المناسبة.

يمكن القول أن لعلاقة بين التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي المستدام هي علاقة عضوية، إذ لا يمكن تحقيق امن غذائي مستدام دون الاعتماد على تنمية زراعية مستدامة، فالزراعة المستدامة هي الزراعة التي بإمكانها تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية من الغذاء، وتوفير فرص عمل مستدامة ولائقة، والحفاظ على القدرات الإنتاجية والتجديدية لقاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها حيثما يكون ذلك ممكنا، والحد من التعرض لنقص الأغذية وتعزيز الاعتماد على الذات، واستخدام التكنولوجية المتطورة للحفاظ على الجانب الايكولوجي الذي يعتبر من أهم الأسس الداعمة لاستدامة الأمن الغذائي. (بوغدة، 2015/2014، صفحة 40_41)

المبحث الثالث: مدخل عام حول الأمن الغذائي

يعتبر مصطلح الأمن الغذائي مصطلحا حديثا شاع استخدامه عام 1972 م، عند استفحال أزمة الغذاء العالمية وبروزها على الساحة الدولية بشكل لم يسبق له مثيل. وذلك لدلالة على الطبيعة الخاصة للعجز الغذائي، ومدى خطورته على كل من الأمن السياسي و الاقتصادي والاجتماعي ككل، خاصة بالنسبة للدول النامية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية للأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية تحظى باهتمام كبير، وفيما يلي سنحاول التعرف على أهم الأساسيات المتعلقة بالأمن الغذائي.

الفرع الأول: تعريف الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به

أولا: تعريف الأمن الغذائي

الأمن الغذائي هو حصول كل الناس، في كل وقت على غذاء كافي لحياة نشطة، وسليمة، وعناصره جوهرية: هي وفرة الغذاء، والقدرة على تحصيله وبالتالي فان للأمن الغذائي هو الافتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء. (فوزي، 2017، صفحة 99_100)

عرف مؤتمر العالمي لسنة 1996 الأمن الغذائي على النحو التالي :"الأمن الغذائي يتحقق على مستوى الفرد والأسرة، والمستويات الوطنية والإقليمية والعالمية عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص

الحصول ماديا واقتصاديا على غذاء كاف وأمن ومغذ لتلبية احتياجاتهم التغذية، وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة (بوبكير، 2021، صفحة 184)

كما يعرف الأمن الغذائي أيضا على أنه: قدرة المؤسسات الحكومية على توفير وإشباع الاحتياجات الغذائية الضرورية والحفاظ على ديمومة إيصالها للمواطنين من خلال ضمان إنتاجها محليا، ويعد الأمن الغذائي عنصرا أساسيا في رسم السياسات الإستراتيجية وذلك من خلال إعادة تقييم وتفكيك المخاطر المحتملة التي تهدد الإنتاج الزراعي وتجنب حدوث الأزمات الغذائية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي . (فخري و واخرون، 2021)

كما يعرف أيضا الأمن الغذائي لأي بلد أو امة، بأنه قدرة الدولة أو الحكومة في ذلك البلد على سد حاجة شعبها من غذاء متكامل يتضمن المجموعات الأربع (النشويات ، الكربوهيدات ، السكريات ، الزيوت). (الهيتي، 2015، صفحة 137)

كذلك يقصد بالأمن الغذائي تأمين حصول الأفراد على ما يلزم لغذائهم من احتياجات غذائية أساسية يحددها علم التغذية من المواد النباتية والحيوانية آو كليهما، مع ضمان حد ادني من تلك الاحتياجات بالكم والكيف الضروريين لاستمرار حياة هؤلاء الأفراد في حدود دخولهم المتاحة. (القضاة، 2011، صفحة 16)

كما أن الأمن الغذائي يعرف بأنه: قدرة الناس في كافة الأوقات على الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى أغذية كافية تلبي احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة صحية. (مكيد و بن عياد، 2017، صفحة 2)

تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO): لقد جاء في تعريف المنظمة بان الأمن الغذائي "يتوفر عندما يتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذي يلبي احتياجاتهم وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط ". (كريمة، 2021، صفحة 466)

ثانيا: المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي

الاكتفاء الذاتي الغذائي: يعرف بأنه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا. (رحال، 2021، صفحة 02)

أمان الغذاء: تعرف منظمة الصحة العالمية (أمان الغذاء) بأنه: جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج، وتصنيع، وتخزين، وتوزيع، وإعداد الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء أمنا، وموثوقا به،وصحيا، وملائما للاستهلاك الآدمي. (عبد السلام، 1998، صفحة 82)

الأمن الغذائي المستدام: هو أحد المكونات الاستراتيجيات للتنمية الزراعية المستدامة، والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شانها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية من خلال الاستخدام المثل لموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور التلف والتدبير لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك، وترشيد استهلاك السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها، سواء أكانت تصديرا أم استيرادا، مع المحافظة على التوازن البيئي، ومع التلوث بمختلف صوره وأشكاله، وذلك في ظل تحقيق اكبر قدر ممكن من الاستقلالية بتقليص التبعية، الخارجية، مستهدفا بذلك توفير السلع الغذائية بكميات كافية ونوعيات معيارية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم داخل البلد وبأسعار تتوافق ومستويات دخولهم بصورة مستقرة ومستدامة. (غراب، 2015، صفحة 54)

الفرع الثاني: خصائص الأمن الغذائي

يتميز الأمن الغذائي بعدد من الخصائص أجمع عليها الخبراء الاقتصاديين وهي: (سليماني، 2020/2019، صفحة 168)

الاكتفاء: وهو القدرة على الإنتاج وتخزين واستيراد غذاء كاف لتلبية الحاجات الغذائية للجماعات البشرية كلها.

الاستقلال الذاتي: الذي يقلل الانكشاف لتقلبات السوق العالمية والضغوط السياسية.

الثبات: بأن تكون التباينات الموسمية والدورية وغيرها في الوصول إلى الغذاء في حدها الأدنى.

الاستمرارية: بان يتمتع النسق البيئي بالحماية والتحسن عبر الزمن.

العدالة: تعني في حدها الأدنى أن تحصل كل الجماعات البشرية على الغذاء الكافي وعليه فان النسق الغذائي الذي لا يتمتع بواحدة أو أكثر من الخصائص الخمس المذكورة أعلاه سينجم عنه وضع انعدام الأمن الغذائي.

الفرع الثالث: أنواع الأمن الغذائي:

تتمثل أنواع الأمن الغذائي فيما يلي: (دبيش، 2021، صفحة 556_557)

- **الأمن الغذائي البسيط:**

يسمى بالبسيط لإمكانية التحكم فيه من جهة، وللاقتصار في تحقيقه، أي في تامين الكفاية من الغذاء وتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للمواطنين والسكان على الموارد الاقتصادية المحلية، وعلى الإمكانات الذاتية والإنتاج الداخلي فقط من جهة ثانية، ويعرف بالاكتفاء الذاتي، الذي يرتبط بمدى توفر البلد أو الإقليم على الموارد الاقتصادية اللازمة لإنتاج ما يكفي من الغذاء، وبمدى القدرة على تنمية الموارد وتطوير المهارات والقدرات وتنظيم وضبط عمليات الإنتاج وتكييف شبكات التخزين والتوزيع وفقا لما يضمن تدفق المنتجات الغذائية بما يستجيب لاحتياجات المواطنين أو السكان وبما يتناسب مع إمكاناتهم المادية.

الأمن الغذائي البسيط، ورغم الانتقادات التي وجهت له، لتعارضه مع مضامين نظريات التقسيم الدولي للعمل والتخصص، بخلفية تفويت فرصة تثمين الموارد واستغلالها بشكل أمثل، إلا انه وفي ظل الصبغة النيولبرالية التي طغت على السوق الدولية ولفت التنظيم الاقتصادي العالمي القائم، وفي ظل حالة اللا أمن وعدم الاستقرار التي أصبحت السمة الأبرز لعلم مطلع الألفية الثالثة، يبقى هو الخيار الأمثل لتامين كفاية المواطنين والسكان من الغذاء وتحقيق أمنهم الغذائي.

- **الأمن الغذائي المركب:**

يسمى بالمركب لتداخل الكثير من العوامل في تحقيقه، منها ما هو ذاتي محلي ومنها ما هو خارجي، ما يجعل التحكم فيه غير ممكن، ولاسيما بالنسبة للدول الضعيفة أو النامية.

ويقوم هذا المفهوم على فكرة الاكتفاء الذاتي النسبي، الذي يعتمد فيه في تلبية الاحتياجات الغذائية للمواطنين والسكان على الإنتاج المحلي وعلى الاستيراد في ذات الوقت. وهذا هو القائم، وهو الأصح اقتصاديا من منظور نظريات التجارة الدولية والتقسيم الدولي للعمل والتخصص.

فطالما توفرت الموارد المائية أو القيم الاقتصادية التي يمكن دفعها أو مبادلتها مقابل الحصول على ما يلبي حاجة المواطنين أو السكان إلى المنتجات الغذائية، كان ذلك كافيا لتبرير عدم الاقتصار على الإمكانات الذاتية وعلى الموارد المحلية في إنتاج ما يلزم من الغذاء.

إلا انه، وان كان هذا هو اقرب الطرق وأيسرها لتلبية الاحتياجات الغذائية لكافة المواطنين أو السكان،فانه لا يكون هو نفسه الطريق الضامن لدوام ذلك.

فقد تحصل الدول على كفايتها من المنتجات الغذائية بشكل مستمر والى أماد قد تطول، إلا أن هذا لا يجعلها في وضع المؤمن غذائيا وفقا لمفهوم الأمن الغذائي الشمولي أو المركب، لأن توفير الغذاء من

هذا المنظور تحكمه عوامل ومتغيرات فوق وطنية، يستحيل على الدول الضعيفة أو النامية التحكم فيها.

الفرع الرابع: أركان الأمن الغذائي

ينطوي الأمن الغذائي الحديث على خمس أركان نلخصها على النحو الأتي: (صبحي، 2010، صفحة 10)

أولا: توفير المواد الغذائية الأساسية لجميع السكان، سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي، وتشمل الحبوب واللحوم والأسماك والزيوت والسكر خضروات والفواكه والحليب.

ثانيا: استقرار المعروض من المواد الغذائية على مدار السنة. أو بالإضافة إلى ذلك تأمين مخزون من المواد الأساسية القابلة للتخزين، مثل الحبوب والزيوت والسكر بحجم يكفي لمدة 4_6 شهور على الأقل.

ثالثا: إتاحة المواد الغذائية لجميع السكان بأسعار تتناسب مع دخلهم.

رابعا: إتاحة المواد الغذائية وفق المواصفات المعتمدة دوليا لتحقيق سلامة الغذاء.

خامسا: اتخاذ إجراءات لمساعدة المواطنين الفقراء، والذين لا تتيح لهم دخولهم تأمين كفايتهم من المواد الغذائية الأساسية.

المطلب الثاني: سياسات واجرءات الأمن الغذائي

يوجد عدة إجراءات وسياسات يجب إتباعها لتحقيق مستويات لا بأس بها من الأمن الغذائي، والتي سنتطرق لها فيما يلي، إلا انه قبل ذلك لا بد من التطرق لمستويات وأبعاد الأمن الغذائي.

الفرع الأول: مستويات وأبعاد الأمن الغذائي

سيتم التطرق في هذا الفرع إلى مستويات وأبعاد الأمن الغذائي كما يلي:

أولا: مستويات الأمن الغذائي

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي هما:

- **الأمن الغذائي المطلق:** والذي يقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي على ذلك الإنتاج ظن وهذا المستوى من الأمن الغذائي مرادف لمصطلح الاكتفاء الذاتي، ولكن يمكن توجيه نقد إلى هذا الموضوع حيث يتصف بعدم الواقعية أولا. فضلا عن كونه يفوت فرصة على الدولة من إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها. (البكري، 2015، صفحة 6)
- **الأمن الغذائي النسبي:** يعني قدرة دولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع، والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. ويعرف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة من أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا. وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. وبناء على هذا التعريف السابق فان الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية بل يقصد به أساسا توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات، من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار الأخرى، وبالتالي فان المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين. (ياسف، 2021، صفحة 230)

ثانيا: أبعاد الأمن الغذائي

على ضوء تعريفنا السابق الذي طرحناه، والتعريفات السابقة الأخرى السابق ذكرها لمفهوم الأمن الغذائي يمكن أن نستخلص عددا من الأبعاد المختلفة التي يدور حولها مفهوم الأمن الغذائي، ولعل من أهمها:

1. **البعد الاقتصادي:** يتضح هذا البعد من العلاقة التي تربط بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، والتي تستلزم دراسة جانبي الطلب والعرض على الغذاء لمعرفة حجم الفجوة الغذائية، والمستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية، ومدى استقرار أسواق هذه السلع، ويتضح البعد الاقتصادي جانبا تنمويا يتمثل في أثر مستوى الأمن الغذائي السائد داخل الدولة على عملية التنمية الاقتصادية، حيث توجد علاقة طردية بين الغذاء الجيد والصحة وعملية التنمية الاقتصادية، فضلا عن أن شعور الطبقات الفقيرة بأنها لا توجد مشكلة غذائية يخلق نوعا من الاستقرار الداخلي الذي يسهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير المتطلبات الأساسية من الغذاء التي تمكن الأفراد _كعناصر إنتاجية _ من القيام بدورهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العكس من ذلك، فان تدهور مستوى التغذية ينعكس _مستقبلا _ على تدهور الحالة الصحية للعنصر البشري، ويهدد قدرته على الدخول في سوق العمل نظرا لعدم صلاحيته،

ومن هنا تبز أهمية الاستثمار في العنصر البشري باعتباره أهم عناصر الإنتاج المتوافرة في البلاد النامية، الأمر الذي يدفعها إلى المحافظة على هذا العنصر وتنميته. كذلك يتضمن البعد الاقتصادي جانبا زراعيا يتمثل في تحديد السياسة الزراعية التي تتبعها الدولة، والتي تتمثل في تحديد المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية والتركيب المحصولي الأمثل للزراعة، واستخدام الميكنة الزراعية، وتربية الحيوانات والدواجن والأسماك، و أثر ذلك على حجم الإنتاج الزراعي الغذائي. (السريتى، 2011، صفحة 247_248)

2. **البعد الاجتماعي والسياسي :** ويتمثل هذا البعد في إبراز أهمية الغذاء كأحد حقوق الإنسان، ومن ثم فان تحقيق الأمن الغذائي يمثل الوجه الأخر لحق الغذاء، أي أن الأمن الغذائي معادل لقدرة المجتمع على كفالة حق الغذاء لكل مواطن.

وتبرز أهمية توفير الغذاء لاستقرار النظام السياسي داخل الدولة، حيث أن حدوث عجز غذائي خاصة في السلع الضرورية قد يؤدي إلى تهديد حياة الأفراد بصورة مباشرة، الأمر الذي يعني تهديدا لاستقرار الأمن الداخلي للدولة، والمثال على ذلك، أحداث الشغب التي حدثت في مصر في يناير 1977 عقب عزم الحكومة المصرية على رفع أسعار الغذاء والوقود بصورة فجائية، والتي انتهت بالرجوع عن هذه الزيادة الفجائية، لامتصاص غضب الشعب من جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية الضرورية، ثم تطبيق ذلك بصورة تدريجية، هذا إلى جانب أن الحاجة الضرورية للغذاء الممثلة في الجوع هي المسؤولة عن معظم الكوارث والحروب التي تنشأ في عديد من بقاع العالم، كذلك كثيرا ما يستخدم الغذاء في الوقت الحالي كسلاح للضغط السياسي من قبل الدول المتقدمة التي تمتلك الفوائض الغذائية على الدول النامية، مثال ذلك ما حدث أثناء أزمة الغذاء العالمي سنة 1974، فقد كانت الدول النامية في أشد الحاجة إلى المعونات الغذائية، بينما تركزت هذه المعونات الغذائية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لكمبوديا وجنوب فتنام، الأمر الذي يؤكد أن الغذاء أصبح أحد الأسلحة الاقتصادية التي الأمريكية لكمبوديا وجنوب فتنام، الأمر الذي يؤكد أن الغذاء أصبح أحد الأسلحة الاقتصادية التي تستخدم كأسلوب للتأثير السياسي، وخلاصة القول، إن الغذاء يمثل أحد الوسائل لتحقيق الأهداف السياسية سواء داخل البلاد أم خارجها.

3. **البعد الحركي:** ويتمثل هذا البعد في أن الأمن الغذائي يختلف في الحاضر عنه في الماضي، وذلك للتطورات المتلاحقة للحاجات الإنسانية في مجال الغذاء، الفطرية منها والمكتسبة. وكذلك التطورات المتلاحقة على حجم الموارد الاقتصادية التي تصلح لإشباع هذه الحاجات الغذائية، والطرق الفنية المستخدمة في إنتاجها، وأساليب توزيع المواد الغذائية المنتجة، فضلا عن طبيعة

الأوضاع الداخلية السائدة، والتي تحدد مدى قدرة الإنسان في الحصول على المواد الغذائية في عالم محكوم أساسا بظاهرة الندرة. (السريتى، 2011، صفحة 248 _249)

4. **البعد الصحي:** يركز هذا الجانب على المستوى الصحي أفرد، وما يحتاجه من غذاء كاف وصحي لتعزيز قدرته على العمل، وأداء دوره الاجتماعي، وهذا يعني توفير الحد الأدنى والضروري من السعرات الحرارية والبروتين والأحماض الامينية الأساسية والفيتامينات والألياف والأملاح المعدنية التي توفر الكميات الطاقة اللازمة لكي يعيش الإنسان بصحة سلامة. (سعيج، 2020/2019، صفحة 29)

الفرع الثاني: عوامل ومؤشرات الأمن الغذائي

أولا: عوامل الأمن الغذائي

ويتوقف مستوى الأمن الغذائي على عدة عوامل هي (مراد، 2010):

- **عوامل داخلية:** التي ترتبط مباشرة بالظروف الداخلية للدولة وتتمثل في:
  - حجم السكان ومستوى احتياجاتهم.
  - إمكانية الإنتاج الغذائي الداخلية.
  - الدخل الحقيقي في المجتمع وطريقة توزيعه على الأفراد.
- **عوامل خارجية:** التي ترتبط بالظروف المحيطة باقتصاد الدولة وتتمثل في:
  - موارد النقد الأجنبي التي يمكن جلبها عن طريق الصادرات.
  - مدى توفر الغذاء في السوق العالمية ودرجة استقرار الأسعار.
  - مدى توفر معونات الغذاء والتسهيلات الممنوحة من طرف الهيئات الدولية.

ويشكل الغذاء بالإضافة إلى كونه سلعة اقتصادية فانه من منظور مفهوم الأمن الغذائي يعتبر سلعة إستراتيجية تحكمها اعتبارات أخرى بالإضافة إلى ظروف العرض والطلب باعتبارها منتجات لا يمكن الاستغناء عنها، لذلك يجب على الدولة توفيرها لمستهلكيها من القادرين وغير القادرين على دفع أسعارها الاقتصادية بحيث تتحمل ميزانية الدول بفرق الأسعار الاقتصادية عن الأسعار الاجتماعية أو تلجأ إلى منح إعانات مالية أو ضريبية لمنتجي الغذاء، على أن يلتزم هؤلاء ببيعه للمستهلكين بأسعار منخفضة تتناسب مع قدراتهم الشرائية.

وباعتبار الغذاء سلعة إستراتيجية قد يكون له سعر سياسي عندما لا تستطيع الدولة توفيره من الإنتاج المحلي وتعتمد بدرجة عالية على استيراده من الخارج، في هذا المجال قد ي تباع بأسعار تفوق كثيرا أسعاره الاقتصادية.

وبناءا على ما سبق فان الأمن الغذائي يتضمن العناصر التالية:

- أن تكون نسبة كبيرة من الغذاء معتمدة على الإنتاج المحلي وليس على الخارج.
- إمكانية الوصول كل الناس إلى غذاء كاف وفي أي وقت.
- أن يكون في متناول كل فئات السكان.

ثانيا: مؤشرات الأمن الغذائي:

لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لا بد من وجود مؤشرات تعبر عن الوضع، واستعمال هذه المؤشرات يختلف من دولة إلى أخرى حيث لا يوجد اتفاق بينهم حولها ومن تلك المؤشرات: (خزار، 2013/2012، صفحة 25،22)

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

عندما نتكلم عن اقتصاد بلد معين فان هناك معنيين لذلك، الاقتصاد المحلي والاقتصاد القومي، فعلى الأساس المحلي فان دراسة الناتج تعبر عن مجموع الناتج والدخل والإنفاق في الرقعة الجغرافية للدولة سواء كان من مواطني تلك الدولة أو من غير مواطنيها، فالمهم إن يكون النشاط داخل حدود الدولة.

وهناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي منها طريقة الإنفاق والدخل والقيمة المضافة وهذه الأخيرة هي الأكثر استعمالا، ويتم استخدامها باحتساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمة وأسعار السلع أو الخدمات الوسيطة ويتم ذلك عن طرق جمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في دولة ما خلال عام واحد.

وتعتمد الدول على مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي لرصد ومتابعة الوضع الغذائي، فالمتغيرات السنوية للإنتاج تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي للمواطنين، فانخفاض مثلا الناتج ينجم عنه انخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض الطلب الكلي مما يؤثر على الوضع الغذائي.

ثانيا: الناتج المحلي الزراعي

الناتج المحلي الزراعي من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها، والتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي وهذا يعتمد على قدرة الدولة ماديا.

ثالثا: متوسط استهلاك الفرد من الغذاء

يتم حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية:

متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء = الاستهلاك الكلي من الغذاء ÷ العدد الإجمالي للسكان

ولكن هذا المؤشر يراعي فقط مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء ويحسب المتوسط على هذا الاستهلاك الكلي دون مراعاة الدخل الفردي، فزيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء لا تعني بالضرورة تحسن المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع، وخير مثال على ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية لا يصل إلى مستحقيه، فزيادة الكمية وبأسعار رخيصة لم يحسن الوضع الغذائي للمحتاجين.

رابعا: مرونة الطلب السعرية

تعرف مرونة الطلب السعرية على أنها درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في سعر هذه السلعة.

وتقاس بالعلاقة التالية:

مرونة الطلب السعرية = التغير النسبي في الكمية المطلوبة ÷التغير النسبي في سعر السلعة

فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد الصحيح فان الطلب مرن ومعنى ذلك إن الزيادة في الكمية المطلوبة من السلعة أكبر من الزيادة في السعر.

أما إذا كانت النسبة اقل من الواحد فمعنى ذلك إن الطلب غير مرن، أي أن الزيادة في الكمية المطلوبة اقل من الزيادة في السعر.

أما إذا كانت النسبة مساوية للواحد، فمعناه إن الزيادة في الكمية المطلوبة تساوي الزيادة في الأسعار ويسمى الطلب متكافئ المرونة.

وهناك عدة عوامل تؤثر على مرونة الطلب السعرية نذكر منها :

- ✓ **وجود بدائل:** بحيث أن هذا البديل يعطي نفس المنفعة للمستهلك مما يجعل الطلب على السلع الأصلية كبير المرونة.
- ✓ **دخل المستهلك:** كلما زاد دخل المستهلك كلما كان الطلب على السلع أو الخدمات اقل مرونة، والعكس بالنسبة لأصحاب الدخول المنخفضة حيث أن ارتفاع أسعار السلع أو انخفاضها يؤدي إلى تغير الكميات المطلوبة.

- ✓ **أهمية السلعة:** وهذا حسب نوع السلعة ضرورية أو كمالية فإذا كانت ضرورية فان الطلب عليها يكون غير مرن، أما السلع الكمالية فالطلب يعتبر مرن.
- ✓ **نسبة المنفق على السلعة:** فإذا كانت نسبة الإنفاق على السلعة صغير فان الطلب غير مرن،أما في حالة الإنفاق على السلعة يأخذ نسبة كبيرة فالتوقع أن يكون الطلب عليها مرنا.

وبتطبيق ما تم دراسته على الأمن الغذائي نجد بأنه يتحقق في حالة ما إذا كان الطلب غير مرن أي التغير في السعر لا يقابله نفس التغير في الكمية المطلوبة، وذلك في حالة أن دخول الإفراد المرتفعة حيث لا تتأثر بزيادة الأسعار أو احتمال وجود بدائل وانخفاض دخول الأفراد فان الطلب في هذه الحالة يصبح مرن، وبالتالي فان المجتمع سيعاني من مشكلة انعدام الأمن الغذائي.

الفرع الثالث: سياسات الأمن الغذائي

هناك العديد من السياسات التي تنتهجها الدول لغرض تامين الغذاء للمستهلكين وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات الاقتصادية الزراعية نذكر منها (كينة، 2013/2012، صفحة 55،58):

1. **السياسة الزراعية:**

لتحقيق الأمن الغذائي يستوجب تحقيق الإنتاج الكافي لتلبية حاجات السكان عند الأسعار التي لتؤثر على القدرة الشرائية وبالتالي أي خلل في الأسواق الزراعية يستوجب تدخل الدولة عن طريق اتخاذ سياسة زراعية تعيد التوازن إلى السوق، لأن غياب الدولة يعني التبعية للأسواق الخارجية لتلبية الحاجات الغذائية، فالهدف من السياسة الزراعية هو ضمان إنتاج كافي وبأسعار في متناول المستهلك بالإضافة إلى تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق أكبر معدلات الرفاه.

2. **سياسة دعم الأسعار:**

يعتبر ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية نتيجة ارتفاع تكاليفها وتوجه الأفراد إلى الطلب على السلع الأجنبية نتيجة جودتها وانخفاض أسعارها من أهم الدواعي لتدخل السلطات العمومية في الأسواق الزراعية، ويكون شكل هذا التدخل عن طريق تقديم الدعم اللازم للمزارعين لضمان استمرارية الإنتاج وخاصة السلع الضرورية، وبالتالي ضمان أمنها الغذائي، ومن الدول التي اتبعت هذه الإستراتيجية اليابان بالرغم من ارتفاع تكلفة إنتاج الأرز محليا عن تكلفة استيرادها إلا أن الحكومة تقوم بدعم منتجي الأرز، وهناك شكل أخر من أشكال الدعم وذلك من خلال قيام السلطة المختصة بخلق طلب جديد لرفع أسعار المنتجات عن مستواها الإداري لتشجيع المزارعين على

الاستمرار في الإنتاج حيث تقوم بتخزين ذلك المنتوج واستعماله في حالة زيادة الأسعار عن المستوى المطلوب، وهذا النظام تم اعتماده داخل مجموعة الاتحاد الأوروبي.

3. سياسة تطوير الاستثمار

يعاني القطاع الزراعي في معظم الدول النامية من نقص الاستثمار سواء المحلية أو الأجنبية ولتطوير الاستثمار الزراعي لخدمة الأمن الغذائي وجب على تلك الدول تهيئة مناخ الاستثمار المناسب للمستثمر، ويرى البعض أن مناخ الاستثمار يتضمن كل السياسات والمؤشرات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على لقرارات الاستثمارية.

الهدف من جذب الاستثمارات هو زيادة إنتاج الغذاء بما يكفي لإفراد المجتمع ولتحقيق ذلك وجب على الدولة تشجيع برامج التنمية في المناطق الريفية للحد من الهجرة إلى المدينة مما يقلص المساحة الأراضي الزراعية الناجمة عن التوسع العمراني.

لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي يحتم على الدول تحريك الطلب عن طريق تشجيع الصناعات الغذائية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي مما يشجع المنتج على زيادة استثماراته أما عن طريق التوسع الرأسي أو الأفقي.

4. سياسات التسويق:

الهدف الأساسي من التسويق هو إيصال السلعة من المنتج إلى المستهلك بالنوعيات والكميات والأسعار المناسبة، وعليه يمكن تعريف التسويق الزراعي على انه "ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة الأطراف العملية الزراعية، وكما هو معروف على أسواق السلع الزراعية في الدول النامية كثرة الوسطاء بها حيث تتشكل من مزارعين إلى تجار الجملة ومن ثم إلى تجار التجزئة وصولا إلى المستهلك، ويسعى المزارعون والوسطاء إلى بيع السلع الزراعية بأسعار تكفل لهم تحقيق الربح يعني وصول السلعة إلى المستهلك النهائي بأسعار عالية مما ينعكس سلبا على المنتج والمستهلك ويضر بقضية الأمن الغذائي.

هو ما يتعارض مع المفهوم الحقيقي للتسويق الزراعي وبالتالي فإذا أريد التسويق الزراعي أن يصبح أداة من أدوات تحقيق الأمن الغذائي لا بدا على التوجهات المسؤولة إعادة هيكلة النظام التسويقي بما يعود بالمنفعة على المنتج والمستهلك.

5. سياسة تطوير التمويل والائتمان الزراعي:

يتسم القطاع الزراعي بموسمية الإنتاج والدخل ما يعني مدة دوران رأس المال طويلة، وبذلك كان لازما على الدول اللجوء إلى تطوير التمويل لضمان استمرارية الإنتاج فمثلا الدول العربية قامت بتحرير أسعار فائدتها بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التمويل الزراعي.

يعترض التمويل الزراعي مشاكل كثيرة تمثلت في أن المجازفة في الائتمان الزراعي كبيرة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الزراعية ما يجعل صغار المزارعين يمتنعون عن طلب تلك القروض وبذلك تبقى القروض حكرا على القادرين على تقديم الضمان، ولمواجهة هذا المشكل قامت الحكومات بالتدخل من خلال إقامة مؤسسات تعاونية او بنوك حكومية لتكون مصدرا للائتمان الزراعي.

6. سياسة التخزين:

يعكس المخزون من السلع الغذائية أوضاع المخزون من السلع الغذائية ومدى توفرها للمستهلك وهناك نوعان من المخزون الغذائي.

- **المخزون العامل:** يعتمد هذا المخزون على الواردات لتامين الحاجيات السكان خلال موسم إنتاجي معين، ويتفاوت حجمه من بلد لأخر حسب احتياجاتها.
- **المخزون الاستراتيجي:** وهو مخزون يستخدم للحالات الطارئة كالكوارث الطبيعية، حالات المقاطعة والحصار.

سياسة التخزين: تختلف من دولة إلى أخرى حسب حجم الناتج المحلي الزراعي، ونظرا لان الدول النامية تعتمد في جزء من غذائها على الخارج فيحتم عليها ذلك إقامة سياسة دائمة لتحقق مخزونا غذائيا استراتيجيا يساعدها على تحقيق أمنها الغذائي.

المطلب الثالث: علاقة القطاع الزراعي بالأمن الغذائي

تعتبر مشكلة الغذاء العالمي هي التحدي الكبير الذي يواجه العالم الثالث، حيث تحتل الأولوية الأولى بين المتطلبات الأكثر إلحاحا لهذه الدول، نظرا لأنها تمس إشباع الحاجات الضرورية لمعظم أفراد تلك المجتمعات.

وإذا نظرنا إلى أساس هذه المشكلة ، لوجدنا أنها ترتبط بعجز القطاع الزراعي عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية من الطعام مما يكون له أسوا الأثر على الهيكل الاقتصادي

والاجتماعي. ولاسيما أن معظم الدول العالم الثالث تستورد معظم السلع الغذائية التي تحتاجها، بسبب عجز إنتاجها منها.

وتؤكد الدراسات الاقتصادية أن المحاصيل الزراعية أصبحت تستخدم كسلاح سياسي في أيدي الدول الكبرى اتجاهاتها على الدول النامية، والدليل على ذلك ما تهدد الولايات المتحدة الأمريكية بوقف تصديرها للاتحاد السوفيتي لاعتبارات سياسية، فضلا عن ضغطها على الدول النامية وذلك عن طريق تخفيض حجم المعونات من القمح وبرامج المساعدات الممنوحة لها من السلع الغذائية كما حدث للمعونة الممنوحة لزيمبابوي.

وقد يثور في الذهن تساؤل عن السبب الحقيقي لتفاقم أزمة الغذاء بالرغم من أن معظم الدول التي تعاني منها هي دول يغلب على اقتصادياتها الطابع الزراعي، ووفقا لدراسات اقتصادية أجراها العديد من الخبراء يتأكد لنا أن تفاقم هذه المشكلة يرجع أساسا إلى نوعين من العوامل:

النوع الأول: ويتعلق بضعف الإنتاج الزراعي في دول العالم الثالث.

النوع الثاني: ويتعلق بزيادة الميل الحدي للاستهلاك في تلك الاقتصاديات.

فسيتم تحليل هذين العاملين كما يلي :

العمل الأول : هو انخفاض معدلات الإنتاج الزراعي في الدول النامية: بسبب التدهور الذي يعاني منه القطاع الزراعي في معظم هذه الدول أما بسبب الكساد النسبي الذي تعاني منه أسواق المواد الأولية نظرا لمنافسة البدائل الصناعية لها، مما يؤدي للانخفاض المستمر في أسعارها ومن ثم تقليل الحافز على التوسع في إنتاجها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن معظم الدول النامية أولت التصنيع أهمية خاصة وذلك على حساب القطاع الزراعي مما كان له الأثر أسوء حيث أدى إلى تقليص حجم وإنتاج هذا القطاع.

العامل الثاني: هو زيادة طلب الدول النامية على المواد الغذائية: إذ أن سبب هذه الزيادة ليس فقط قصور إنتاجها، ولكن أيضا زيادة النمو السكاني بمعدل يفوق بكثير معدل النمو في إنتاجها الزراعي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى انخفاض متوسط الدخول في هذه الدول مما يتبعه نقص في حجم الاشباعات الكلية.

وهذا معناه أن هؤلاء السكان الذين يعانون من هذه الظاهرة لديهم ميل حدي كبير للاستهلاك يظهر في صورة فائض الطلب وضغط الموارد المحدودة وذلك في حالة تحقق زيادة في دخولهم. (مصطفى، 2006، صفحة 27_28)

خلاصة الفصل الأول :

من خلال ما سبق تقديمه في هذا الفصل تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع المعني بتحقيق الأمن الغذائي، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية بزيادة الإنتاجية في الزراعة.
- الأمن الغذائي قضية من القضايا التي تتلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات الاقتصادية والفنية والاجتماعية والسياسية.

- مفهوم الأمن الغذائي لا يمكن النظر إليه من منظور اقتصادي فقط ولا يمكن تحقيقه من خلال سياسة واحدة أو إستراتيجية واحدة فقط.
- لا يمكن للقطاع الزراعي أن ينمو ويتطور بدون مراعاة المحافظة على موارده وبيئته.

وعليه فان الاعتماد على القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي يعد مسالة في غاية الأهمية، خاصة في ظل تقلبات أسعار الغذاء.

الفصل الثاني:

القطاع الزراعي ومقومات الأمن الغذائي في الوطن العربي

تمهيد

يعتبر القطاع الزراعي في أي دولة هو المصدر الأساسي للغذاء، وتتربع الدول العربية المجمعة على رقعة جغرافية واسعة، كما تتميز بمواردها الطبيعية الوفيرة، وبوفرة نسبية في العمالة، وهي مقومات تساهم في تحسين الأمن الغذائي العربي وتقليل فاتورة استيراد الغذاء.

تسعى الدول العربية جاهدة عن طريق الإنتاج المحلي لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء بهدف سد فجوة الإنتاج والاستهلاك، فهناك دول تمتاز بخصوبة أراضيها وإنتاجها الوفير مثل: السودان والجزائر والمغرب ومصر، ودول أخرى تمتاز بوفرتها المالية مثل الدول النفطية ورغم ذلك لا يزال هناك قصور واضح من طرف الدول العربية للنهوض بقطاعها الزراعي لتوفير متطلبات السكان من الغذاء.

فتطوير القطاع الزراعي وتحديثه وإدخال المكنيات والطرق العلمية الحديثة في الإنتاج سيساهم في رفع كفاءته، كما أن الاعتماد على البحوث والتطوير سيرفع كفاءة المورد البشري ويجعلها أكثر إنتاجية، ولعل من الأسباب الرئيسية وراء الاضطرابات السياسية الأخيرة التي اجتاحت المنطقة العربية هو انخفاض مستويات المعيشة وما صاحبه من جوع وفقر، ولتشخيص وضعية القطاع الزراعي العربي ارتأينا أن نعتمد على النقاط التالية:

المبحث الأول: جغرافية الوطن العربي

المبحث الثاني: الإنتاج النباتي والسمكي في الوطن العربي خلال الفترة 2008-2019

المبحث الثالث: تطور حركة التجارة الخارجية في الوطن العربي خلال الفترة 2008-2019

المبحث الرابع: الصعوبات التي تواجه الإنتاج الزراعي في الوطن العربي ومعالجته

المبحث الأول: الجغرافيا الزراعية في الوطن العربي

يتميز الوطن العربي بموقع استراتيجي له أهمية اقتصادية، كما يتميز بمجموعة من الخصائص والمقومات الطبيعية والبشرية، وفيما يلي سنحاول التطرق لمجموع من الجوانب المتعلقة بجغرافيا الوطن العربي على النحو التالي:

المطلب الأول: موقع الوطن العربي

يقع الوطن العربي في قارتي أسيا (23%من المساحة)، وإفريقيا (77%)ويمتدد بين دائرتين عرض 2درجة جنوب خط الاستواء، و37 درجة شماله، على امتداد 39 دائرة عرض، ومن 18 درجة غربا إلى 60 درجة شرقا، على امتداد 75 خط طول. ويبلغ طول الوطن العربي من الشرق إلى الغرب نحو 7900كم،ومن الشمال إلى الجنوب نحو 4500 كم. ويمتدد الوطن العربي من الخليج العربي شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، ومن مضيق جبل طارق شمالا إلى نهر السنغال جنوبا، في أقصى امتداد له في إفريقيا، ومن جبال زاغروس وطوروس شمالا إلى المحيط الهندي جنوبا، في أقصى امتداد له في أسيا.

ويقع الوطن العربي بين المناخ الاستوائي جنوبا، والمناخ المعتدل شمالا، لذلك فان معظم أراضيه في المنطقة الجافة وشبه الجافة، ومن مميزات الوطن العربي المرتبطة بموقعه الجغرافي، التوزيع الغير عادل للسكان،حيث يتجمع معظم السكان في السواحل والمناطق الجبلية في حين تكاد الصحراء، التي تشكل نسبة كبيرة من مساحته، تخلو من السكان. ولقد كان لطول السواحل العربية اثر كبير في تجمع السكان في سهولها، وخاصة حول البحر المتوسط، والبحر الأحمر، والخليج العربي، وبحر العرب، كما تتركز نسبة كبيرة من سكان الوطن العربي حول الأنهار، التي تعد احد عوامل الجذب المهمة.

ومن الصفات الناجمة عن الموقع الجغرافي للوطن العربي، خلو أراضيه من خامات الفحم الحجري، نتيجة وقوعها خارج النطاق الجغرافي الذي يحتوي على خامات الفحم الحجري. ونتيجة لوقوع الوطن العربي بين المناطق الحارة الاستوائية، والمعتدلة الشمالية، فانه يعد منطقة انتقالية بينهما، ونتيجة لموقعه الجغرافي المتوسط، كان ممرا ومعبرا للتجارة، والغزوات، والهجرات القديمة. (الدويكات، 1432ه، صفحة 5_6)

المطلب الثاني: الخصائص البيئية والمناخية في الدول العربية

تزخر بعض الدول العربية بموارد طبيعية هامة ومتنوعة تشكل العمود الفقري لاقتصادياتها ومصدر العيش لسكانها، وتتنوع هذه الموارد تبعا للتباين في البيئات المتعلقة بالموقع الجغرافي المتميز للدول العربية وترامي أطرافها في القارتين الأفريقية والأسيوية. ومن جانب أخر فان بعض هذه الموارد تتميز بالهشاشة نتيجة للظروف البيئية القاسية من حيث المناخ الجاف والتربة الضعيفة في معظم الأحوال. ويعتبر هذا التنوع احد ابرز الخصائص الطبيعية حيث تضم الدول العربية خمسة أقاليم بيئية مناخية، تشمل المناخ المتوسطي البحري المعتدل، ويغطي سواحل الدول العربية المتوسطية الذي يتسم بالمناخ المعتدل والأمطار الجيدة التي يتجاوز معدلها السنوي 1000ملم، والمناخ المتوسطي القاري والذي تتراوح فيه الأمطار بين 600ملم و1000ملم ويتركز في السهول الداخلية، والمناخ الجبلي يتميز بالأمطار والثلوج يغطي الجبال العالية في لبنان وسلسة جبال الأطلس عبر كل من المغرب والجزائر وتونس، والمناخ المداري الموسمي ذو الأمطار الصيفية الغزيرة ويمتد من جنوب شبه الجزيرة العربية إلى وسط وجنوب السودان والصومال، والمناخ الشبه الجاف الذي تتراوح فيه الأمطار بين 100_300 ملم سنويا، والمناخ الجاف الذي تقل فيه الأمطار عن 100 ملم سنويا، وهو يغطي حوالي 80 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية حيث الحرارة المرتفعة وشدة الجفاف وطول فترته وهو مما يضعف الغطاء النباتي وتلعب خصائص المناخ الجاف دورا رئيسيا في بنية ومكونات التربة الكيماوية والعضوية حيث تتركز الأملاح فيها بوجه خاص في الطبقات السطحية نتيجة التبخر خلال فترة الجفاف والحرارة، بالإضافة إلى ضعف العناصر الغذائية كالا زوت والفسفور، ويوضح الجدول مساحة المناطق البيئية في الدول العربية.

جدول(2-1) يمثل الأقاليم البيئية في الدول العربية

الأقاليم البيئية /المناخية	معدل الأمطار السنوية (ملم)	المساحة (مليون كلم)
الرطبة /المتوسطي البحري	اقل من 1000	0.3
شبه الرطبة /المتوسطي القاري	1000_600	1.0
شبه الجافة /شبه رطبة /المداري المتوسطي	600_300	1.2
شبه الجاف	300_100	2.1
الجافة	اكبر من 100	9.7
الإجمالي	/	13.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ومن خصائص التنوع المناخي في الدول العربية انه يتوفر تنوع بيولوجي بشقيه النباتي والحيواني، حيث تنتشر أقاليم الغابات والمراعي الطبيعية والزراعة الكثيفة والواسعة والهامشية. ويؤكد هذا التنوع أهمية توزيع زراعة المحاصيل على المناطق المختلفة، واختيار التركيب المحصولي على المستوى القومي.

المطلب الثالث: المقومات الطبيعية والبشرية للوطن العربي

يتميز الوطن العربي بمجموعة من المقومات الطبيعية والبشرية وهذا ما سنبينه في هذا المطلب كما يلي:

الفرع الأول: الأراضي الزراعية

تبلغ مساحة الدول العربية الإجمالية حوالي 1.33مليار هكتار، وتقدر المساحة الأراضي القابلة للزراعة بنحو 197مليون هكتار، حيث تمثل المساحة المستغلة منها فعليا حوالي 27 في المائة، وتعتبر الزراعة المطرية الأكثر انتشارا في الدول العربية، إذ تشكل حوالي 56.0في المائة من مساحة الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية مقابل 16.8في المائة للأراضي الزراعية المروية و27.3 في المائة للأراضي المتروكة دون استغلال. وهناك تفاوت كبير في المساحات القابلة للزراعة غير المستغلة في الدول العربية،حيث يتركز الجزء الأكبر منها في السودان إذ تبلغ حوالي 67مليون هكتار.

بلغت المساحة المزروعة في الوطن العربي في عام 2020 (72،85) مليون هكتار تعادل نحو (5.4%) من مساحة الدول العربية وتتباعد نسبة المساحة التي تشغلها الزراعة في الدول العربية باختلاف الموارد الطبيعية والبنايات التحتية المتوفرة وحجم الاستثمارات في قطاع الزراعة، والسياسات الزراعية المتبعة. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020، صفحة 02)، في حين قدرت المساحة المستغلة عام 2019 بنحو 75.1 مليون هكتار، أي بنسبة 38.1 في المائة من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، زرع منها فعليا 46.4 مليون هكتار، بينما تركت المساحة المتبقية البالغة 28.7 مليون هكتار دون استغلال استعادة حيويتها. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019، صفحة 63)

كما قدرت مساحة الأراضي الإنتاج الزراعي في عام 2018 حوالي (77.2) مليون هكتار أي بنسبة زيادة تقدر بنحو 9,8 في المائة بالمقارنة مع عام 2017، زرعت منها حوالي 9.2 مليون هكتار بالمحاصيل الموسمية، شكلت مساحة الأراضي الزراعية المطرية حوالي 62.2 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية الموسمية. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018، صفحة 54)

وتتعرض الأراضي الزراعية القابلة للاستغلال في الدول العربية، بالرغم من محدوديتها، إلى مجموعة من التعديات كالاستغلال العشوائي والجائر لهذه الموارد مما أسهم في زيادة عوامل التدهور وانحسار الغطاء النباتي الطبيعي، وزيادة تعرض التربة للانجراف وتملح وتلوث الأراضي المروية، وتقلص التنوع الحيوي،وتدهور صفات التربة وضعف قدرتها الإنتاجية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، صفحة 75)

الفرع الثاني: الغابات

تفتقر معظم الدول العربية لوجود الغابات فيها نظرا لوقوع معظمها في المناطق الجافة والشبه الجافة،وثمة اهتمام متزايد في الدول العربية بدور الغابات ووظائفها المتعددة في المجالات الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية باعتبارها عنصرا حيويا ومكملا ومتكاملا مع النشاط الزراعي والتنمية الريفية بمفهومها الشامل، ويأتي دور الغابات البيئي في المقدمة في المنطقة العربية التي تتعرض لخطر التصحر إلى جانب مساهمة الغابات في تثبيت التربة وتحسين بنيتها وغنائها بالمواد العضوية وتأوي الغابات وبخاصة الاستوائية منها، المجتمعات النباتية والحيوانية الطبيعية الغنية بالاحتمالات الوراثية وذات القيمة الحيوية البالغة الأهمية في تحسين المحاصيل المزروعة. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صفحة 42_43)

بلغت مساحة الغابات في الدول العربية حوالي 37.4 مليون هكتار في عام 2019 حيث حافظت على نفس المساحة كما في العام السابق رغم تراجعها بنسبة 3 في المائة سنويا منذ عام 2016 وهي تمثل حوالي 2 في المائة من مساحة الغابات في العالم وحوالي 2.7 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية.

تتركز معظم الغابات في السودان والمغرب والجزائر حيث تشكل مساحة الغابات فيها نحو 78 في المائة من مساحة الغابات في الدول العربية، وتتعرض الغابات في معظم الدول العربية للاستغلال الجائر كالقطع والتحطيب مما ساهم في انحسار مساحتها إذ تراجعت خلال الفترة (2010 _2019) بحوالي 57.5 مليون هكتار وبمعدل خسارة سنوية تقدر بنحو 6.4 مليون هكتار، مما ساهم في اختلال التوازن الطبيعي والبيئي والتأثير على نظم التربة الطبيعية والمناخ، ويتطلب تطوير الغابات إعداد برامج ريفية متكاملة لتشجيع زراعة الأشجار الحرجية واستصلاح المزيد من الأراضي لاستثمارها كالغابات وتعزيز برامج

الإدارة المتكاملة للغابات ونشر الوعي والإرشاد في الأوساط الريفية للجد من التعديات على الغابات. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019، صفحة 64_65)

الفرع الثالث: المراعي الطبيعية

تغطي المراعي في العالم العربي مساحة 375.9 مليون هكتار تمثل حوالي 28 في المائة من إجمالي المساحة الجغرافية في الوطن العربي وحوالي 11.45 في المائة من مراعي العالم سجلت المساحة الإجمالية انخفاضا خلال عام 2019 بنسبة 1.54 في المائة مما كانت عليه خلال العام 2017، نتيجة للتغير استخدامات الأراضي التي تشهدها بعض الدول العربية. تظم المملكة العربية السعودية أكبر مساحة من المراعي في المنطقة بمساحة 146 مليون هكتار أي 38.8 في المائة من إجمالي المراعي العربية، بينما تملك السودان والصومال والجزائر والأردن معا 43.3 في المائة من إجمالي المراعي العربية من حيث الاتجاه في المساحة خلال الفترة 2017–2019، فقد كانت مستقرة في 13 دولة عربية ومتناقصة في دولتين. ومتزايدة في خمس دول، تساهم المراعي بنسبة مقدرة في الموازنة العلفية للثروة الحيوانية، بما لا يقل عن 25 في المائة في بعض البيئات الرعوية العربية، كما أنها تشكل مصدر رزق لأعداد كبيرة من الرعاة والمربيين الذين يعتمدون عليها كليا أو جزئيا في تغذية ماشيتهم.

تواجه المراعي في المنطقة العربية العديد من المعوقات والتهديدات التي تسهم في تدهور أحوالها وإنتاجيتها ومعيشة المجتمعات الرعوية، هذه التهديدات ذات طبيعة بيئية وبشرية، كما أن عدم استقرار السياسي والنزاعات والصراعات وحالات النزوح التي تحدث في المنطقة تزيد من الضغط عليها خاصة في النظم البيئية وتؤثر على استخدام الأراضي وتتسبب في تدهورها (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2019، صفحة 12)

الفرع الرابع: حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي العربي

إن الهجرة من الريف إلى الحضر ينتج عنها اثأر اقتصادية واجتماعية سلبية تحدث تشوهات في نمط توزيع الموارد البشرية في الاقتصاديات العربية، فضلا عن حدوث تشوهات في سوق العمل الزراعي العربية وتعود هاتين الظاهرتين إلى انحراف معدل الأجور الاسمية عن قيمتها الحقيقية، وينجم عن الظاهرتين المذكورتين أيضا تحديات لا ترتبط بالأمن الغذائي العربي أيضا، كما حدث في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن من اجتاحت عرفت باسم ثورات الربيع العربي والتي كانت أغلب أسبابها منحصرة في كل من الفقر والجوع والحرمان. (حركاتي، 2017_2018، صفحة 56)

تقدر العمالة الزراعية في الوطن فالعربي في عام 2020 بنحو 135.8 مليون نسمة تعادل نحو 17.7 في المائة من إجمالي القوى العاملة، حيث تراجعت نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية بشكل مستمر سواء على المستوى العربي أو العالمي، حيث تراجعت النسبة بين عامي 2015 و 2020 من 21.4 في المائة إلى 17.68 في المائة على المستوى العربي ويعود هذا التراجع إلى عدة أسباب أهمها تزايد موجات الهجرة من الريف إلى الحضر، و التوجه نحو العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وأن عدد العاملين في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في عام 2020م بنحو (17.68%) من إجمالي القوى العاملة الكلية في الوطن العربي مقارنة بنحو (19.71%) في عام 2019م، وقد يرجع هذا الانخفاض بصفة رئيسية إلى الانخفاض النسبي للأجور في القطاع الزراعي مما أدى إلى اتجاه بعض من قوى العمل في القطاع الزراعي للعمل في القطاعات الأخرى سواء في المناطق الحضرية، أو في مناطق التعدين الأهلي في بعض الدول العربية.(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020، صفحة 3_4)

المطلب الرابع: السياسات الزراعية في الوطن العربي

تتجسد السياسات الزراعية العربية في حزمة متكاملة من الإجراءات و التشريعات التي تسنها الدولة لتحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف تسعى في اغلب الأحيان إلى زيادة الإنتاج لتحسين الأمن الغذائي وصولا إلى تحقيق درجات عليا من الاكتفاء الذاتي ورفع معدلات تغطية الصادرات للواردات بالتوازي مع تضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه (حركاتي، 2016، صفحة 445)

وقد مرت السياسات الزراعية في الوطن العربي بمرحلتين مختلفتين، تمتد المرحلة الأولى بين الفترة (1950–1970)، اتسمت بكونها كانت ثنائية في التوجيهات والخيارات الاقتصادية، أما المرحلة الثانية تميزت بانتهاجها مبدأ اقتصاد السوق (حركاتي، 2017، صفحة 436)

1) **سياسة زراعية ذات توجه اشتراكي:** وقد اعتمدت في كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر، وكانت تتمحور حول تحديد سقف الملكية الزراعية ووضع يد الدولة على الفائض، وتوزيع الأراضي على الفلاحين، بالإضافة إلى وضع نظام تعاوني ينخرط فيه الفلاحون. لكنها لم تبلغ الأهداف المسطرة، وكان من أسباب فشلها سوء التسيير الذي تعاني منه المزارع التي تديرها الدولة، وكذلك التعاونيات الزراعية بالإضافة إلى السياسات السعرية التي كانت على حساب المنتجين. مما أدى إلى عدم تمكن الإصلاحات من سد الفجوة بين الطلب على الغذاء والمعروض منه.

2) **سياسة زراعية ذات طابع ليبرالي:** اتسمت هذه السياسات بتدخلات بسيطة على شكل حوافز للمستثمرين وتميزت عن سابقاتها بانها لا تمارس نزع الملكية وطبقت في كل من السعودية والأردن والمغرب وتونس (حركاتي، 2017، صفحة 436)

ويمكن الإشارة لأهمها في ما يلي:

- **إستراتيجية الزراعة في مصر:** يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في الاقتصاد المصري حيث يساهم في توفير الغذاء للسكان تتبنى مصر الاستراتيجيات كإطار عام للتوجهات من اجل تحقيق الأهداف تتطلب أفقا زمانيا طويلا، مع تحديد واضح للسياسات و الآليات الواجب إتباعها لتحقيق هذه الأهداف وبناء عليه فقد عرفت الزراعة المصرية إستراتيجيتين مطلع الألفية الحالية.
  - ✓ إستراتيجية التنمية الزراعية (2003- 2007)
  - ✓ إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2007-2030)
- **الإستراتيجية الفلاحية في المغرب:** يعتبر القطاع الفلاحي في المغرب قطاعا مهما في الاقتصاد حيث يساهم بفعالية في مختلف المؤشرات الاقتصادية، إذ يستوعب ما يقارب 2مليون من العمالة، وقد أطلقت المغرب مخطط المغرب الأخضر كإستراتيجية متكاملة ومندمجة لتنمية القطاع الفلاحي منذ سنة 2009، والذي يهدف إلى المساهمة في نمو الاقتصاد المغربي وذلك بالرفع من الناتج الداخلي الخام، وخلق فرص التشغيل بالإضافة إلى محاربة الفقر ودعم القدرة الشرائية للمستهلك المغربي، فضلا عن ضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل، وجعله المحرك الأساسي للنمو خلال 15 سنة القادمة.
- **السياسات الزراعية في تونس :** على غرار باقي الدول العربية انتهجت الجمهورية التونسية هي الأخرى حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والتي تهدف إلى دعم القطاع الفلاحي وتنمية المناطق غير الملائمة والمهمشة، وتعتمد السياسات الفلاحية في تونس على مخططات تنموية تتضمن السياسات الفلاحية المتبعة وهي كالتالي :
  - ✓ **المخطط العاشر للتنمية (2002-2006):** في هذا المخطط تم تنفيذ جملة من الإصلاحات والبرامج التي أدت إلى تحقيق نتائج ايجابية على المستوى كل من الإنتاج والتصدير والاستثمار والشغل، حيث بلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

نحو 12,6%، وفي إجمالي الصادرات نحو 9,6% وفي إجمالي الاستثمارات نحو 10,1%، وما نسبته 16% من توظيف اليد العاملة. (حركاتي، 2016، صفحة 446)

- ✓ **المخطط الحادي عشر للتنمية (2007–2009):** كان هذا المخطط يهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي وعصرنته والرفع من قدرته التنافسية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني بالإضافة إلى مواصلة تعبئة وأحكام استغلال الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها.
- ✓ **المخطط الثاني عشر للتنمية (2010–2014):** ارتكز هذا المخطط على أربع محاور أساسية وهي تعزيز الأمن الغذائي والرفع من القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي، وتطوير الصادرات والنهوض بالموارد الطبيعية. (حركاتي، 2016، صفحة 447)

وفي هذا الصدد يبدو جليا إن غالبية تجارب الدول العربية التي طبقت في إطار التنمية الزراعية لم تستطع القضاء على الفجوة التي تفصل بين الطلب على الغذاء والإنتاج، بحيث بقي تزايد الطلب على الغذاء يفوق تطور الإنتاج الزراعي بشكل كبير، ومن بين الأسباب الكامنة وراء ذلك ما يلي (بن عياد، 2018_2019، صفحة 133_134):

1. إن الإصلاحات الزراعية على مستوى الوطن العربي بين الخمسينيات والسبعينيات سواء كانت ذات طابع اشتراكي أو ليبرالي، لم تسجل نجاحات تذكر في مجال التنمية الزراعية، بحيث بقيت الزراعة في هذه البلدان بعيدة عن الكفاءة الاقتصادية والرفع من قدراتها الإنتاجية وذلك لأسباب عديدة كسوء الإدارة، قلة المتخصصين، انتشار البيروقراطية، العجز في استعمال التكنولوجيا وإعطاء الأولوية للأهداف السياسية.
2. يعاني الإقراض الزراعي في هذه الدول مشاكل كثيرة تعيقه عن أداء مهمته في السياسة الاقتصادية الاجتماعية والزراعية في تطوير الزراعة على وجه الخصوص.
3. عدم تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان وعدم وجود تكامل وترابط بين مراحله المختلفة من حيث اختيار مناطق الاستصلاح واختيار الأساليب الملائمة لاستغلال الأمثل مع غياب الالتزام بالشروط الفنية اللازمة.
4. تمثل ندرة الموارد المتجددة للمياه وضعف المستوى تسير لها عائق أساسي في تفعيل التنمية الزراعية في البلدان العربية.

5. إهمال القطاع الصناعي –الزراعي، بحيث لم تطرح سياسة واضحة تربط بين القطاعين، على الرغم من إن الزراعة لا يمكنها أن تتطور إذا لم يكن هناك مصانع تقوم بتصنيع الفائض من المحاصيل كما إن غياب التصنيع الزراعي يتسبب في إتلاف الكثير من المحاصيل الزراعية على مر السنين.

المبحث الثاني: الإنتاج النباتي والحيواني في الوطن العربي خلال الفترة 2008–2019

للإنتاج النباتي والحيواني دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي لما يوفرانه من منتجات وسلع غذائية ضرورية، فيما يلي سنتطرق لواقع الإنتاج النباتي والسمكي في الوطن العربي كما يلي:

المطلب الأول: تطور إنتاج ومساحة القمح

الجدول رقم(2–2) تطور إنتاج القمح في الوطن العربي خلال الفترة 2008–2013

الوحدة :(المساحة :ألف هكتار/ الإنتاج :ألف طن)

	2008		2009		2010		2011		2012		2013	
الدول	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
الأردن	12.46	7.90	24.05	12.50	30.1	22.13	19.30	19.80	21.36	19.27	21.38	28.52
الإمارات	0.02	0.13	0.02	0.13	0.01	0.04	0.02	0.04	0.02	0.04	0.01	0.04
البحرين	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_
جزر القمر	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_
جيبوتي	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_
السعودية	326.00	1986.00	196.00	1152.00	220.00	1349.00	192.80	1184.00	144.10	854.00	102.60	660.00
السودان	400.25	640.00	224.70	403.00	196.14	291.00	196.00	212.00	187.32	279.00	136.92	265.00
سوريا	1485.99	2131.31	1437.38	3701.78	1599.11	3083.08	1521.03	3858.33	1602.81	3609.10	1360.00	3067.60
الصومال	2.60	0.99	2.92	0.95	3.00	0.99	2.66	1.05	2.50	1.00	2.50	1.00
العراق	1435.25	1255.00	1262.25	1700.00	1386.00	2748.80	1635.50	2808.00	1728.50	3062.00	1844.00	4178.00
عمان	0.35	1.07	0.61	1.87	0.55	3.18	0.64	2.12	0.43	1.42	0.30	1.09
فلسطين	22.94	31.96	24.00	45.00	11.59	17.38	11.00	17.84	13.34	26.67	17.36	41.72
قطر	0.01	0.02	0.02	0.05	0.02	0.04	0.01	0.03	0.02	0.05	0.04	0.09

الكويت	0.11	0.26	0.10	0.35	0.09	0.32	0.74	1.71	0.30	1.16	0.08	0.18
لبنان	49.50	143.70	50.00	153.00	46.10	138.10	30.00	90.00	38.00	150.00	45.50	140.00
ليبيا	132.00	104.00	133.00	105.00	135.00	106.00	143.45	111.22	165.00	200.00	160.00	200.00
مصر	1226.56	7977.05	1321.75	8523.00	1260.58	7169.02	1280.41	8370.53	1327.48	8795.48	1419.46	9461.24
المغرب	2158.09	3769.29	2977.00	6371.40	2852.3	4876.1	3087.9	6017.7	3142.4	3878	3204.00	6933.80
موريتانيا	2.00	4.00	1.73	3.41	1.16	2.41	1.80	2.89	1.75	3.50	3.16	6.68
اليمن	123.10	170.45	117.53	222.13	148.76	65.43	124.46	232.33	138.31	250.26	137.97	232.79
المجموع	9168.91	20428.73	10465.92	27002.36	10360.32	23847.71	10647.11	27205.02	11214.91	26087.06	10847.52	29492.10

	2014		2015		2016		2017		2018		2019	
الدول	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
أردن	26.46	38.79	27.78	40.72	25.58	32.53	23.00	20.00	13.79	16.39	14.07	16.72
الإمارات	0.01	0.04	0.01	0.04	0.02	0.08	0.03	0.08	0.00	0.00	0.00	0.00
البحرين	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_
جزر القمر	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_
جيبوتي	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_
السعودية	122.20	739.04	122.20	739.04	122.20	765.82	96.52	620.92	94.79	517.91	88.00	534.00
السودان	122.22	192.00	122.22	192.00	268.00	665.00	267.12	785.00	286.97	702.00	303.42	726.40
سوريا	1287.89	2024.33	1287.89	2024.33	178.51	1726.25	1169.91	1850.74	096.82	1222.99	1345.61	3085.10
الصومال	2.63	1.06	2.63	1.06	2.56	1.02	2.59	1.03	2.59	1.04	2.59	1.04
العراق	2132.00	5055.00	1258.31	2645.00	924.31	3052.94	1053.98	2974.14	788.49	2177.89	1582.78	4343.47
عمان	0.93	3.04	0.85	2.53	0.93	3.98	0.93	3.98	0.93	3.58	0.94	3.62
فلسطين	17.36	41.72	13.27	26.32	14.40	37.08	17.00	47.34	29.19	69.08	15.30	34.37
قطر	0.01	0.03	0.01	0.03	0.00	0.01	0.00	0.01	0.01	0.02	0.60	1.40
الكويت	0.01	0.06	0.01	0.06	0.01	0.05	0.01	0.02	0.00	0.01	0.01	0.02
لبنان	47.68	140.00	47.68	140.00	42.87	130.08	38.58	130.00	40.00	130.00	41.00	130.00
ليبيا	160.00	200.00	160.00	200.00	207.11	164.57	194.36	152.16	180.76	140.00	180.94	140.00
مصر	1425.06	9279.80	1457.53	9788.38	410.10	9344.59	1234.40	8419.88	826.79	8348.63	1410.91	9000.00
المغرب	2986.20	5115.89	4707.57	8064.90	2413.64	2731.12	3321.00	7090.82	2842.75	7320.62	3340.00	3080.00
موريتانيا	3.50	7.05	2.59	3.45	3.59	7.72	3.89	8.37	3.84	8.29	4.07	8.64
اليمن	111.72	192.92	111.72	192.92	61.55	95.92	61.33	95.65	64.34	92.21	56.47	100.33
المجموع	0818.18	6979.97	1787.67	7629.88	0347.93	2125.43	0277.85	5740.90	0839.12	5772.35	0971.93282	124.6557779

المصدر :من الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة

من خلال الجدول رقم (2-2) نلاحظ أن إنتاج القمح في الوطن العربي عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة، حيث قدر الإنتاج سنة 2008 ب 2028.73الف طن ليرتفع في سنة 2009 مسجلا القيمة 27002.36 ألف طن وذلك لارتفاع المساحات المخصصة له، أما خلال الفترة 2010_2019 عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض وذلك بين القيم 22125.43الف طن في سنة 2016 و29492.10 ألف طن في سنة 2013 وهذه الأخيرة هي أقصى قيمة للإنتاج خلال فترة الدراسة وذلك راجع إلى مجموعة من الأسباب تتمثل في استخدام الحزم التقنية المتبادلة مثل البذور المحسنة والري التكميلي والتوسع في برامج الإرشاد الزراعي، إذا أن الدول التي تنتج اكبر كمية من القمح تتمثل في: السعودية، سوريا، العراق المغرب،ومصر لاعتمادها الإستراتجيتين هما التنمية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة.

وفي المقابل نذكر الدول ذات الإنتاج الأقل هي: الإمارات، الصومال، عمان، قطر، الكويت ويرجع تدني الإنتاج في هذه الدول بسب مجموعة من المعوقات وفي مقدمتها سيادة الزراعة المطرية وحساسية القطاع للتغيرات المناخية لاعتماده على الأمطار التي تتسم بمحدوديتها وعدم انتظام توزيعها وعدم اعتمادها على الأساليب الحديثة والتطوير التقني، بالإضافة إلى ضعف البني الأساسية والمرافق والخدمات المساندة في المناطق الريفية.

المطلب الثاني: تطور إنتاج ومساحة الشعير

جدول رقم(2-3) : تطور إنتاج ومساحة الشعير خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: (الإنتاج : ألف طن /المساحة : ألف هكتار)

السنوات / الدول	2008		2009		2010		2011		2012		2013	
الدول	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
الأردن	27.68	11.10	68.27	17.10	83.10	10.70	86.50	29.28	85.72	32.15	38.38	4092
الإمارات	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

البحرين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
جزر القمر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
جيبوتي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السعودية	4.00	24.00	3.47	20.44	2.00	16.00	2.20	16.00	20.00	13.00	1.50	11.20
سوريا	1433.22	261.14	1290.22	845.67	1526.61	879.81	1292.63	666.76	1132.88	728.05	1262.88	910.92
العراق	1348.75	404.00	704.50	502.00	1006.75	1137.00	912.25	820.00	712.50	832.00	841.00	1003.00
عمان	1.20	3.50	0.70	2.04	0.52	2.15	0.94	2.87	0.96	3.00	0.96	3.89
فلسطين	10.66	9.74	10.66	9.74	6.21	8.70	4.15	5.77	4.60	8.29	9.28	16.38
قطر	0.15	0.46	0.24	0.73	0.24	0.71	0.16	0.54	0.19	0.57	0.20	0.60
الكويت	0.99	1.99	1.00	2.00	0.91	2.20	0.85	1.73	1.38	2.66	0.97	6.03
لبنان	14.50	29	16	34.00	17	35	11.00	24.00	15.00	35.00	14.50	36.00
ليبيا	204.08	100.00	205.00	101.00	186.50	102.00	207.48	98.13	210.00	101.00	200.00	97.00
مصر	75.45	149.24	42.61	148.42	39.52	119.26	35.60	122.92	29.33	108.50	35.82	131.89
المغرب	1209.50	1353.20	2182.80	3786.00	1919.50	2566.40	2025.80	2317.60	1693.40	1201.40	1967.00	2722.50
موريتانيا	0.51	1.09	50.00	1.22	50.00	1.30	0.51	1.35	0.55	1.40	0.52	1.40
اليمن	37.33	26.70	32.33	23.34	47.45	36.62	38.81	30.00	43.37	35.16	43.16	33.53
المجموع	4368.02	2375.16	4607.8	5493.7	4885.59	4917.85	4618.88	4136.95	3949.88	3102.18	4416.17	5015.26

	2014		2015		2016		2017		2018		2019	
الدول	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
الأردن	39.70	42.50	41.69	44.67	41.77	31.08	34.29	27.64	77.06	47.25	78.60	48.19
السعودية	2.97	22.00	2.97	22.00	3.82	6754.78	95.17	637.61	90.34	504.81	91.62	627.98
البحرين	–	–		–	–	–	–	–	–	–	–	–
جزر القمر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

جيبوتي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
سوريا	1220.56	600.10	1220.56	22.00	1244.27	954.48	1188.99	990.05	1187.23	408.11	1480.89	3053.12
العراق	1158.00	1278.00	2507.75	3297.00	265.43	470.20	205.12	369.40	190.65	150.30	930.31	1513.47
عمان	0.66	2.16	0.88	2.31	0.61	1.70	0.61	1.70	0.61	1.66	0.61	1.90
فلسطين	9.28	16.38	10.02	22.80	8.73	19.70	10.97	23.71	9.13	18.23	7.52	15.33
قطر	0.19	0.58	0.19	0.58	0.22	0.67	2.22	0.68	0.10	0.24	0.08	0.23
الكويت	0.88	5.45	0.88	0.58	0.53	2.04	0.56	2.24	0.56	2.34	0.65	2.73
لبنان	14.00	33.00	14.00	33.00	16.48	25.36	13.86	30.00	14.00	30.00	14.00	32.00
ليبيا	200.00	95.00	200.00	95.00	107.53	55.12	32.53	16.82	136.37	70.00	136.25	70.00
مصر	27,42	102.24	28.22	121.64	65.99	103.24	88.39	97.49	115.16	84.21	30.47	100.44
المغرب	1585.20	1636.09	3284.20	3393.78	1207.62	619.92	2001.47	2466.46	1564.46	2851.02	1050.00	1019.00
موريتانيا	0.51	1.43	0.51	1.43	0.59	1.43	0.49	1.46	0.51	1.57	0.52	1.57
اليمن	36.90	27.97	36.90	27.97	26.23	17.40	26.12	17.30	28.51	16.89	27.34	26.93
المجموع	4296.27	3862.9	7348.77	7084.76	2989.82	9057.12	3700.34	4682.56	3414.69	4186.63	3848.86	6512.89

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول رقم (2-3) نلاحظ أن إنتاج الشعير في الوطن العربي عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة، حيث سجل سنة 2008 ما قيمته 2375.16 ألف طن ليرتفع إلى 5493.7 ألف طن وذلك راجع إلى ارتفاع المساحة المخصصة له حيث قدرت سنة 2008 ب 4368.02 ألف هكتار لترتفع سنة 2009

إلى القيمة 4607.8 ألف هكتار، أما خلال الفترة 2010-2012 عرف الإنتاج انخفاضا مستمرا، حيث انخفض إلى ما قيمة 3102.38 ألف طن بعد ما كان يقدر ب 4717.855 ألف طن سنة 2010 لانخفاض المساحة المخصصة له وبسب زراعتها في المناطق الهامشية ذات الأمطار المحدودة نسبيا، أما في الفترة 2013-2019 تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض بين القيم 2328.26 ألف طن و 7668.2 ألف طن وهذه الأخيرة تعتبر أقصى قيمة سجلت خلال الفترة الدراسة، وذلك راجع إلى الظروف المناخية المواتية وتحسين مستوى الغلة نتيجة لتحرير الأسعار واستخدام البذور المحسنة وتوفير خدمات الإرشاد الزراعي بين أوساط المزارعين، وتخصيص أكبر مساحة له والمقدرة ب 7348.36 ألف هكتار.

كما نلاحظ آن هناك تباين في إنتاج الشعير في مختلف الدول العربية، إذ نجد أن اكبر دولة منتجة للشعير هي المغرب، العراق، السعودية وهذه الأخيرة انتهجت سياسات تتمثل في دعم السلع الزراعية التي تحتاجها المملكة فعلا كالشعير، وفي المقابل نجد أن موريتانيا، قطر، الكويت هي من الدول الأقل إنتاجا في الوطن العربي.

المطلب الثالث: تطور إنتاج زيت الزيتون

جدول رقم (2-4) : يمثل تطور إنتاج زيت الزيتون في الوطن العربي خلال الفترة 2015-2019

الوحدة:(الإنتاج :ألف طن / المساحة :ألف هكتار)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الأردن	26.40	20.00	20.71	21.23	21.76
الإمارات	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
البحرين	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
جزر القمر	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
جيبوتي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
السعودية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
السودان	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
سوريا	110.00	110.00	100.00	118.28	136.56
الصومال	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
العراق	0.00	0.00	0.00	0.00	3.00
عمان	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
فلسطين	21.08	20.13	19.50	14.74	9,98

قطر	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الكويت	0.01	0.01	00.01	0.01	0.01
لبنان	24.60	25.00	17.00	19.30	21.60
ليبيا	18.00	16.00	10.00	17.30	16.60
مصر	16.50	30.00	26.00	28.80	29.60
المغرب	130.00	110.00	140.00	174.40	208.80
موريتانيا	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
اليمن	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
المجموع	346.8	331.15	343.22	394.07	447.92

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-4) أن إنتاج زيت الزيتون في الوطن العربي عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض في الفترة 2015 -2018 مسجلا القيم بين 331.55 ألف طن و 394.07 ألف طن ويعود سبب الانخفاض إلى تقليص مستويات إنتاجية المحاصيل في الوطن العربي ويرجع ذلك إلى معظم الزراعات البعلية التقليدية وغياب خدمات التمويل والتامين الزراعي لصغار المنتجين و عدم تطوير نظم التسويق لدى صغار المزارعين بالإضافة إلى انتشار زراعتها في القطاع الزراعي والذي تتذبذب فيه الإنتاجية من عام لأخر، لكن في سنة 2019 عرف ارتفاعا ملحوظا في هذه السنة والتي أقصى قيمة سجلت قيمة 447.92 ألف طن وذلك راجع إلى زيادة عدد الأشجار المثمرة.

إذا نجد أن هناك تفاوت كبير بين الدول في إنتاج زيت الزيتون، إذ نجد أن أكبر الدول المنتجة تتمثل في: سوريا والمغرب وهذه الأخيرة اعتمدت على المخطط المغرب الأخضر والذي ساهم في زيادة إنتاجها (2018، صفحة 14)

المطلب الرابع : تطور إنتاج ومساحة التمور

جدول رقم(2-5): يمثل تطور إنتاج ومساحة التمور في الوطن العربي خلال الفترة 2008-2019

الوحدة : (الإنتاج :ألف طن / المساحة : ألف هكتار)

	2008		2009		2010		2011		2012		2013	
الدول	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
الأردن	1.64	7.44	1.21	&9.70	1.47	11.20	1.45	11.21	1.97	46.43	1.57	11.98
الإمارات	185.33	757.50	186.00	759.00	197.40	824.30	200.00	900.00	37.56	207.81	37.70	227.61

البحرين	1.50	13.18	1.51	12.69	1.60	14.00	1.61	14.520.709	115.65	15.00	1.60	14.00
جزر القمر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
جيبوتي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السعودية	157.07	986.00	161.38	991.60	171.99	991.50	156.00	1008.00	156.00	1031.00	156.00	1095.00
السودان	35.62	339.30	35.91	422.00	36.20	431.00	36.41	433.50	36.42	437.80	36.00	35.00
سوريا	0.14	3.49	0.16	4.00	0.18	4.37	0.11	4.01	0.11	3.99	0.37	4.00
الصومال	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	—
العراق	110.00	472.00	101.50	507.00	123.00	567.00	123.23	619.00	123.23	655.00	123.23	676.00
عمان	31.35	266.89	31.35	261.29	31.10	276.40	31.09	268.01	31.90	262.00	24.10	308.40
فلسطين	0.40	4.00	0.26	1.30	0.48	2.41	0.58	1.24	0.71	3.60	1,15	11.75
قطر	1.44	21.50	2.24	20.82	2.47	21.43	2.37	20.70	2.45	21.88	2.60	31.18
الكويت	1.42	14.70	1.45	15.79	1.50	16.70	5.10	33.56	5.00	34.60	5.00	34.60
ليبيا	28.00	150.00	28.64	160.10	30.00	111.00	30.06	165.95	32.00	170.00	32.00	170.00
مصر	36,83	1326.13	35.92	1270.48	41.54	1352.95	41.65	1373.57	38.50	1400.00	37.92	1328.47
المغرب	39.26	72.70	40.00	97.60	41.00	1119.40	43	117.8	43.50	101.82	52.20	114.50
موريتانيا	8.00	19.2	8.36	20	2.30	19.8	8.64	21.44	8.78	22.00	8.78	22.00
اليمن	10.50	55.20	10.61	56.80	11.10	57.65	9.90	55.80	9.80	54.90	9.63	54.20
المجموع	648.5	4513.42	648.1	4610.36	699.71	4872.52	691.2	5084.38	718.83	5166.59	529.85	4539.69

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال رقم (2-5) نلاحظ أن إنتاج التمور في الوطن العربي عرف ارتفاعا مستمرا طوال الفترة خلال الفترة 2008-2012 سجل في سنة 2008 قيمة 4513.42 ألف طن ليرتفع إلى القيمة 5166.59 ألف طن سنة 2012 وذلك راجع لارتفاع المساحة المخصصة له والتي قدرت 648.5 ألف هكتار في سنة 2008، في حين قدرت في سنة 2012 ب 718.83 ألف هكتار، لكن في سنة 2013 انخفض الإنتاج التي القيمة 4539.59 ألف طن، وذلك لانخفاض مساحته في سنة إلى 529.85 ألف هكتار، لتعاود للارتفاع في سنتي 2014-2015، أما في سنتي 2016-2017 انخفض ليسجل القيم 4897.04 ألف طن و 4668.78 ألف طن على التوالي، أما في سنتي 2018 -2019 عاود الارتفاع ليبلغ أقصى قيمة له وذلك راجع إلى الاستقرار المالي وقلة المخاطر المصاحبة له أثناء زراعته، حيث في سنة 2019 قدر الإنتاج ب 5517.53 ألف طن وذلك لتخصيص أكبر مساحة له ب 834,73 ألف هكتار، و راجع ذلك إلى الإقبال الكبير على زراعة بساتين جديدة للنخيل، بالإضافة إلى تطور عوامل خدمة النخل في الحقل وتطور وسائل الجني والخزن والتسوق والصناعات التحويلية والحصول على عائد ربحي كبير من تسويق التمور، إذ تتمثل الدول التي تنتج أكبر كمية في: مصر، السعودية والإمارات، فمثلا مصر تمتلك ما يزيد من 200منشاة صناعية في مجال صناعة التمور فهذا عامل ساعد في زيادة إنتاجها.

المطلب الخامس: تطور الإنتاج السمكي

جدول رقم (2-6) : تطور الإنتاج السمكي خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: ألف طن

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مجموع الدول العربية	4.0133	4.2815	4,2529	4271.3	4385.0	4.7281	5.0299	5.1225	5.4280	5.8340
الأردن	0.7	0.9	1.1	1.5	1.8	1.6	1.6	1.9	1.6	2.1
الإمارات	74.7	75.2	77.7	77.7	77.7	72.3	71.6	73.2	73.2	75.6
البحرين	16.8	17.4	16,3	10.8	9.5	15.8	15.6	15.4	15.7	13.3
تونس	108.2	104.5	102.9	124.9	122.7	130.3	133.5	133.8	130.9	136.4
الجزائر	142.8	154.2	81.6	94.2	_	100.8	99.9	102.4	105.9	130.7
جيبوتي	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	2.1	1.9	2.0
السعودية	100.1	103.9	93.3	91.7	86.5	94.0	99.7	102.0	127.1	138.0
سوريا	19.1	11.3	5.1	5.4	4.2	6.1	5.8	2.6	1.4	2.7

الصومال	37.1	30.0	30.3	30.0	30.0	30.3	30.0	30.0	30.0	30.0
العراق	58.4	62.0	71.9	57.6	65.1	80.4	90.4	35.6	53.0	45.3
عمان	159.9	169.5	158.8	195.6	213.3	224.1	243.3	296.3	359.0	380.6
فلسطين	2.9	3.1	1.0	2.4	2.7	3.4	3.9	3.7	3.7	4.4
قطر	15.5	17.0	125	11.5	11.6	16.8	17.7	14.0	14.6	114.8
القمر	_	_	_	_	_	_	_	1.1	1.9	1.3
الكويت	5.0	4.8	4.8	4.8	4.75	19.1	25.8	17.4	171	18.1
لبنان	10.1	8.5	8.5	10.3	10.4	3.5	2.2	5.9	6,6	3.5
ليبيا	54.1	48.3	47.4	47.4	47.4	47.4	47.4	3.9	3.9	2.0
مصر	1.1703	1.3557	1524.2	1407.1	1505.8	1523.9	1587.5	1.7037	1.7772	1.9000
المغرب	1.0985	1.1774	1127.1	1199.8	1194.7	1415.5	1531.4	1.5283	1.5626	1.4947
موريتانيا	680.5	670.1	644.3	657.2	647.5	644.3	710.4	796.8	888.3	1.3100
اليمن	187.0	194,5	168.1	145.4	147.8	190.1	190.4	145.1	140.5	84.5
السودان	71.4	72.8	76.1	95.9	105.6	108.6	121.4	107.0	112.0	44.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول رقم (2-6) يلاحظ أن إنتاج الأسماك في الوطن العربي عرف نمو مستمر طيلة فترة الدراسة 2010-2019 حيث ارتفع من القيمة 4.0133 ألف طن سنة 2010 إلى القيمة 5.8340 ألف طن سنة 2019 وهي أقصى كمية حققها الإنتاج.

ومن الملاحظ أن الإنتاج السمكي في الدول العربية متفاوت إذ نجد مصر في المرتبة الأولى بإنتاج يقدر ب 19000 ألف طن، لتليها كل من المغرب وموريتانيا واليمن بكميات إنتاج يقدر ب 1562.6 ألف طن و888.3 ألف طن و194.5 ألف طن على التوالي. بينما نجد كل من الأردن وجيبوتي، فلسطين وجزر القمر من الدول ذات الثروة السمكية الضعيفة.

يعترض تطوير الإنتاج السمكي في الدول العربية عددا من المعوقات تتمثل في ضعف الاستثمارات الموجه لهذا القطاع، وضعف استخدام التقنيات المتطورة في الصيد، والنقص في العمالة المدربة والمتخصصة وضعف البنى الأساسية المرتبطة بالصيد، ونقص المسوحات المشتركة للموارد السمكية وضعف خدمات التسويق وقنوات التمويل الميسر لصغار الصيادين. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2020، صفحة 65)

المبحث الثالث: تطور حركة التجارة الخارجية في الوطن العربي خلال الفترة 2008_2019

يوضح هذا المبحث التطورات الحاصلة في كميات الصادرات والواردات من السلع الغذائية والزراعية خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تطور صادرات الإنتاج النباتي والسمكي

سنتناول في هذا المطلب التطور في حركة الصادرات الزراعية والغذائية والسمكية خلال الفترة 2008_2019:

الفرع الأول: تطور صادرات القمح

جدول رقم (2-7) : تطور صادرات القمح خلال الفترة 2008_2019

الوحدة: ألف طن

السنوات / الدول	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأردن	2.66	2.87	0.10	0.51	0.00	0.13	0.55	0.56	0.00	0.22	103.36	103.40
الإمارات	19.70	19.70	19.70	112.43	42.88	34.87	14.48	35.31	15.07	48.12	92.05	78.59
البحرين	0.01	0.01	0.01	2.22	5.88	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.04	0.03
جزر القمر	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.01	0.00	0.00
جيبوتي	0.13	0.13	0.13	0.13	0.13	0.13	11.05	4.72	0.00	0.00	0.00	0.00
السعودية	0.06	0.06	2,39	7.76	3.32	4.00	0.00	0.39	0.07	0.23	0.08	0.00
السودان	_	_	_	_	_	_	_	0.20	2.00	0.00	0.00	0.00
سوريا	164.49	0.42	31.03	0.02	0.02	0.02	0.22	28.78	0.01	0.28	0.00	0.00
الصومال	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.00	0.01	0.00
العراق	0.10	0.58	0.58	0.58	0.58	0.58	0.12	0.04	0.00	0.27	0.03	0.85
عمان	12.80	3.24	2.83	6.16	1.87	0.00	0.03	1.05	0.13	6.35	4.71	0.00
فلسطين	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	2.34	0.60	0.09	1.82	0.00	0.00	0.00
قطر	0.04	0.01	0.01	0.01	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الكويت	_	_	_	_	_	_	_	0.09	0.30	0.33	0.33	0.17
لبنان	29.61	29.61	29.61	7.25	1.59	2.53	0.20	45.85	16.58	2.50	4.70	6.99
ليبيا	_	_	_	_	_	_"	_	1.89	0.44	23.33	0.00	0.00
مصر	4.66	4.58	1.80	2.67	0.27	0.02	0.58	0.50	1.47	1.13	4.77	0.00
المغرب	0.02	0.21	0.26	0.45	0.65	0.00	0.00	0.12	0.16	0.28	0.00	0.05
موريتانيا	-	_	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
اليمن	0.66	0.58	0.55	0.53	_	0.17	0.15	0.28	0.08	0.99	0.85	0.11
المجموع	235.66	62.02	186.73	140.21	57.22	44.79	52.62	119.84	38.13	84.06	210.93	190.19

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة .

من خلال الجدول رقم (2-7) نلاحظ أن كمية صادرات القمح في الوطن العربي عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة، حيث سجل سنة 2008 الكمية 235.66 ألف طن لتنخفض الكمية إلى 62.02 ألف طن سنة 2009، أما في سنة 2010 ارتفعت الكمية المصدرة من القمح إلى 186.73 ألف طن في حين عاود الانخفاض خلال الفترة 2011 - 2013 إلى الكمية 44.77 ألف طن، أما في سنتي 201-_2015 ارتفعت كمية الصادرات القمح مسجلة الكميات 52.62 ألف طن و 119.84 ألف طن، على التوالي، لكن في سنة 2016 سجلت أدنى كمية صدرت والتي تقدر ب 38,13 ألف طن لتعاود الارتفاع في 2017 و 2018، بقيم تقدر 48.64 ألف طن و 210.93 ألف طن على التوالي، أما في سنة 2019 هناك انخفاض بشكل طفيف مقارنة بالنسبة للسنة الماضية (2018).

تعتبر الإمارات من اكبر الدول المصدرة للقمح في الوطن العربي رغم امتلاكها مساحات محدودة من الأراضي الزراعية، إلا أنها استفادت من موقعها كبوابة جغرافية بين الشرق والغرب.

الفرع الثاني: تطور صادرات الشعير

جدول رقم (2-8) : تطور صادرات الشعير خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: ألف طن

السنوات الدول	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأردن	0.12	3.89	1.12	_	_	0.20	7.26	0.55	0.30	0.00	294.26	294.26
الإمارات	1.75	1.75	0.65	86.29	28.61	28.61	101.05	24.11	31.69	15.51	10.36	11.83
البحرين	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
جزر القمر	_	_	_	_	-	_	_	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
جيبوتي	_	_	_	_	-	_	_	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
السعودية	2.03	2.03	3.13	0.00	0.22	0.22	0.00	0.03	0.00	0.00	0.00	0.00
السودان	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
سوريا	_	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	52.50

الصوما ل	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
العراق	_	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.00
عمان	0.00	0.23	0.13	0.41	0.16	0.00	0.00	0.04	0.20	0.17	0.09
فلسطين	8.60	8.60	1.90	8.60	8.60	0.48	0.09	0.00	1.64	0.00	0.00
قطر	2.65	1.78	0.05	0.21	0.21	0.00	0.52	0.00	0.00	0.18	0.00
الكويت	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.00	0.00
لبنان	4.04	4.04	0.94	4.19	5.12	3.78	0.01	0.24	0.35	0.00	0.21
ليبيا	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.00	0.00
مصر	3.83	5.56	9.19	6.75	0.23	0.82	0.06	13.67	0.01	0.03	3.13
المغرب	0.02	(..)	0.01	_	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.00
موريتاني يا	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.00	0.00
اليمن	0.12	0.23	0.09	0.74	0.13	_	0.10	0.01	0.00	1.35	0.00
المجموع	23.16	28.11	50.49	107.19	43.29	34.11	109.10	29.47	34.19	26.21	362.01

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول رقم (2-8) نلاحظ أن كمية صادرات الشعير في الوطن العربي، عرف ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2008-2011، حيث سجل الكمية 23.16 ألف طن سنة 2008، لترتفع إلى 107.19 ألف طن سنة 2011، أما خلال الفترة 2012-2017 عرف تذبذب بين الانخفاض والارتفاع بين الكميات 26.21 ألف طن و 44.11 ألف طن، إلا في سنة 2014 التي كان هناك ارتفاع ملحوظ حيث قدرت الكمية المصدرة ب 109.10 ألف طن، وفي سنة 2018 و 2019 ارتفعت الكمية المصدرة وبذلك سجلت القيم 306.88 ألف طن على التوالي وهذه الأخيرة هي أقصى كمية مصدرة خلال فترة الدراسة.

ومن اكبر الدول المصدرة للشعير تتمثل في:الأردن، الإمارات، فمثلا الإمارات عملت على رسم السياسات الإنتاجية للقطاع الزراعي فقامت بمساعدة المزارعين على زيادة إنتاجهم فقدمت الدعم المالي والأساليب الزراعية الحديثة.

الفرع الثالث: تطور صادرات كمية زيت الزيتون

جدول رقم (2-9) : تطور صادرات زيت الزيتون خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: (الكمية: ألف طن)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأردن	1.64	1.72	1.36	0.10	1.30	1.60	3.04	0.62	0.64	0.23	0.58	0.84
الإمارات	1.15	0.65	0.65	0.56	0.56	0.56	0.56	2.17	3.20	2.44	2.96	3.84
البحرين	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.03	0.00	0.01	0.01
جزر القمر	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
جيبوتي	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
السعودية	1.95	1.95	0.28	0.57	0.59	0.61	0.23	0.22	0.58	0.59	0.39	1.54
السودان	_	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.00	0.00
سوريا	45.31	19.63	_	17.04	17.04	17.04	17.04	13.80	36.16	28.77	41.55	121.70
الصومال	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.00	0.02	0.00
العراق	_	_	_	_	_	_	_	0.01	0.00	0.00	0.00	0.05
عمان	0.00	0.00	0.00	0.17	0.00	0.00	0.08	0.00	0.34	0.15	0.13	4.32
فلسطين	2.55	1.41	1.41	1.10	1.10	2.41	6.96	8.81	9.26	3.65	11.52	52.86
قطر	0.00	0.00	0.12	0.20	0.20	0.20	0.20	0.10	0.00	0,04	0.03	0.11
الكويت	0.01	0.01	0.01	0.01	0.09	0.08	0.08	0.14	0.18	0.17	0.23	0.64
لبنان	3.19	2.56	2.56	3.24	4.16	7.09	5.94	7.52	10.01	11.63	7.49	22.54
ليبيا	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.00	0.02	0.40
مصر	2.88	2.91	0.56	0.86	2.55	3.03	2.17	2.67	4.34	4.71	1.52	1.07
المغرب	5.55	4.50	25.92	37.31	15.64	12.74	12.74	23.67	15.53	8.70	15.04	67.17
موريتانيا	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
اليمن	_	_	_	_	_	_	_	0.02	0.00	0.00	0.00	0.00
المجموع	64.23	35.34	50.97	23.85	27.59	45.36	49.04	59.75	80.26	61.07	81.45	110.12

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول رقم (2-9) نلاحظ أن كمية صادرات زيت الزيتون في الوطن العربي سجلت سنة 2008 الكمية 64.23 ألف طن لتنخفض في السنة 2009 إلى 35.34 ألف طن، أما في سنة 2010 ارتفعت الكمية المصدرة إلى 50.97 ألف طن، في حين انخفضت الكمية 23.85 ألف طن سنة في 2011 وهي أدنى كمية مصدرة خلال فترة الدراسة بسبب تأثره بالهطول المطري وتذبذباته في حين عاود الارتفاع في الكميات المصدرة خلال الفترة 2012 -2016، سجلت الكمية 61.26 ألف طن،أما في سنتي 2018 و 2019 ارتفعت الكميات المصدرة من زيت الزيتون والتي قدرت ب 61.45 ألف طن و 110.12 ألف طن على التوالي وهذه الأخيرة هي أقصى كمية مسجلة خلال فترة الدراسة، فنجد

الدول الأكثر تصدير المغرب، فلسطين وسوريا التي تبنت سياسات تتمثل في: (علي محمد، 2006، صفحة 10)

- تنفيذ مشروعات تنموية والتركيز من خلالها على استصلاح مساحات كبيرة في الأراضي الهضابية.
- قيام وزارة الزراعة بتطبيق برامج إرشادية بهدف تحسين عمليات خدمة الزيتون وزيادة الإنتاجية.
- تطبيق البرامج المكافحة المتكاملة والسيطرة على العديد من الأمراض والآفات التي تسبب خسائر في المحصول.
- سياسة الانفتاح الاقتصادي والتجاري وتحرير السوق.

الفرع الرابع: تطور صادرات التمور

جدول رقم (2-10) : تطور صادرات كمية التمور خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: (الكمية:ألف طن)

السنوات الدول	2008	2009	2010	2011	1012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأردن	0.29	1.29	1.52	1.86	1.39	2.43	2.45	3.94	5.05	4.47	6.60	6.21
الإمارات	38.69	38.69	38.69	38.69	38.69	38.69	38.69	309.78	275.86	217.98	200.89	212.83
البحرين	(..)	(..)	(..)	0.02	0.00	0.04	0.03	0.01	0.02	0.06	0.19	0.19
جزر القمر	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
جيبوتي	0.19	0.19	0.19	0.19	0.19	0.19	0.19	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
السعودية	50.89	50.89	73.36	19.16	70.31	72.98	74.00	120.36	116.99	139.27	162.00	182,32
السودان	0.01	0.07	0.00	0.62	0.16	0.01	1.06	0.24	0.80	0.44	0.73	0.21
سوريا	0.00	3.83	0.99	1.37	1.37	1.37	1.37	0.03	0.02	0.00	0.06	0.02
الصومال	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01
العراق	37.06	37.06	37.06	37.06	37.06	37.06	37.06	296.98	321.66	253.36	265.34	687.51
عمان	7.00	7.31	6.69	7.09	5.75	8.90	14.82	8.77	15.70	11.77	0.00	13.17
فلسطين	0.07	0.07	0.07	0.22	0.22	0.16	6.21	3.82	7.10	3.37	4.69	6.45

قطر	0.05	0.41	0.06	0.11	0.11	0.18	0.67	0.54	0.54	0.54	0.00	0.00
الكويت	0.05	0.05	0.05	0.08	0.06	0.38	0.38	0.56	0.41	1.67	3.92	0.23
لبنان	0.12	0.12	0.12	0.40	0.26	0.26	0.33	0.49	6.28	0.35	0.55	0.42
ليبيا	_	_	_	0.03	0.03	0.03	**0.03**	0.02	0.24	1.05	3.36	1.86
مصر	5.72	7.82	11.60	16.11	6.14	9.10	**3.22**	10.70	19.48	9.55	50.68	43.67
المغرب	(..)	(..)	0.01	0.02	0.02	0.22	**0.22**	0.76	0.43	0.18	0.22	1.05
موريتانيا	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
اليمن	0.43	0.60	0.63	0.59	0.24	0.32	**0.32**	0.2	0.01	0.03	0.36	0.00
المجموع	140.57	147.95	171.07	123.62	162	172.32	191.05	757.2	770.58	644.08	699.68	1156.13

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول رقم (2-10) نلاحظ أن كمية التمور المصدرة في الوطن العربي عرف ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة إلا في سنتي 2011 و 2017 التي انخفضت فيها الكميات بشكل طفيف مقارنة بالسنوات الماضية وذلك بسبب عدم وجود مصانع لتصنيع التمور إضافة إلى الاعتماد على تصديرها جافة أو استهلاكها محليا بالإضافة إلى عدم إدخال تقنيات وتكنولوجيا التي تسمح بتحويلها إلى صناعة رائدة، حيث قدر كمية التمور المصدرة في سنة 2008 ب 140.57 ألف طن لترت147.95 ألف طن واستمر في الارتفاع إلى أن تصل إلى ذروتها في سنة 2019 والتي قدرت ب 1156.13 ألف طن.

الفرع الخامس: تطور صادرات جملة الأسماك

جدول رقم(2-11): تطور كمية صادرات الأسماك خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: (الكمية: ألف طن)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019

الدول											
الأردن	1.96	3.81	2.05	2.78	0.00	1.64	0.45	1.25	0.40	0.96	0.81	1.03
الإمارات	13.25	12.95	17.79	15.13	15.13	47.39	49.31	53.76	50.21	24.41	43.39	45.91
البحرين	9.88	9.88	9.88	8.04	8.49	11.74	23.16	23.66	9.30	13.01	28.83	37.59
جزر القمر	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.01	0.00	0.00	0.00
جيبوتي	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03	0.02	0.01	0.02	0.07	0.25	0.20
السعودية	18.00	27.55	32.00	33.00	28.00	26.14	37.92	37.39	42.52	60.96	66.20	37.03
السودان	0.93	0.26	0.30	0.28	0.90	0.45	1.15	0.24	0.57	3.77	0.67	0.79
سوريا	0.00	0.11	0.03	0.12	0.12	0.12	0.08	0.04	0.05	0.06	0.07	0.09
الصومال	2.08	2.21	2.21	2.21	2.21	2.21	1.72	10.29	9.64	8.41	10.74	7.17
العراق	_	—	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.06	0.00	0.00
عمان	54.02	73.43	85.39	118.22	57.36	125.69	132.40	116.18	118.71	96.81	304.51	167.28
فلسطين	0.10	0.10	0.10	0.10	0.10	0.13	0.19	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
قطر	4.96	3.32	5.75	1.85	1.85	1.88	0.36	1.62	0.00	0.00	0.00	0.00
الكويت	0.47	0.47	0.47	0.12	1.27	0.12	1.18	0.17	0.08	0.18	0.31	0.06
لبنان	0.08	0.08	0.08	0.45	0.46	0.78	0.67	0.21	0.33	0.30	0.14	0.18
ليبيا	0.78	0.78	0.78	0.78	0.78	0.78	0.78	1.13	2.14	3.59	3.86	2.62
مصر	6.22	7.75	19.50	10.80	12.06	20.45	31.81	23.08	30.12	35.49	40.55	30.13
المغرب	481.87	512.69	376.63	231.21	372.99	442.39	430.04	316.46	353.33	366.59	367.18	376.09
موريتانيا	119.67	143.04	143.04	143.04	143.04	143.04	143.04	527.48	620.21	554.34	679.96	617.15
اليمن	139.29	91.00	129.29	128.26	120.75	109.12	97.69	53.58	37.77	48.32	5093	49.72
المجموع	853.59	898.46	825.42	696.42	765.54	934.1	952.37	1165.28	1274.99	1216.77	1617.66	1490.25

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على للإحصائيات السنوية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول رقم(2-11) نلاحظ أن كمية الأسماك المصدرة في الوطن العربي في سنة 2008 قدرت ب 853.59 ألف طن لترتفع في سنة 2009 إلى 898.46 ألف طن، أما في سنتي 2010 و 2011 انخفضت الكمية إلى 825.42 ألف طن و 696.42 ألف طن على التوالي، لتعاود الارتفاع خلال الفترة 2012 -2018 مسجلة أقصى كمية مصدرة و مقدرة ب 1617.66 ألف طن، لكن في سنة 2019 انخفضت الكمية إلى 1490.25 ألف طن.

إذ نجد أن أكبر الدول العربية المصدرة للأسماك تتمثل في عمان، اليمن، موريتانيا، المغرب، فمثلا نجد المغرب تتواجد على ساحلين للمحيط، الساحل الأطلسي الذي يمتد على طول 2000 ميل، والساحل المتوسط الذي بلغ 300 ميل، كما نجد أنها استثمرت بكثافة في تطوير الزراعة المائية من خلال وضع خطط تهيئة في هذا المجال قصد توفير إطار وعرض مشاريع الاستثمار بالإضافة إلى دعم الصيادين الصغار والتقليديين والساحليين من أجل تحسينا أدائهم وأنظمة إنتاجهم.

المطلب الثاني: تطور الواردات الإنتاج النباتي والسمكي في الوطن العربي 2008-2019

يوضح هذا المطلب التطورات الواردات الزراعية والغذائية والسمكية خلال الفترة 2008-2019 كما يلي:

الفرع الأول: تطور واردات القمح

جدول رقم(2-12) : تطور واردات القمح خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: (الكمية:ألف طن)

السنوات / الدول	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأردن	1065.81	624.69	693.00	1076.64	906.34	833.41	1307.20	816.61	1998.87	2098.81	1123.81	851.20
الإمارات	775.47	775.47	775.47	999.65	913.02	913.02	951.63	895.37	809.96	975.43	1237.62	1263.01
البحرين	66.08	63.50	88.05	113.22	96.34	67.66	58.71	55.04	86.07	131.11	133.19	106.89
جزر	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

القمر											
جيبوتي	120.00	487.79	110.36	110.36	110.36	110.36	110.36	684.79	365.56	351.76	218.64	315.40
السعودية	249.33	1300.92	1619.54	2066.57	2246.05	2119.37	3237.66	1404.02	495.29	1024.84	903.62	465.77
السودان	1734.16	1521.70	1786.40	2371.14	2947.67	2314.24	1673.26	1522.73	1343.70	2167.85	5011.67	2273.98
سوريا	310.70	1660.44	1101.00	1101.03	484.96	484.96	484.96	542.07	67.22	252.95	50.13	276.34
الصومال	100.00	78.38	78.38	78.38	78.38	78.38	78.38	1.29	27.50	54.48	46.15	6.89
العراق	2963.32	308.88	44.69	44.69	44.69	44.69	44.69	423.74	175.09	478.98	1872.25	570.34
عمان	248.27	174.74	246.33	156.74	220.49	366.78	645.19	276.07	593.85	732.53	695.73	729.75
فلسطين	145.00	1500.00	33.74	33.74	120.09	131.24	124.26	124.43	157.61	128.82	61.53	274.19
قطر	114.20	90.08	138.49	127.56	155.14	51.44	103.38	229.33	185.38	118.84	250.93	190.47
الكويت	310.90	365.82	288.41	288.41	350.87	362.71	497.37	304.98	467.63	0.00	390.83	533.38
لبنان	16.86	537.69	506.18	446.12	529.82	603.03	615.42	625.66	538.99	1224.11	576.29	535.13
ليبيا	809.96	1854.81	1713.19	1713.19	1713.19	1713.19	1713.19	1147.38	1003.21	1216.04	1441.68	1294.08
مصر	4973.00	3889.00	9647.00	9800.06	6537.58	7869.64	8115.06	8981.65	10788.30	12025.25	12369.23	12463.84
المغر	40	23	33	**4005.**	4093.6	2727.72	2727.72	3214.	6288.	3629.	3987.	3844.

ب	91.23	90.34	49.08	**81**	2			53	07	98	11	81
موريتانيا	295.31	409.13	324.49	**324.49**	324.49	324.49	324.49	537.13	440.14	570.26	760.67	668.39
اليمن	2116.63	2796.95	2536.44	2686.11	3887.27	3036.52	3036.52	2817.21	2322.11	3186.87	3097	3149.40
المجموع	2201 8.12	1779 9.32	2508 0.72	27533.72	24860.37	24153.12	25849.45	2480 4.02	_	30368.91	34228.37	29813.23

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول رقم (2-12) نلاحظ أن كمية واردات القمح في الوطن العربي عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة، حيث سجل سنة 2008 الكمية 20018.23 ألف طن لتنخفض سنة 2009 حيث قدرت الكمية ب 177799.32 ألف طن بسبب الصدمة التي شهدها العالم والمتمثلة في أزمة الغذاء نتيجة ارتفاع أسعاره، أما في سنتي 2010 و 2011 ارتفعت كمية الواردات لتسجل الكميات 25080.72 ألف طن و 27533.91 ألف طن بسبب ندرة المياه وعدم الاستقرار السياسي، ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة بالإضافة إلى زيادة النمو السكاني مما أدى إلى زيادة الطلب على القمح وأيضا السياسات الخاطئة التي تتبعها العديد من البلدان العربية في زراعة القمح ابتداءا من الخطط المدرجة التي لا تراعي حجم الفجوة المتصاعد بين الإنتاج والاستهلاك، أما خلال الفترة 2014 -2019 عرف تذبذبا بين القيم 24804.02 ألف طن و 34228.37 ألف طن وهي أقصى كمية سجلت خلال فترة الدراسة.

الفرع الثاني: تطور واردات الشعير

جدول رقم (2-13) : تطور واردات الشعير خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: (الكمية: ألف طن)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2917	2018	2019
الأردن	661.53	613.87	231.30	447.33	745.21	927.17	989.54	662.04	1014.45	1065.18	863.58	860.24
الإمارات	180.31	195.77	204.23	302.68	302.68	248.55	248.55	505.23	467.19	424.79	365,79	301.25
البحرين	0.29	0.58	1.22	0.93	0.92	0.66	0.74	0.75	1.43	1.26	1.68	1,64
جزر القمر	_	_	_	_	_	_	_	1.18	0.00	0.00	0.00	0.00
جيبوتي	_	_	_	_	_	_	_	0.00	12.00	0.00	0.00	0.00
السعودية	7846.17	5960.24	7206.72	6351.62	8317.33	10546.32	5752.15	6494.46	3667.46	4187.10	4389.83	2350.16
السودان	___	_	_	_	_	_	_	0.32	0.26	0.12	0.05	0.00
سوريا	1201.04	595.74	112.80	112.80	496.88	496.88	496.88	3.81	70.18	174.21	68.36	15.94
الصومال	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.04	0.00	0.00	0.02
العراق	_	_	_	_	_	_	_	0.19	0.71	0.46	49.72	45.56
عمان	2.94	20.91	38.22	26.95	40.05	105.36	107.31	113.88	103.22	131.25	94.85	123.27
فلسطين	59.00	77.00	82.00	82.00	66.06	64.96	71.83	40.23	60.37	51.87	24.81	40.51
قطر	145.81	67.71	93.50	127.76	51.48	53.32	54.04	1.81	85.62	261.77	331.94	648.82
الكويت	224.16	264.26	241.10	241.10	360.18	460.18	570.73	461.58	384.51	0.00	592.88	497.52
لبنان	62.96	73.15	72.02	87.21	69.70	20.64	62.00	84.02	157.00	219.86	81.10	79.79
ليبيا	177.13	410.00	472.24	472.24	472.24	472.24	472.24	1129.45	1129.45	861.34	706.65	753.93
مصر	21.18	1.83	14.54	19.66	15.04	13.36	3.04	29.06	34.56	25.39	9.29	8.99
المغرب	325.22	272.70	212.54	265.50	551.32	180.19	180.19	385.57	988.69	415.39	240.53	382.09
موريتانيا	0.97	0.36	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
اليمن	0.03	0.63	0.71	0.00.	0.00	0.00	(..)	0.06	0.20	0.00	0.00	0.00
المجموع	10908.74	8554.75	8983.09	8537.78	11149.1	13589.84	10809.25	9913.65	8177.34	7768.1	7809.91	5802.14

المصدر: من لإعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول رقم (2-13) أن كمية واردات الشعير في الوطن العربي عرف انخفاض خلال فترة 2008-2011 حيث قدرت كمية الواردات سنة 2008 ب 10908.74ألف طن، لتنخفض إلى الكمية 8537.78 ألف طن، أما في سنتي 2012-2013 ارتفعت الكمية حيث قدرت ب 11489.1 ألف طن و 13589.84 ألف طن على التوالي، وهذه الأخيرة هي أقصى كمية سجلت خلال فترة الدراسة، لتعاود الانخفاض خلال الفترة 2014 -2019 مسجلة أدنى قيمة والتي قدرت ب 5802.14 ألف طن.

الفرع الثالث: تطور واردات زيت الزيتون

جدول رقم(2-14) : تطور واردات زيت الزيتون خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: (الكمية: ألف طن)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأردن	–	_	_	_	_	_	_	_	_	0.00	0.01	0.01
الإمارات	8.16	3.90	3.77	3.77	3.77	4.85	4.85	_	_	19.56	11.50	19.99
البحرين	0.20	0.72	0.98	0.43	0.87	0.85	1.06	_	_	0.54	0.49	0.76
جزلر القمر	_	_	_	_		_	_	_	_	0.00	4.09	0.01
جيبوتي	0.03	0.04	0.05	0.05	0.05	0.05	0.05	_	_	0.08	0.02	0.17
السعودية	4.53	3.36	10.61	15.56	19.33	14.78	22.24	_	_	23.50	28.24	34.85
السودان	0.00	0.00	0.91	0.29	2.36	2.10	2.10	_	_	0.15	0.41	0.26
سوريا	0.31	1.49	0.09	0.09	0.22	0.22	0.22	_	_	0.42	0.61	0.85
الصومال	0.06	0.06	0.06	0.6	0.06	0.06	0.06	_	_	0.31	0.29	0.40
العراق	0.49	0.01	0.05	0.05	0.5	0.05	0.05	_	_	1.37	1.08	1.63
عمان	0.62	0.63	1.10	1.06	1.44	1.51	1.36	_	_	2.45	1.72	2.24
فلسطين	_	_	_	_	_	_	_	_	_	0.04	0.15	0.21
قطر	1.01	1.50	2.84	2.84	4.38	2.41	2.41	_	_	0.86	11.89	4.90
الكويت	0.71	3.60	3.50	3.50	4.96	4.43	3.74	_	_	5.61	3.29	4.95
لبنان	0.98	2.63	3.16	2.37	2.21	5.43	4.42	_	_	0.98	0.10	0.08
ليبيا	(..)	2.06	1.31	1.31	1.31	1.31	1.31	_	_	0.05	0.47	0.29
مصر	0.57	0.96	2.26	2.89	1.48	3.78	1.47	_	_	0.75	0.55	1.16
المغرب	6.64	2.88	3.61	4.12	1.95	3.72	3.72	_	_	8.48	6.96	5.19
موريتانيا	0.61	0.61	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	_	_	0.25	0.02	0.11

اليمن	0.74	0.68	0.22	0.56	0.69	0.82	0.82	_	_	0.17	0.20	0.76
المجموع	25.66	25.2	34.56	78.99	45.17	46.41	50.12	_	_	65.55	72.07	78.83

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-14) أن كمية واردات زيت الزيتون في الوطن العربي عرفت ارتفاعا خلال الفترة 2008-2011 حيث سجلت سنة 25.66 ألف طن لترتفع سنة 2009 وتواصل الارتفاع إلى غاية 2011 مسجلة أقصى كمية مقدرة ب 78.99 ألف طن، لتنخفض سنة 2012 بشكل طفيف إلى الكمية 45.17 ألف طن، لتعاود الارتفاع خلال الفترة 2013-2019.

إذ نجد أن الدول التي تستورد كميات اكبر تتمثل في الإمارات والسعودية ،وذلك نتيجة الطلب المتزايد عليها إضافة إلى ذلك فان السعودية هناك مصاعب تواجه الإنتاج المحلي، حيث يواجه شحا في المشاتل المخصصة في ثمار زيت الزيتون، كذلك ميول العنصر البشري لاستهلاك الزيوت الاسبانية والإماراتية.

الفرع الرابع: تطور واردات التمور

جدول رقم (2-15) : تطور واردات كميات التمور خلال الفترة 2015-2019

الوحدة: (الكمية: ألف طن)

الدول السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الأردن	12.65	13.65	14.87	13.63	15.45
الإمارات	203.61	312.82	163.75	150.10	631.63
البحرين	2.33	0.68	3.53	4.36	3.76
جزر القمر	0.00	0.23	0.10	0.20	0.16
جيبوتي	1.25	2.56	2.31	2.37	2.49
السعودية	1.22	0.51	0.76	0.55	0.94
السودان	0.92	1.20	0.20	0.17	1.41
سوريا	7.28	8.50	7.23	12.99	11.18
الصومال	14.54	14.83	14.79	20.32	15.97
العراق	10.63	13.53	14.15	21.93	1.36
عمان	12.80	10.56	11.00	17.42	21.13
فلسطين	0.82	6.74	0.35	20.52	14.23
قطر	6.03	6.42	6.42	9.96	9.78
الكويت	10.46	11.24	13.79	18.73	20.07

لبنان	7.87	10.19	12.19	10.60	9.34
ليبيا	4.70	2.48	3.06	2.29	2.59
مصر	4.78	3.55	1.43	8.56	13.06
المغرب	69.50	69.32	70.06	97.44	98.87
موريتانيا	11.64	4.60	4.36	5.74	4.19
اليمن	33.34	19.70	18.38	44.03	47.35
المجموع	416.34	416.74	362.81	461.91	924.96

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول رقم (2-15) نلاحظ أن واردات التمور سجلت سنة 2015 كمية 416.34 ألف طن ليرتفع إلى 416.74 ألف طن سنة 2016، لتنخفض إلى 362.81 ألف طن سنة 2017 لتعاود الارتفاع في سنتي 2018 و2019 مسجلة الكميات 461.91 ألف طن و 924.96 ألف طن على التوالي،وهذه الأخيرة هي أقصى كمية سجلت خلال فترة الدراسة.

تتمثل الدول اكبر الدول المستوردة للتمور في: الإمارات، اليمن، المغرب وهذه الأخيرة زاد الطلب على منتوج التمور خاصة في شهر رمضان ويعود السبب في تراجع عدد أشجار النخيل في المناطق الواحات بسبب الأمراض والزحف العمراني.

الفرع الخامس: تطور واردات جملة الأسماك

جدول رقم (2-16): تطور واردات جملة الأسماك خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: (الكمية: ألف طن)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأردن	29.99	28.76	27.14	35.54	18.39	38.90	15.11	27.50	28.70	19.87	20.23	_
الإمارات	50.90	114.13	132.72	151.84	171.68	183.86	194.95	205.90	208.17	221.08	139.14	_
البحرين	4.23	3.31	3.31	14.80	9.30	12.39	14.63	12.23	17.81	29.84	42.56	_
جزر القمر	_	_	_	_	_	_	_	0.43	0.61	29.13	7.28	_
جيبوتي	0.17	0.17	0.17	0.17	0.17	0.17	0.17	0.04	0.07	1.19	0.06	_
السعودية	131.00	133.00	155.00	142.26	186.20	179.00	184.60	169.44	176.51	159.07	116.38	_
السودا	4.28	4.28	4.56	2.25	0.99	0.84	0.50	1.05	0.29	0.47	18.34	_

ن											
سوريا	20.25	34.79	28.93	28.93	25.52	25.52	5.19	2.23	3.32	4.63	79.18	_
الصوما ل	_	_	_	_	_	_	_	0.74	0.50	0.58	0.68	_
العراق	18.19	8.62	57.19	57.19	46.91	45.83	43.99	9.60	49.24	43.23	12.40	_
عمان	10.97	16.82	13.36	23.27	11.85	17.24	19.27	23.61	29.26	28.31	33.65	_
فلسطين	3.26	3.33	3.33	3.33	5.74	6.12	4.01	3.78	3.97	1.96	1.43	_
قطر	5.39	19.50	23.67	23.67	5.52	4.39	5.39	31.46	38.03	26.88	21.62	_
الكويت	8.93	8.93	8.93	8.93	41.72	22.84	10.37	31.99	34.46	40.18	26.53	_
لبنان	16.27	25.77	27.73	27.17	19.70	17.86	20.92	19.91	13.35	25.18	7.91	_
ليبيا	15.63	15.63	15.63	15.63	15.63	15.63	15.63	6.82	4.41	5.66	5.27	_
مصر	167.86	167.79	182.38	178.18	236.00	234.59	332.68	496.89	453.55	409.70	526.91	_
المغرب	69.37	50.19	51.03	8.92	52.93	49.74	52.93	73.37	67.75	92.34	91.26	_
موريتا نيا	0.32	0.43	0.43	0.43	0.43	0.43	0.43	0.08	0.20	0.11	4.14	_
اليمن	10.17	7.42	5.02	4.23	1.79	4.66	1.88	4.76	0.26	0.88	0.12	_
الع	567.18	642.87	740.53	726.74	878.9	831.58	922.65	1121.88	1130.46	1140.26	1155.08	_

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول رقم (2-16) نلاحظ أن إنتاج كمية واردات الأسماك عرفت ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة، حيث سجلت سنة 2008 الكمية 567.18 ألف طن لترتفع سنة 2009 إلى 642.87 ألف طن لتواصل ارتفاع الكمية 1155.08 ألف طن سنة 2018. أما في سنة 2014 هناك انخفاض بشكل طفيف مقارنة بسنة 2010 حيث قدرت الكمية ب 726.74 ألف طن.

وتعتبر مصر، السعودية، الإمارات من اكبر الدول المستورة للأسماك، فمثلا زيادة النمو في عدد السكان الإمارات أدى إلى زيادة الطلب عليها.

المبحث الرابع:الصعوبات التي تواجه الإنتاج الزراعي في الوطن العربي ومعالجتها

من أهم المشاكل التي تعاني منها الزراعة العربية نذكر ما يلي:

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه الإنتاج الزراعي في الوطن العربي

من أهم المعوقات التي تقف حائلا أمام تنمية القطاع الزراعي العربي ما يلي: (يوسف و محمد، صفحة 106)

- ✓ اعتماد معظم الزراعية على الهطولات المطرية .
- ✓ عدم قدرة المزارعين على مواكبة التقدم التكنولوجي الزراعي المرتفع التكلفة .
- ✓ زيادة السكان بنسبة تفوق كثيرا نسب زيادة الإنتاج الزراعي.
- ✓ تناقص مساحات الأراضي المخصصة للزراعة بسبب عوامل التصحر والتوسع العمراني والتجاري.
- ✓ ضعف البنية التحتية.
- ✓ القصور في مواجهة الاحتياجات التمويلية والاستثمارية للقطاع الريفي.
- ✓ ضعف الخدمات البحثية والتسويقية والإرشادية.
- ✓ عدم تنوع مصادر الائتمان الموجهة من قبل الجهاز المصرفي.
- ✓ تزايد أنواع الضمانات للحصول على المصادر التمويلية.
- ✓ عدم استخدام المعدات الزراعية الحديثة.
- ✓ زيادة الهجرة من الأرياف والقرى الزراعية إلى المدن الأمر الذي أدى إلى تناقص المزارعين وإلى اتساع أحجام المدن على حساب الأحزمة الخضراء ومن ثم تناقص الإنتاج الزراعي.

بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتمثل في: (فاتح، 2018، صفحة 140_141)

- ✓ ندرة الموارد المائية وتركيز السياسات على تنمية العرض دون ترشيد الطلب.
- ✓ نقص العمالة الإنتاجية وتدني إنتاجيتها.
- ✓ تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي العربي وضعف الخدمات الزراعية المساندة.
- ✓ تصحر الأراضي في الدول العربية خاصة في ظل الظروف المناخية الجافة وشبه جافة.
- ✓ قصور التوسع الأفقي في الأراضي الزراعية.

المطلب الثاني: معالجة الصعوبات التي تواجه الإنتاج الزراعي في الوطن العربي

من أهم الحلول تتمثل في: (يوسف و محمد، صفحة 107)

- ✓ حماية التربة من الانجراف ، ومن زحف الرمال، وعمل مصدات للرياح القوية.
- ✓ عمل سدود على كل الأودية الكبيرة الجارية لحجز المياه واستعمالها في الري وقت الحاجة.
- ✓ الترشيد في عمليات الري وإتباع الدورة الزراعية المخططة، وضبط مياه الأنهار وتقليل الفاقد منها في المستنقعات وزيادة طاقة تصريف الأنهار.
- ✓ تنظيم عملية حفر الآبار الجوفية للحفاظ على منسوب المياه الباطنية.
- ✓ وضع سياسة فعالة وخطة مبرمجة للتسويق الزراعي، والعناية بالطرق الزراعية وتحسين وسيلة النقل عليها، ودعم الجمعيات الزراعية التعاونية.
- ✓ تقديم مساعدات مالية لمستحقيها وطالبيها من المزارعين الفعليين وقت الحاجة إليها.
- ✓ ربط المؤسسات المعاهد المتخصصة الزراعية بالناحية العلمية التطبيقية، وعمل دراسات متخصصة على التربة والمياه، ومكافحة الملوحة، وكل ما يضر بالتربة.
- ✓ تحسين الأساليب الزراعية، وتوسيع الرقمة الزراعية، إدخال الميكنة المبرمجة والمعدات الزراعية الحديثة، والأخذ بالإرشادات والتوجيهات الزراعية الهادفة.
- ✓ استصلاح الأراضي قصد توسيع الرقمة الزراعية خاصة حول مناطق السدود.

التعاون المشترك بوضع القدرات و الإمكانيات المتاحة وترسيخها في الاتجاه الصحيح خدمة للإنتاج الزراعي ودعما لتكامل اقتصادي زراعي عربي.

كذلك يمكن إضافة مجموعة من النقاط التي هي حلول لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي كما يلي (بن عبد، مطاي، و صلاح، صفحة 150 _151) :

- ❖ **تطبيق مبادئ الحكم الراشد:** أي الإدارة المحكمة لعملية التنمية الزراعية على المستويين القومي و الإقليمي و ذالك عن طريق الأخذ بعين الاعتبار المبادئ التالية: الفعالية في التخطيط و التنفيذ و العمل المشترك و العدالة
- ❖ **إقامة التكتل الاقتصادي عربي فعلي:** عن طريق التنسيق بين السياسات الاقتصادية وخلق سوق عربية مشتركة وتنشيط العمل العربي المشترك خاصة في الميدان الزراعي يمكن أن يتحقق ذلك من خلال:

- وضع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الزراعية على المستوى الوطني.
- وضع وتطوير أو تحديث خارطة موحدة للأراضي الزراعية على المستوى القومي وتصنيفها وتتبع خصائصها.
- إقامة شبكات متطورة لرصد المياه السطحية والجوفية وتعزيز وتوفير المعلومات عنها زمانا ومكانا على المسويين الإقليمي والوطني.
- وضع وتنفيذ مشروعات لإقامة أو لتقوية واستكمال البني التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية.
- إقامة مشروعات مشتركة على المستوى القومي في بعض مجالات البحث والتطوير التقني الزراعي، والنظر مثلا في إقامة بنك عربي للمعلومات الزراعية وإنشاء معهد عربي للتقنيات الحيوية وهندسة الجنيات.
- وضع وتنفيذ وتطور الخطط والسياسات لتسهيل حركة عوامل الإنتاج بين الأقطار العربية وكذلك تسهيل وتشجيع انتقال العمالة وفق أسس مدروسة وتشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية بين مختلف الأقطار العربية.

المطلب الثالث: فيروس كورونا والقطاع الزراعي في الوطن العربي

تعرضت جميع الدول العربية كغيرها من دول العالم التأثير جائحة كورونا المستجد (كوفيد – 19) بقدر متفاوت. وقد أظهرت تجارة السلع الغذائية في المنطقة العربية حساسيتها الشديدة تجاه الأزمات والأوبئة حيث تسببت اثأر الوباء في حدوث صدمات في العرض والطلب على السلع الغذائية، بسبب الإغلاق، وانخفاض الأجور، وزيادة أسعار المواد الغذائية، وزيادة التكاليف النقل، بجانب الآثار التي ترتبت عن السياسات التي اتخذتها بعض الدول المنتجة الرئيسة لأغذية بشان صادرتها من السلع الغذائية، وأيضا واجهت الدول العربية صعوبات في الحصول على السلع الغذائية المصنعة و شبه المصنعة من خارج المنطقة، علاوة على انخفاض الطلب على انخفاض الطلب على المواد الخام العربية التصديرية. و قد تخلصت توقعات موجز سياسات الأمم المتحدة (2020) إلى انخفاض إنتاج المنتجات الزراعية و الغذائية بنسبة (6%)، ومن جانب أخر اشتملت التوقعات على تراجع استيراد الوطن العربي بنسبة (13%)، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (45%) (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020، صفحة 10).

إذ نجد أن لهذا الفيروس أثار عديدة والتي تتمثل في ما يلي:

1. على قطاع الثروة الحيوانية الكثير من المشاكل أهمها هدر الحليب لدى مزارعي الأبقار والأغنام والبيض لدى مزارع الدواجن بحيث أغلقت المجال التجارية والمصانع ولم يعد هناك تصريف لهذه الكميات. مربي الثروة الحيوانية ومعظمهم في المناطق الريفية والبعيدة عن التجمعات السكنية لا يملكون أماكن تخزين أو مستودعات كافية ويعتمدون بالأساس على تسويق منتجاتهم إلى السوق المحلية، أيضا عدم قدرتهم على شراء الأعلاف الضرورية نتيجة الحضر الكلي وإغلاق الأسواق أدى إلى خسارة عدد كبير من المواشي والدواجن.
2. إتلاف معظم المحاصيل الزراعية حيث أن معظم الإنتاج الزراعي منتجات حيه ووقف إنتاجها وإيصالها إلى السوق يؤدي إلى تلف الإنتاج.
3. نقص العمالة وارتفاع أجور العمالة المتوفرة ومعظمها من العمالة المخالفة وذالك بسبب إغلاق حدود الدولة وتشجيع سفر العمالة الخارجية وعدم استقبال عمالة جديدة منخفضة التكاليف من الدول المجاورة و هذا أدى إلى تحدي كبير لقطاع الزراعة فيها.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم استخلاص النتائج التالية:

- تتسم الزراعة العربية بالتنوع نظرا لتفاوت الموارد والإمكانيات وكذا الخصائص المناخية والأقاليم النباتية، مما يساعد على تنوع الإنتاج، إلا أنها في الوقت ذاته تتصف بالمحدودية في استخدام الموارد والإمكانيات الطبيعية التي يحظى بها هذا القطاع.
- إن السياسات الزراعية العربية لم تحقق أهدافها المسطرة إما لأسباب اقتصادية على رأسها نقص التمويلات اللازمة للمشروعات الزراعية، وتهميش القطاع الزراعي كونه حسب اعتقادهم قطاع غير ربحي، وإما لأسباب أخرى على رأسها غياب إرادة سياسية عربية قوية تهدف أساسا إلى رفع كفاءة هذا القطاع الحساس بهدف تحقيق كفاية الإنتاج وتقليص فاتورة واردات الغذائية.
- تعتبر المنطقة العربية منطقة عجز غذائي دائم يدفع بأقطار الوطن العربي إلى التبعية الغذائية الدائمة للأسواق الخارجية مما يعني زيادة الأعباء المالية في الميزانية وإعاقة مسير التطور والتنمية والالتفات إلى ضرورة توفير الغذاء تحت أي ظرف وثمن.
- يعاني القطاع الزراعي من العديد من المشاكل سواء من حيث الاستخدام الضعيف لتقانات والميكنة الزراعية الحديثة والموارد المتاحة، أو من حيث عدم توفر اليد العامل ذات الكفاءة العالية مما ساهم بالسلب في تحقيق الأمن الغذائي العربي.

الفصل الثالث:

دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وتونس

تمهيد:

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الإستراتيجية التي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، من خلال امتصاص جزءا كبيرا من اليد العاملة العاطلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، بالإضافة إلى مساهمته في تشكيل الناتج الداخلي الخام لاقتصاديات الدول.

وفي هذا الإطار نجد كلا الدولتين الجزائر وتونس تسعيا للاهتمام بهذا القطاع، لتحقيق أمنهما الغذائي من خلال تطوير القطاع الزراعي ورفع كفاءته، خاصة في ظل موجات الجوع وسوء التغذية التي اجتاحت الوطن العربي، ولتوضيح مساهمة القطاع الزراعي في الأمن الغذائي في كلا البلدين، سيتم تشخيص وضعية القطاع الزراعي في كل من الجزائر وتونس، بحيث سيتم التطرق لأهم العناصر التي يتضمنها الإنتاج في القطاع الزراعي.

و للتعرف على وضعية القطاع الزراعي في كل من الجزائر وتونس، تم تقسيم الفصل كما يلي:

المبحث الأول: المقومات والسياسات الزراعية للجزائر وتونس.

المبحث الثاني: تطور الإنتاج النباتي والسمكي في الجزائر وتونس خلال الفترة2008-2019.

المبحث الثالث: تطور حركة التجارة الخارجية من الغذاء في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019.

المبحث الرابع: المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في الجزائر وتونس.

المبحث الأول: المقومات والسياسات الزراعية للجزائر وتونس

تعتبر الزراعة العنصر الأساسي الذي يمد الإنسان بالمواد الغذائية، وتوفير إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية التي يستفيد منها الإنتاج، وتعتمد هي الأخرى بدورها على مجموعة من المقومات تعتبر المدخل الرئيسي للإنتاج الزراعي.

المطلب الأول: مقومات الإنتاج الزراعي في الجزائر وتونس

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى المقومات الإنتاج الزراعي في كل من الجزائر وتونس كما يلي:

الفرع الأول: المقومات الإنتاج الزراعي في الجزائر

فيما يلي سوف نعرج إلى إمكانيات ومقومات الزراعة في الجزائر والمتمثلة في:

1. **الموارد الطبيعية:**

المقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة، وأوجدها له لتمكينه من تلبية حاجاته ورغباته والمتمثلة في (الأرض، المياه، المعادن...الخ) وهذه الموارد نقطة البداية لعملية التنمية الفلاحية، فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج السلع الغذائية الضرورية للمحافظة على وجوده من جهة،ووسيلة ضغط على الدول التي تتميز بضعف إنتاجها من جهة أخرى.

وتتمثل هذه الموارد الطبيعية في الأراضي الزراعية والموارد المائية وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

أ. **الأراضي الزراعية:**

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة إستراتيجية لا بد من العمل على حمايتها والمحافظة عليه وتنميتها بالوسائل المتاحة، كما أن له دور كبير في نمو الإنتاج الزراعي وتوسعه من خلال زيادة المساحة الزراعية (التوسع الأفقي)، أو زيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)، أو زيادة إنتاج وحدة المساحة (التوسع الراسي)، وتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر مابين 16.507% و17.8%من إجمالي المساحة الكلية المقدرة ب 2381710هكتار. (فتحي حسن، 2015_2016، صفحة 20)، وتصنف الأراضي الزراعية إلى:

•**أراضي قابلة للزراعة:** تتمثل في الأراضي المستعملة فعلا في الزراعة بالإضافة إلى الأراضي الغير مستغلة والتي أثبتت الدراسات إمكانية استصلحها.

•**أراضي صالحة للزراعة:** وهي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية.

•**أراضي المساحة المحصولية:** تتمثل المساحة المحصولية، في مساحة الأرض التي تزرع سنويا مضروبة في عدد المحاصيل التي تعاقب زراعتها خلال نفس السنة، أي الاستعمال الكثيف الزراعي.

•**أراضي مسقية:** إن تطور مساحة الأراضي المسقية يسمح برفع الإنتاجية الزراعية وكمية الإنتاج. (العانز، 2014_2015، صفحة 48)

ب. الموارد المائية:

إن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسمين الشمالي والجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر ب 20 مليار متر مكعب، منها 13 مليار متر مكعب من الموارد المائية السطحية بالشمال، 7مليار متر مكعب من الموارد المائية الجوفية (منها 2 مليار متر مكعب بالشمال و5مليار متر مكعب في الجنوب)، وان 75%من هذه الموارد المائية قابلة للتجديد. (بوعيرة، 2017، صفحة 3)، وفي هذا المجال يمكن تقسيم الموارد المائية إلى ثلاث موارد رئيسية وهي: (بوعافية، 2017، صفحة 295)

•**الموارد المطرية:** حيث يتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار ما بين 95 و100مليار متر مكعب يتغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق الشمال الصحراء، أما الجنوب الجزائري والذي يمثل حوالي 85% من المساحة الإجمالية، فهو يدخل ضمن المناطق الشبه الجافة والجافة مما يجعل متوسط تساقط الأمطار يقل عن 100ملم /السنة.

•**الموارد السطحية:** تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود والأنهار والأحواض، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليار متر مكعب/ السنة و13.5 مليار متر مكعب/ السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية في الشمال على 11.1مليار متر مكعب وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار متر مكعب، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار متر مكعب، كما تعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، حيث يبلغ عدد السدود المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود حاليا 66 سد بطاقة استيعابية تقدرب 7.5 مليار متر مكعب.

- **الموارد الجوفية:** تشير التقديرات إلى وجود 147طبقة مائية وحوالي 60000 بئر صغير، 90000 ينبوع و23000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار متر مكعب في السنة، وهي موزعة بين الشمال (2مليارمتر مكعب /السنة) والجنوب (5مليار متر مكعب/ السنة) بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90% (1.8 مليار متر مكعب/السنة) وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا، ويعتبر تجددها ضعيف أو غير ممكن في أغلب المناطق.

2. **الموارد البشرية العاملة في قطاع الزراعة:**

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لان معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات، مما انجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع، حيث بلغت القوى العاملة حوالي 25.4% سنة 1995 وقد تناقصت هذه النسبة إلى 21.8% سنة 2008 وهذا الانخفاض يمكن إرجاعه لعدة أسباب نذكر منه هجرة العمالة الزراعية إلى خارج القطاع الزراعي والهجرة من الأرياف خاصة خلال التسعينات بسبب الوضع الأمني. (فتحي حسن، 2015_2016، صفحة 21) من خلال الجدول رقم (3_1)نلاحظ أن حجم القوى العاملة في الزراعة في الجزائر عرف ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة 2008_2015 حيث قدر حجم القوى العاملة سنة 2008 ب 2244.06 ألف نسمة ليصل إلى 4959.80 ألف نسمة سنة 2015.

ويمكن توضيح حجم القوى العاملة في الزراعة كما يلي:

جدول رقم (3-1) يمثل حجم القوى العاملة في الزراعة

الوحدة: ألف نسمة

السنوات	حجم القوى العاملة في الزراعة
2008	2244.06
2009	2358.34
2010	2420.17
2011	2442.60
2012	2476.50
2013	2528.90
2014	2550.60
2015	4959.80

المصدر: من إعداد الباحثتين، بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

الفرع الثاني: مقومات الإنتاج الزراعي في تونس

1. الموارد الطبيعية:

أ. الأراضي الزراعية

تمثل الأراضي الفلاحية 62% من المساحة الإجمالية للبلاد أي ما يعادل أكثر من 10 مليون هكتار موزعة على النحو التالي: (الجمهورية التونسية وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، 2020، صفحة 1)

- المساحة المزروعة 5.25 مليون هكتار أي 32% من المساحة الكلية للبلاد.
- المراعي الطبيعية والمروج 4.8 مليون هكتار.
- الغابات حوالي 1.6 مليون هكتار.

وتهيمن الفلاحة العائلية وصغار الفلاحين على المشهد الفلاحي التونسي حيث أن 75 % من الأراضي الفلاحية لا تتعدى مساحتها 10 هكتارات.

ب. الموارد المائية

❖ **الموارد المائية السطحية:**

نعني بالموارد المائية السطحية الكميات السنوية التي تسيل في الأودية، والتي يمكن تعبئتها بواسطة السدود والمنشات الأخرى، ويلخص الجدول التالي توزيع هذا الصنف من الموارد المائية بحسب أقاليم البلاد.

الجدول رقم(3_2) الموارد المائية السطحية في تونس

الأقاليم	الموارد المائية السطحية (مليون متر مكعب/سنة)	النسبة المئوية	ملوحة المياه	
			اقل من	أكثر من

			1.5غ/ل (في المئة)	1.5غ/ل (في المئة)
الشمال	2341	85	82	18
الوسط	287	11	48	52
الجنوب	104	4	3	97
مجموع البلاد	2731	100	72	28

يحتوي شمال البلاد على أهم الأودية ذات الصرف الخارجي، وتصل اعلي كمية التساقطات سنويا (أكثر من 400 مليمتر في السنة)، كما يحتوي على أهم الأحواض المائية (أحواض الوطن القبلي، ومليان، وأشكل، ومجردة، وأحواض أقصى الشمال)، لان الجزء الشمالي من البلاد التونسية يتأثر بالتقلبات الجوية المتوسطية ذات المسار الشمالي –الغربي، التي تأتي بالأمطار. ولهذا تقدر الموارد المائية السطحية في شمال البلاد ب 2.341 مليون متر مكعب سنويا. أما وسط البلاد (تصله كميات تساقطات تراوح بين 200 و 400 مليمتر سنويا) وجنوبها (تصله كميات دون 200 مليمتر سنويا) فميزتهما الجفاف والسيلان الداخلي ويعود هذا الجفاف أساسا إلى دور الحاجز الذي تقوم به سلسلة الظهرية التونسية أمام توغل التقلبات الجوية المتوسطية نحو داخل البلاد.

❖ **الموارد المائية الجوفية:**

نعني بالموارد المائية الجوفية تلك الموجودة في أعماق تراوح بين بضعة أمتار وخمسين مترا تقريبا. تأتيها مواردها السنوية من تسرب مياه الأمطار. وتكون مياه بعضها متجددة، مثل موائد الشمال والوسط في تونس، أو غير متجددة (موروثة أو أحفورية) مثل موائد الجنوب الغربي. والجدول(3_3) الموالي يوضح تطور تقديرات موارد الموائد المائية الجوفية بتونس: (داود، 2021، صفحة 11)

الجدول رقم (3–3) يمثل تطور تقديرات موارد الموائد المائية الجوفية بتونس

السنة	موارد الموائد السطحية	موارد الموائد الجوفية	الجملة
1968	160	600	760
1985	590	1100	1690
2005	746	1420	2166
2015	767	1430	2197

وتجدر الملاحظة أن 69 في المئة من مجموع المياه الجوفية هي مياه متجددة، تتوزع على عديد الموائد في البلاد. أما أهم مائدة من حيث الموارد فتوجد في الجنوب الغربي (حوالي 650 مليون متر مكعب / سنة) وهي غير متجددة. (داود، 2021، صفحة 13)

2. **الموارد البشرية العاملة في قطاع الزراعة**

يعتبر العامل البشري عنصرا مهما يساهم بشكل كبير في القطاع الزراعي حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-4) أن حجم القوى العاملة في تونس عرف ارتفاعا خلال الفترة 2008-2012 حيث قدر حجم القوى العاملة سنة 2008 ب 730.07 ألف نسمة ليصل إلى 820.00 ألف نسمة سنة 2012 لينخفض خلال الفترة 2013_2015.

ويمكن أن نبين حجم القوى العاملة في الزراعة في تونس كما يلي:

الجدول رقم (3-4) يمثل حجم القوى العاملة في الزراعة في تونس

الوحدة: ألف نسمة

السنوات	حجم القوى العاملة في الزراعة
2008	730.07
2009	739.65
2010	749.36
2011	759.95
2012	820.00
2013	514.18
2014	504.70
2015	504.70

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد متفرقة.

المطلب الثاني: السياسات الزراعية للجزائر وتونس

لقد مرت السياسات الزراعية في الجزائر وتونس في تطورها بعدة مراحل مختلفة، والتي لعبت تأثيرها على القطاع الزراعي وفيما يلي سنقوم بعرض أهم السياسات الزراعية التي تبعتها كلا من الدولتين الجزائر وتونس.

الفرع الأول: السياسات الزراعية الجزائرية

عرفت السياسة الجزائرية العديد من المراحل نذكرها فيما يلي:

I مرحلة الاقتصاد الموجه قبل(1990):

1. سياسة التسيير الذاتي:

بعد الاستقلال اصطدمت السلطات الجزائرية بواقع مرير بالنسبة للأراضي الزراعية، حيث كانت سلطات الاستعمار الفرنسي تمارس سياسة الأرض المحروقة من أجل القضاء على الأراضي الزراعية في الجزائر وتدمير جميع الثروات الطبيعية حتى لا ينتفع بها الجزائريون بعد الاستقلال،

وبعد تأميم أراضي المستعمرين ظهر التسيير الذاتي، الذي بنص على أن: " الأراضي ووسائل الإنتاج الزراعية الأخرى من أموال وعقارات مؤممة، تعد كأساس للاستقلال الزراعي ". واعتمدت سياسة التسيير الذاتي الإبقاء على المزارع التي هجرها المعمرون وتم تأميمها دون تقسيمها إلى وحدات صغيرة على أن يتم تسييرها جماعيا من طرف العمال الذين استلموها وتكون إدارتها من طرف لجان التسيير الذاتي، وكان التسيير الذاتي الحل الأمثل لتطوير القطاع الزراعي في تلك الفترة. وقد بلغ عد الأراضي المسيرة ذاتيا في تلك الفترة حوالي 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب 2.4 هكتار و 150000 عامل يعملون تحت وصاية 2300 لجنة للتسيير الذاتي تابعة للقطاع الاشتراكي. ويعود سبب فشل هذا النظام إلى أن الدولة منحت لها السلطة المطلقة في تسيير و استغلال الأراضي وحرمت العمال من ذلك مما أدى إلى تضارب مفهوم التسيير الذاتي مع الواقع الفعلي، لهذا كان لابد البحث عن سياسة جديدة تكون أكثر شمولية للنهوض بالقطاع الزراعي والمتمثلة في الثورة الزراعية. (طالب و صالحي، 2015، صفحة 215_215).

2. **سياسة الثورة الزراعية :**

لقد جاءت الثورة الزراعية بمقتضى المرسوم الصادر في 8 نوفمبر 1971، وعملت الثورة الزراعية لتحقيق الأهداف التالية:

- **تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية:** تم تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية من مجموع الأراضي التي اكتسبها من الأراضي الحكومية أو أراضي العرش أو الأراضي المؤممة.
- **توزيع الأراضي:** لقد استهدفت الثورة الزراعية تحرير الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم وذلك عن طرق استفادتهم من الأراضي المؤممة. (سواهلية و واخرون، 2018، صفحة 323).

3 **مرحلة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي (1981–1990):**

إن مفهوم إعادة الهيكلة هو أداة تنظيمية للاقتصاد الوطني في مختلف القطاعات والتقليل من الضغط الذي تعاني منه، ومن بين هذه القطاعات نجد القطاع الزراعي الذي عرف خلال مرحلة الثورة الزراعية عدة مشاكل خاصة في مجال (التموين، التمويل، التسويق، التخزين، النقل، التوزيع،...الخ)، إضافة إلى تراجع أسعار البتول خلال هذه الفترة تبني مفهوم، وضعف نمو اقتصاد البلاد مما أدى إلى السلطات تبني مفهوم المراجعة أو التقييم، حيث تم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 1981/03/17 وكذلك إعادة هيكلة

القطاع الفلاحي ككل بموجب المرسوم رقم 77 الصادر في 1981/10/15 والذي يهدف إلى إنشاء وجدات إنتاجية قوية ومتماسكة والتي يمكن التحكم فيها من حيث التسيير، وقد شمل ذلك كل أشكال الملكية الزراعية سواء تعاونيات الثورة الزراعية أو مزارع التسيير الذاتي، أو تعاونيات القطاع الخاص، وقدماء المجاهدين، حيث أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS) بهدف الحد من الازدواجية التي أصبح هذا القطاع يتصف بها، وكذا الحد من فوضى التسيير و التدخلات المختلفة من طرف مختلف أجهزة التسيير ورفع الحواجز البيروقراطية، بالإضافة إلى إعادة تنظيم الأراضي الفلاحية التابعة للدولة واستصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي والتقليل أيضا من المساحات الشاسعة التي كانت تملكها مزارع القطاع المسير ذاتيا وبعض مزارع الثورة الزراعية.

لقد أخذت المزارع التي أعيد هيكلتها أحد الاتجاهين منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما كان محل استفادة فردية، وهو ما جاء به قانون 83/18 المؤرخ في 1983/08/13 والذي ينص على حيازة الأراضي وتمليكها بطريقتين:

- استصلاح شخصي من طرف الأفراد وبتمويل ذاتي مع التمليك بعد خمس سنوات إذا أثبت الشخص نتيجة ذلك الاستصلاح وهو ما يسمى بالاستصلاح خارج المحيط. (جعفري، 2018، صفحة 101_102).
- استصلاح من طرف الدولة والتي تقوم بالتمويل وتوفير المياه و أهم المستلزمات الخاصة بالعمل ثم تمنحها للأفراد للعمل بها، مع التمليك بعد خمس سنوات إذا كان هناك نتيجة وهوا ما يسمى بالاستصلاح داخل المحيط.

ظهرت سياسة إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي في الدعم الذي قدمه بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الذي انشأ من إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم يحمل رقم 82_106 المؤرخ في 13 مارس 1982 لدعم تمويل القطاع.

إن الملاحظة من خلال عملية إعادة الهيكلة على أنها تركزت بالخصوص على القطاع المسير ذاتيا دون غيره، إذ أن من مجموع 1.278,452 هكتار من الأراضي الزراعية لم تمس سوى 353,666 هكتار من الأراضي المخصصة للصندوق الوطني للثورة الزراعية، وبقيت حوالي 91 مزرعة دون خضوعها لعملية إعادة الهيكلة، كما أنن هناك مساحات شاسعة من الأراضي التابعة للصندوق وزرعت قصد استغلالها فرديا وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3_5) : وضعية القطاع الفلاحي بعد عملية إعادة الهيكلة

قطاع التسيير الذاتي		قطاع الثورة الزراعية			
عدد المزارع الاشتراكية	المساحة بالهكتار	تعاونيات فردية بالهكتار	وحدات حولت إلى مزارع اشتراكية		
			العدد		
				المساحة بالهكتار	
3.034	2.330,501	364		353.666	

المصدر: (سايح، 2017/2016/، ص 168)

كما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تعاونيات المجاهدين لم تخضع لعملية إعادة الهيكلة، وهذا ما يتناقض مع النصوص والقوانين التي تحث على إعادة الهيكلة، بحلول سنة 1986 ونظرا للتدهور الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أثر سلبا على تمويل (جعفري، 2018، صفحة 102_103).

القطاع الفلاحي، كما اثر على التنمية الاقتصادية للبلاد، وتراكم حجم المديونية بالإضافة إلى تحمل خزينة الدولة جميع أعباء القطاع خاصة الأعباء التمويلية، مما أضحى من الضروري القيام بإصلاحات جديدة تتماشى والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، فتجسد ذلك من خلال القانون (87-19) الصادر في 1987/12/08، المتضمن تنازل الدولة عن جميع الحقوق العينية للمزرعة ونقل ملكيتها إلى المنتجين الفلاحين عن طريق توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات فلاحيه جماعية وفردية بهدف الاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية، هذه المستثمرات تضم ثلاث فلاحين فأكثر ويتمتعون بالاستغلال التام في تسيير شؤونهم بمقتضى القانون رقم 19/87 الصادر في 1987/12/08، كما ذكرنا سابقا والذي بموجبه تخلصت الدولة من عبء القطاع العام، إذ تنازلت عن جميع الحقوق العينية للمزارع لفائدة الفلاحين المنتجين بها بمقابل نقدي باستثناء الأرض التي بقيت ملكا للدولة ومنحت حق الانتفاع الدائم بها مقابل دفع إتاوة يحددها سنويا قانون المالية الزراعية،وتحديدا المحاور الكبرى للخطة الزراعية وكذا التحفيز على التنمية ولا مركزية هياكل الدعم والاستناد للإنتاج الزراعي. (جعفري، 2018، صفحة 103).

II السياسة الزراعية الجزائرية خلال بداية الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999) :

بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينات كان لابد من إعادة هيكلة القطاع الزراعي من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون رقم 90-25 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بإعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع ما يقارب 445000 هكتار لنحو22 ألف مالك سابق، والمرسوم التنفيذي رقم 92-289 المؤرخ في 1992/01/06 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، ويعتبر قانون التوجيه العقاري 90-25 المؤرخ في 18

نوفمبر 1990، أهم ما يميز فترة الإصلاحات، حيث يرمي هذا القانون إلى تحقيق ثلاث غايات أساسية هي:

- ✓ إبعاد الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي.
- ✓ ضمان استغلالية جميع الأراضي الفلاحية.
- ✓ مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجم عنها.

كما يتضمن هذا القانون استبدال حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستفادين المتواجدين على أراضيهم بحق ملكية مطلقة أو بحق إيجار بالنسبة للذين لا يرغبون في الشراء و أهم ماجاء فيه يمكن حصره في النقاط التالية:(جعفري، 2018، صفحة 103).

- الإلغاء التام لقانون الثورة الزراعية المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 بسبب المشاكل التي سببها، حيث أصبحت الأراضي المعنية لا يمكن بيعها أو إيجارها إلا للمستفادين ذوي الجنسية الجزائرية.
- إرجاع الأراضي المؤممة في إطار قانون الثورة الزراعية إلى أصحابها بشرط أن لا يكونوا حصلوا على تعويضات مالية أو عينية.
- بالنسبة للمستفادين من الأراضي المؤممة وبعد إرجاعها إلى أصحابها يدمجون في المستثمرات الفلاحية التي تكونت بموجب القانون 19/87 أو يستفيدون من أراضي أخرى كتعويض لهم.
- إن حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستغلين يتحول إلى حق إيجار لم يتجاوز الاكتساب مدة سنة بعد إصدار الأمر.
- إن البيع أو الإيجار يشمل المستثمرات الفلاحية الجماعية أو الفردية بكاملها .
- إن تقسيم المستثمرات الفلاحية الجماعية لا يتم إلا بعد إتمام تشكيلات البيع.
- إن البيع يمكن أن يتم بالدفع الفوري أو بالأقساط في مدة لا يمكن أن تتجاوز 10 سنوات.
- إن التأجير يمنح لمهلة أقصاها 30 سنة متجددة .
- إن أسعار البيع والإيجار سيتم ضبطها على أساس معايير ومقاييس تأخذ بعين الاعتبار وضعية المستفادين، طبيعة موقع الأرض وأخيرا توجه السوق العقاري.

لقد عاشت الجزائر خلال عشرية التسعينات أزمة سياسة حادة كان لها تأثير كبير على كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، زيادة على الأزمة المالية التي تسببت فيها انهيار أسعار البترول خلال نهاية سنوات الثمانينات، حيث تفاقمت مديونية الجزائر ببلوغها حوالي 34 مليار دولار، ولم تشهد

أسعار البترول ارتفاعا خلال هذه الفترة، بل أنخفض سعر البرميل من 21دولار عام 1991 إلى 15 دولار عام 1994، كل هذه الظروف أدت (جعفري، 2018، صفحة 103_104).

بالجزائر إلى إبرام اتفاقيات مع الصندوق النقد الدولي كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة الجدولة، ولعل أهم المحاور الأساسية لهذه الاتفاقيات مع الهيئات الدولية فيما يخص القطاع الفلاحي تمثلت فيما يلي:

تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي على الأسعار الحليب والحبوب، تخفيض قيمة العملة الوطنية بحوالي 97% ، تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية، إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي، وفي سنة 1998 تم صدور البرنامج ألاستعجالي المتعلق بالإصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى كجلب المياه، توصيل الكهرباء شق الطرق، ...الخ، وهذا ما أدى إلى إنعاش المناطق الريفية بعدما عرفت العزلة، وذلك من خلال توفير مناصب شغل جديدة وتوسيع الهجرة من المدن إلى الأرياف من أجل استصلاح الأراضي الزراعية وهو ما سمح بإصلاح 255000 هكتار، وإنشاء 179000 منصب شغل دائم حتى نهاية سنة 2003.

وفيما يلي نتطرق إلى وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة ما قبل التسعينات ومدى تأثير السياسات المذكورة سابقا في توفير الطلب الاستهلاكي على أهم المنتجات الغذائية الرئيسية وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-6) مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي الجزائري في تغطية الطلب الوطني خلال الفترة 1970-1990

السنوات البيانات	متوسط الإنتاج السنوي			متوسط الطلب السنوي			نسبة الاكتفاء الذاتي		
	73-70	84-81	90-87	73-70	84-81	90-87	73-70	81-84	90-87
الحبوب	1.528,3	1.793,6	2.181,8	2568,6	4.805,3	7632,1	70.3	31,8	28,6
البقول	45,4	41,2	46,1	64,6	208,9	154,7	69.6	19,7	29,8
البطاطا	280,4	488,7	903,1	349,1	601,1	1395,8	82	81,3	64,7
السكر	4,4	1,9	00	254,9	597,1	_	1,7	0,3	00
الزيوت	96,9	274,2	194	172,4	591,1		56	46,4	52,7
اللحوم	117,0	273,7	4480	117,1	303,0		99,9	90,3	93,3
الحليب	537,0	741,0	1.003,5	654,2	1725,3		82,1	41,4	48,3

المصدر: (زبيري، 1997، ص 226)

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب الاكتفاء لمختلف المنتجات الغذائية عرفت تراجعا خلال المراحل الثلاث المدروسة، هذا بالرغم من تزايد كميات الإنتاج، خاصة ما تعلق بالحبوب والبطاطس واللحوم والحليب، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة النمو الديموغرافي وكذا النمو الضعيف لكميات الإنتاج، وهذا ما يفسر زيادة الواردات الغذائية من فترة لأخرى، وكذا فشل أو ضعف تطبيق مختلف الخطط التي جاءت بها السياسات الزراعية المنتهجة منذ الاستقلال إلى غاية بداية التسعينات ويعود فشل السياسات الزراعية خلال هذه المرحلة بدرجة أساسية إلى:

عدم كفاية رأس المال، ضعف مشروعات البنية الأساسية، اختلال في هياكل الحيازات الزراعية، وجود مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية مع عدم استغلالها، تطبيق النظام الزراعي الاشتراكي، عدم استعمال التقنيات الزراعية في كثير من المناطق الريفية. (جعفري، 2018، صفحة 104_105)

III برامج إصلاحات القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000–2019) –الواقع و الأفاق –

عرف القطاع الفلاحي الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة جملة من الإصلاحات الجذرية واسعة النطاق لم يشهدها القطاع منذ الاستقلال، سواء ما تعلق بالموارد البشرية أو الوسائل المادية والماليةكان ذلك تحت عناوين مختلفة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(2000–2004) الذي يهدف إلى خلق الشروط التقنية، والتنظيمية لجعل قطاع الفلاحة يلعب دورا ديناميكيا أكثر في تحقيق التنمية الاقتصادية، سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008–2014) الذي من بين أهدافه تعزيز الأمن الغذائي، كما تبنت الجزائر برامج أخرى للتشجير وإعادة الاعتبار للأراضي الفلاحية عن طريق نظام الامتياز، وخطط مستقبلية أخرها مخطط عمل الفلاحة 2019 والذي جاء استجابة للتحدي المرفوع وهو تحقيق الأمن الغذائي في ظل نموذج النمو الجديد. (جعفري، 2018، صفحة 105).

3_1المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000–2004:

لقد اتبعت الجزائر عدة سياسات للنهوض بالقطاع الفلاحي، والتي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي من جهة يتتوافق مع السياسة الاقتصادية الجديدة من جهة أخرى، والتي أطلق عليها سياسة الإنعاش الاقتصادي حيث وضعت الجزائر برنامج وطني للتنمية الفلاحية الذي سيكون محور دراستنا في هذا الجزء.

3_1_2 _المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و أهدافه:

يعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بأنه عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والنظامي والمالي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة. ويتمثل الهدف الأساسي من هذا المخطط في تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج بالنسبة إلى المدخلات الفلاحية، وأيضا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف خصصت الحكومة الجزائرية مبالغ معتبرة، وذلك في إطار تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث عرفت المبالغ المخصصة ارتفاعا مستمرا خلال فترة 2001-2004 والجدول الموالي يوضح لنا ذلك:

الجدول رقم (3-7) : المخصصات المالية للقطاع الفلاحي خلال 2001-2004

الوحدة: مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004
المبلغ المخصص	10.6	20.3	22.5	12.0

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر السداسي الثاني، الجزائر، 2001، ص87.

3_2_2_ مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

لبلوغ الأهداف المسطرة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، تضمن هذا المخطط تسعة برامج تنموية مختلفة، أربعة منها موجهة إلى تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية والتربية المختلفة وهي: (بوهرين، 2021، صفحة 318_319).

- برنامج تكثيف أنظمة الإنتاج.
- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية .
- برنامج دعم الاستثمار على مستولى المستثمرات الفلاحية.
- برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي.

وخمسة تهدف إلى المحافظة على البيئة وتنمية المجالات الطبيعية وخلق مناصب عمل وهي :(بوهرين، 2021، صفحة 319_320)

- البرنامج الوطني للتشجير.

- البرنامج التشغيل الريفي.
- برنامج استصلاح الأراضي(عن طريق الامتياز بالجنوب).
- برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية.
- برنامج المحافظة على السهوب وتنمية الواحات.

ارتفاع عدد مناصب الشغل حيث تجدها متزايدة خلال انجاز المخطط الوالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (3-8): تطور مناصب الشغل خلال 2000-2004

السنوات	2000	2001	2002	2003
عدد المناصب المستحدثة	142.287	171.000	163.499	179.291
%	21.68	26.06	24.92	27.32

Source ministere de l

الجدول رقم (3-9) الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه خلال 2000-2004 الوحدة مليون دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الزراعي	4451	5334	5236	6539	5032
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	144.8	263	156	192	284

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

إن مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي في تزايد بالرغم من أن هذه الزيادة متذبذبة خلال 2000-2004 وأن الجدول يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-10) مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي خلال 2000-2004

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي	53801	54710	56755	67864	85352
% نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي	8.27	9.47	9.22	9.70	9.41

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

3_2 سياسة التجديد الفلاحي الريفي

تهدف هذه السياسة إلى تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي ومواصلة التنمية الفلاحية التي انطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وتتند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات،عصرنه جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها الجزائر.

وفي إطار البرنامج الخماسي (2010-2014) خصص لقطاع الفلاحة مبلغ 1000 د.ج، موزع عبر هذه الفترة بمتوسط220 مليار د.ج كل سنة، حيث خصص لسياسة التجديد الفلاحي والريفي غلاف مالي قدر ب 185.3 مليار د.ج موزعة كالأتي: (بوعافية و زهواني، صفحة 302_303).

- ✓ سياسة التجديد الريفي : 42 مليار د.ج(18%).
- ✓ سياسة التجديد الريفي : 160 مليار د.ج (69%).
- ✓ برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية : 28 مليار د.ج (13%).

3_2_1_ أهداف سياسة التجديد الريفي و الفلاحي:

تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طرق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي، ويمكن إبراز إستراتيجية هذه السياسة في الأتي:

1. زيادة الإنتاج الوطني من الموارد الواسعة الاستهلاك (القمح ، الحليب) لضمان معدل تغطية وسط ادني ب75% من الاحتياجات وتوفير الشروط التي تسمح بالتكامل الفلاحي الصناعي لهذا الإنتاج ومواجهة الأزمات المحتملة.
2. عصرن ونشر التقدم التكنولوجي في المستثمرات الفلاحية (التخصيب، المكننة، استخدام البذور، الجينات المحسنة).
3. عصرنه وتنظيم شبكات جمع وتسويق الإنتاج الوطني وتموين الفلاحة المدخلات والخدمات.
4. وضع نظام لضبط فيما بين المهن، يجمع مختلف حلقات فروع الإنتاج ذات الاستهلاك الواسع مثل الحبوب، الحليب، البطاطا، اللحوم...الخ، وخلق شروط استقرار السوق.
5. تعميم وتوسيع أنظمة الري الفلاحي مستهدفين 1.6 مليون هكتار في أفاق 2014 مقابل حوالي 900 ألف هكتار سنة 2009.
6. تنمية القدرات الوطنية التي تسمح بالوصول إلى الاكتفاء الذاتي فيما يخص تغطية الاحتياجات من البذور والفسائل.

7. التنمية المتناسقة والمتوازنة للفاضاءات الريفية وتحسين شروط الحياة ومدا خيل السكان الريفيين.

3_2_2_ ركائز سياسة التجديد الريفي و الفلاحي:

تتمحور سياسة التجديد الريفي والفلاحي على ثلاثة ركائز متكاملة: التجديد الريفي، التجديد الفلاحي وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية، بالإضافة إلى إطار تحفيزي كمكمل لهذه الركائز الثلاثة. (بوعافية و زهواني، صفحة 303).

3_2_2_1_ التجديد الريفي:

بهدف توسيع التنمية الاقتصادية، تم إشراك المجتمع الريفي في هذه العملية وذلك باعتماد سياسة التجديد الريفي. لإحداث تنمية مستدامة، وتطبيق المساواة في توزيع الخدمات الأساسية حيث تأخذ في الاعتبار كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، ويهدف التجديد الريفي الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي إلى تعزيز التضامن وإلى تطبيق اللامركزية حيث يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل.

وقد اعتمدت سياسة التجديد الريفي في أكتوبر 2006، ثم بعد شهرين من ذلك في ندوة الولاة / الحكومة يومي 6و7 ديسمبر 2006 تم تبني برنامج دعم التجديد الريفي (2007-2013) ونشر على شكل تعليمة واحدة من طرف السيد رئيس الحكومة. ويعد تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف وتنويع الأنشطة الاقتصادية والعمل على حماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من أبرز المحاور التي تركز عليها سياسة التجديد الريفي.

3_2_2_2_ التجديد الفلاحي:

تم إضافة سياسة التجديد الفلاحي إلى سياسة التجديد الريفي في شهر أوت سنة 2008 من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك من خلال قانون توجيهي فلاحي ليتم تغيير تسميتها بسياسة الاقتصاد الفلاحي و الريفي، والتي تركز على محورين أساسين أولا: إنشاء بيئة مناسبة ومشجعة لتطوير الاستثمار في الإنتاج الفلاحي، إضافة إلى وضع نظام ضبط للإنتاج الفلاحي ذو الاستهلاك الواسع. وأيضا زيادة برامج التكثيف الفلاحي. وهناك حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية ضمن برامج التكثيف والعصرنه تستهدف رفع الإنتاج والإنتاجية وكذا تكامل فروع معينة، ويتعلق الأمر بالبرامج التي تستهدف: الحبوب، الحليب، البقول الجافة، البطاطس، الحبوب الزيتية، الطماطم الصناعية، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء، البذور والشتائل.

وقد أضيف عاملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي وهما:(بوعافية وزهواني، صفحة 303_304).

1. نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات ضمن عصرنه وتكثيف التمويل والتأمينات الفلاحية.

2. إن حماية مدا خيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك.

3_2_2_3_ برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لا سيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، وقد تم في هذا الشأن العمل بالنقاط التالية:

- عصرنه مناهج الإدارة.

الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.

- تعزيز القدرات المالية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملين القطاع.
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

3_2_2_4 الإطار التحفيزي:

تكملة للركائز الثلاثة، يشمل الإطار التحفيزي على الأدوات المتطورة والمستعملة من طرف الإدارة وهي كالتالي: (بوعافية و زهواني، صفحة 304).

- ❖ الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجدية وتطويره حسب الحاجيات.
- ❖ ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي.
- ❖ تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي.

❖ تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

وقد أسفرت سياسة التجديد الفلاحي والريفي على توقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن، عقد كفاءة للتنمية الفلاحية ثم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منح تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الفلاحية وخصوصيات وقدرات كل ولاية، ويتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل نمو الناتج الفلاحي والإنتاجية. بالإضافة إلى عقد كفاءة للتنمية الريفية تم توقيعه مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديدا المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع، تحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعية. ويتم تقييم الأداء استنادا إلى عدد من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المقترحة منها والمحققة، قيمة ونسبة الزيادة في رأس المال المنتج، مدى حمايته للموارد الطبيعية وعدد مناصب الشغل المستحدثة. (بوعافية و زهواني، صفحة 305).

شكل رقم (01)

3_3_ مخطط عمل الفلاحة :

ركائز مخطط عمل الفلاحة (2015_2019):

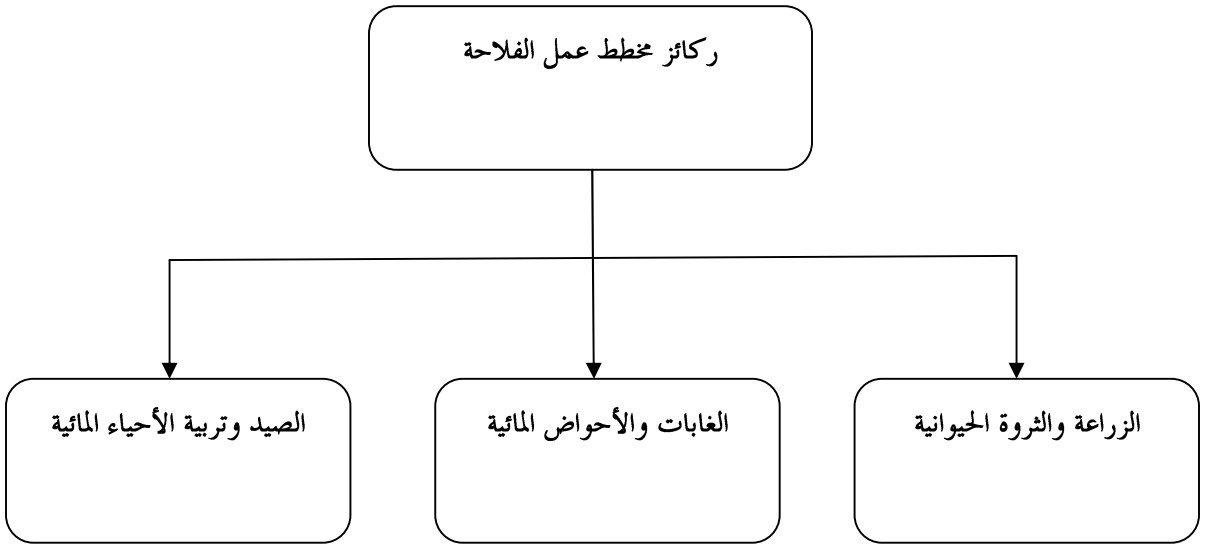

المصدر: من إعداد الباحثين.

تقوم الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة 2019، على الزراعة والثروة الحيوانية ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج ألغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية في حين تقوم الركيزة الثالثة على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير الصادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن الصيد الأسماك، حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى: متوسط النمو في القطاع الفلاحي ب 05 %، قيمة الإنتاج يقدر ب 4300 مليار دينار جزائري، بيئة التشجير ب13%، تخفيض قيمة الواردات ب 02 مليار دولار الصادرات ب 1.1 مليار دولار، الوصول إلى 1500,000 منصب شغل، حيث يتوقع تحقيق النتائج التالية خلال سنة 2020 فيما يخص قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية –رفع الإنتاج إلى حوالي 200 ألف طن الاحتفاظ ب 80 ألف منصب شغل، خلق 40 ألف منصب شغل، الوصول إلى رقم أعمال تقدر ب 110 مليار دينار جزائري، حشد أكبر عدد من الاستثمار داخل القطاع الفلاحي السمكي (جعفري، 2018، صفحة 99_119).

الفرع الثاني: السياسة الزراعية في تونس

على غرار باقي الدول العربية انتهجت الجمهورية التونسية هي الأخرى حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والتي تهدف إلى دعم القطاع الفلاحي وتنمية المناطق الغير ملائمة والمهمشة، وتعتمد السياسة الفلاحية في تونس على مخططات تنموية تتضمن السياسات الفلاحية المتبعة وهي كالتالي:

1) المخطط العاشر (2002–2006):

I الاصطلاحات والسياسات:

بالتوازي مع الإجراءات والإصلاحات التي تواصلت خلال المخطط العاشر للتنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبالاعتماد على سياسة التنمية المرسومة للقطاع الفلاحي، تركز العمل خلال فترة المخطط العاشر على اتخاذ وتنفيذ عديد الإجراءات التي تهدف إلى توفير الظروف الملائمة لبلوغ الأهداف المرسومة. وقد شملت الإصلاحات محاور سياسة التنمية الفلاحية المتمثلة بالخصوص في:

1. **تدعيم الإحاطة بالقطاع:** شملت الانجازات في ميدان الإحاطة بالقطاع بالخصوص منظومة التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي والتكوين المهني قصد مزيد ملاءمتها مع حاجيات القطاع.كما حظيت حلقة الإرشاد بعناية خاصة من خلال وضع وتنفيذ خطة للرفع من نجاعتها.

2. **تحسين المحيط العام للقطاع:** تتمحور أهم الانجازات الخاصة بتحسين المحيط العام للقطاع حول تطوير السياسات المتصلة بالاستثمار وتمويل الأنشطة الفلاحية والعناية بالفلاحة الصغرى ومعالجة الأوضاع العقارية ومجابهة المخاطر الطبيعية والإحاطة بالقطاعات المنتجة.وقد تم خلال هذا المخطط اتخاذ وتنفيذ عديد الإجراءات في هذه المجالات.
3. **تطوير الهياكل المهنية:** تواصل خلال المخطط العاشر الاهتمام بالمهنة قصد تدعيم مساهمتها في مسيرة التنمية الفلاحية وتدعيم قدرتها على القيام بدور أكثر فعالية على مستوى مختلف المنظومات الفلاحية. وقد تم التركيز على دعم جهود التأطير والتكوين للهياكل المهنية لجعلها قادرة على توفير خدمات إرشادية أكثر نجاعة. وفي هذا الإطار تم الشروع في تنفيذ برنامج تكوين شمل مجالات الصرف الإداري والمالي والأنشطة الفنية والمميزة لتعاضديات الخدمات الفلاحية والمجامع ذات المصلحة المشتركة.
4. **تأهيل القطاع:** يهدف برنامج التأهيل إلى تحقيق النقلة النوعية الضرورية للقطاع الفلاحي لمجابهة مزيد تحرير المبادلات التجارية المنتوجات الفلاحية في ظل الاتفاقيات التي أبرمتها بلادنا وذلك بالتركيز خاصة على تحسين قدرته التنافسية.

في هذا الإطار شرع في تنفيذ خطة للنهوض بالخدمات المساندة لفائدة الفلاحين عبر انجاز مشروع دعم الخدمات. وتهدف هذه الخطة إلى تحسين جدوى ونجاعة الخدمات التي توفرها المؤسسات الخاصة والمهنية والعمومية في مختلف المجالات.

وبهدف تأهيل مخابر تحاليل التربة والمياه والنباتات لكي تقوم بالمهام التي أحدثت من اجلها، تم وضع والانطلاق في تنفيذ برنامج تأهيل يرتكز بالأساس على إدماج مخاب الجهوية في منظومة البحث الميداني. (تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية، 2010، صفحة 2_9)

وفي مجال الاهتمام بسلامة المدخلات الفلاحية من بذور وشتلات ومبيدات، تم وضع خطة عملية ترتكز على تعميم نظام تثبيت البذور والشتلات ليشمل جميع الأنواع والأصناف.

أما فيما يتعلق بجودة المنتجات الفلاحية فقد اوجب بضرورة دعم نظام الجودة بالنسبة للمنتجات الفلاحية وذلك بهدف اكتساب الأسواق الخارجية وكسب رهان التصدير.

5. **دفع التصدير:** في إطار تثمين المنتوج الفلاحي والاستفادة مما تتيحها الأسواق العالمية من فرص تدعمت الجهود لمزيد دفع التصدير، تركز العمل على مزيد العناية بالمتوج الفلاحي بالاعتماد

أساليب عصرية للف وتصنيف وعرض المنتوجات حسب جودتها مع الحرص على إجراء التحاليل الخاصة بمراقبة ومطابقة المنتوجات للمواصفات.

وحرصا على تمكين القطاع الفلاحي من الاستفادة القصوى من الفرص التي توفرها الاتفاقيات التي أبرمتها بلادنا وخاصة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يعد أهم شريك تجاري لتونس في مجال تبادل المنتجات الفلاحية، تواصل إلى تنفيذ الإجراءات التي تم اتخاذها منذ دخول البروتوكولات الفلاحية الجديدة حيز التنفيذ مع بداية سنة 2001 والهادف إلى ترسيخ ثقافة "الإنتاج للتصدير".

6. **تنمية وترشيد استغلال الموارد الطبيعية:** في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية، شهدت فترة المخطط العاشر مواصلة تنفيذ برامج تعبئة الموارد المائية من خلال استكمال انجاز مختلف مكونات الخطة الوطنية الأولى لتعبئة الموارد المائية. ومن ناحية أخرى تواصلت عمليات حماية الأراضي الفلاحية من الانجراف والتصحر وتنمية الغابات عبر تنفيذ مختلف البرامج.

II الانجازات الكمية:

لقد مكنت مختلف الإجراءات المتخذة لتثمين الظروف المناخية الملائمة التي عرفتها اغلب المواسم الفلاحية للمخطط العاشر من تحقيق نتائج طيبة حيث بلغت نسبة نمو القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري بالأسعار الجارية لسنة 1990 مستوى 2.6 %كمعدل سنوي مقابل تقديرات ب 3.5% ومقابل انجاز ب 2.6% خلال المخطط التاسع. (تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية، 2010، صفحة 9_11)

1. **الإنتاج:** ارتفع إنتاج مختلف القطاعات وخاصة البعلية منها إلى مستويات هامة. فقد بلغ معدل القيمة الجملية للإنتاج والقيمة المضافة خلال كامل السنوات المخطط 2938 مليون دولار و2423 مليون دولار على التوالي. وبهذا يسجل القطاع الفلاحي معدل نسبب نمو ب 2.6% بالنسبة للإنتاج والقيمة المضافة.
2. **الميزان التجاري الغذائي:** لقد تطور الميزان التجاري الغذائي حيث بلغت نسبة التغطية السنوية خلال المخطط معدل 94% مقابل تقديرات ب 90% .

ولقد أمكن تحقيق هذه النتيجة الايجابية رغم تجاوز الواردات الأهداف المرسومة (141%) بفضل تطور الصادرات وتحقيقها نسبة انجاز هامة لتقديرات المخطط بلغت 147% .

3. **الاستثمارات:** بلغت الاستثمارات الجملية المنجزة في قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال هذا المخطط 4170 مليون دولار مقابل تقديرات ب 4850 مليون دولار أي بنسبة انجازي 86%.

(تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية، 2010، صفحة 15_13)

2) المخطط الحادي عشر 2007-2009:

I الإصلاحات والسياسات:

عرفت فترة 2007-2009 تنفيذ العديد من السياسات وإدخال الإصلاحات بهدف دفع الإنتاج تجسدت خاصة في توخي سياسة أسعار تراعي تطور تكلفة الإنتاج بما يضمن دخلا محترما للفلاحين ويحثهم على الزيادة في إنتاج المحاصيل الأساسية.كما تم ايلاء المناطق السقوية اهتماما خاصة لدعم حصتها في الإنتاج الفلاحي. كما شملت الإصلاحات جملة من المسائل مازالت تعيق تطور القطاع حيث تمت معالجة جانب من المديونية وتحسين الأوضاع العقارية والضغط على تكاليف القروض والتامين بما من شانه أن يدفع بالاستثمار الخاص.

تم في أواخر سنة 2007 إعداد خطة وطنية للنهوض بالقطاع كما تم إحداث هيكل موحد وهو المعهد الوطني للزراعات الكبرى الذي يتولى الإشراف على مختلف المجالات ذات الصلة بتنمية قطاع الحبوب. بما في ذلك التنسيق مع البحث والإرشاد والإشراف على المسائل الفنية المتعلقة بالميكنة الفلاحية. (تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية، 2010، صفحة 3_1)

كما شهدت الفترة مواصلة المجهود لتنفيذ مشاريع الموارد الطبيعية خاصة تلك المرتبطة بتعبئة الموارد المائية والتشجير الغابي والمحافظة على المياه والتربة.

II الإجراءات الكمية:

1. **الإنتاج:** لقد بلغ المعدل السنوي للقيمة المضافة للقطاع خلال الفترة 2007-2009 بالأسعار القارة لسنة 1990 حوالي 2712 مليون دينار وهو يمثل 100% من تقديرات المخطط الحادي عشر لهذه الفترة، وبذلك تكون نسبة النمو السنوية للقطاع في حدود 2.9**%**مقابل 3.4%مبرمجة بالمخطط لهذه الفترة.
2. **الميزان التجاري الغذائي:** سجل الميزان التجاري خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط الحادي عشر نسبة تغطية للواردات بالصادرات ب 82% مقابل تقديرات ب 97%، أما بالنسبة لإجمالي الصادرات الغذائية فان النتائج المنجزة فاقت الأهداف المرسومة للمخطط (نسبة انجاز 151%) مع تسجيل عائدات قياسية بلغت 1850 مليون دينار سنة 2008.

3. **الاستثمارات:** بلغت استثمارات قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الفترة 2007-2009 حوالي 2820 مليون دينار أي ما يناهز حوالي 90% من جملة المبلغ المرصود لهذه الفترة بالمخطط وحوالي 52.9%من المبلغ الجملي المنتظر تحقيقه طبلة فترة المخطط .(تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية، 2010، صفحة 3_7)

III **المخطط الثاني عشر (2010-2014):**

من خلال هذا المخطط ستركز السياسة الفلاحية على أربع محاور أساسية وهي :

1. **تعزيز الأمن الغذائي:**انتهجت تونس سياسة تنموية تهدف بالأساس إلى الرقي بالإنسان والحفاظ على كرامته. وتسعى إلى ضمان أمنها الغذائي عبر تطوير القطاع الفلاحي، وترتكز سياسة الأمن الغذائي خلال فترة المخطط الثاني عشر على العناصر التالية:(تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية، 2010، صفحة 9_11)

- تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية بهدف ضمان الأمن الغذائي المستديم.
- دعم الترابط بين الإنتاج الفلاحي والتحويل وذلك بالاعتماد على نتائج الدراسات والبحوث العلمية.
- دعم توازن الميزان التجاري الغذائي.

2. **الرفع من القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي:** يتميز المحيط العام للقطاع الفلاحي بمزيد تحرير أسواق المنتوجات الفلاحية سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف وهو ما يترتب عنه اشتداد المنافسة في الأسواق الخارجية وحتى على مستوى السوق الداخلية.

وستركز سياسة تدعيم القدرة التنافسية على:

- ✓ التحكم في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة لتعصير القطاع الفلاحي.
- ✓ البحث العلمي الفلاحي.
- ✓ الإرشاد الفلاحي.
- ✓ التكوين المهني الفلاحي.
- ✓ التعليم العالي الفلاحي ومحاضن المؤسسات.
- ✓ النهوض بالمرأة الفلاحة.
- ✓ التفتح على الأسواق الخارجية والشراكة.

3 **تطوير التصدير:** نظرا لنسق تطور الإنتاج وقدرته على مزيد استغلال الطاقات الكامنة وإمكانية توظيف التقنيات الجديدة للإنتاج ذات المردودية المرتفعة، يتعين على القطاع الفلاحي الاستعداد

لتحولات الطلب بتنويع الإنتاج وملائمته مع متطلبات الأسواق الداخلية والخارجية على حد السواءإلى جانب تنويع منافذ الإنتاج الفلاحي من تسويق وخزن وتحويل وتصدير.

ومن هذا المنطلق، يصبح تصدير المنتجات الفلاحية، طازجة كانت أم محولة، رهان يتعين كسبه برفع الإنتاجية والقدرة التنافسية.

وترتكز سياسة دعم التصدير على العناصر التالية :(تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية، 2010، صفحة 10_22)

- ✓ تثمين بيانات المصدر والتسميات المثبتة للأصل.
- ✓ دعم آلية عقود الإنتاج والتزويد.
- ✓ تركيز منصات الترويج.
- ✓ التثمين عبر اللف والتعليب.
- ✓ استغلال ما يتيحه قطاع الفلاحة البيولوجية كنمط إنتاج واعد.

4 النهوض بالموارد الطبيعية:

لقد تم ايلاء عناية خاصة في السياسة التنموية تمثلت في وضع استراتيجيات وطنية تهدف إلى تعبئة الموارد الطبيعية وحسن استغلالها وتثمينها والمحافظة عليها بالإضافة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الاستغلال المستديم لهذه الموارد، وقد مكنت هذه الإستراتيجية من تحسين مستوى توظيف الموارد الطبيعية حيث تمت تلبية كل حاجيات القطاعات المستهلكة للمياه رغم الندرة كما تقلص مؤشر الانجراف بحماية مليون هكتار من الأراضي الفلاحية. كذلك تحسن نسبة الغطاء الغابي وتهيئة المراعي. (تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية، 2010، صفحة 23_24)

المبحث الثاني: تطور الإنتاج النباتي والسمكي في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008–2019

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مختلف مجموعات الإنتاج النباتي في الجزائر وتونس كما يلي:

المطلب الأول: تطور إنتاج القمح

من خلال الجدول الموالي سنبين تطور المساحة والإنتاج من القمح في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008–2019:

جدول يمثل تطور المساحة والإنتاج من القمح في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008–2019

الوحدة (المساحة: ألف هكتار / الإنتاج: ألف طن)

السنوات	الجزائر		تونس	
	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة
2008	1278.70	1006.57	918.90	785.10
2009	2953.12	1889.16	1653.67	803.70
2010	2952.70	1755.73	821.90	714.16
2011	2554.93	1672.43	1605.50	722.20
2012	3432.23	1945.78	1523.30	754.00
2013	3299.05	1727.24	976.00	600.00
2014	2436.20	1651.31	1513.00	721.00
2015	2656.37	1814.72	912.36	650.70
2016	2440.10	2062.18	926.59	610.37
2017	2436.50	2118.39	1104.21	674.82
2018	3981.22	1948.41	1074.98	618.66
2019	3876.88	1974.99	1042.68	610.24

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-11) أن إنتاج القمح في الجزائر عرف ارتفاعا مستمرا خلال سنتي 2008 و2009 حيث قدر 1278.70 ألف طن و2953.12 ألف طن على التوالي، وذلك لارتفاع المساحة المخصصة له وتشجيع الحكومة الجزائرية هذه المادة وذلك برفع سعر شراء القمح من المزارعين إضافة إلى تقديم امتيازات أخرى كقرض الرفيق الذي تتحمل فيه الدولة أعباء دفع الفوائد فضلا عن تخفيض سعر الأسمدة للمزارعين بنسبة 20%، ليتراجع في سنتي 2010 و2011 حيث بلغ 2554.93 ألف طن سنة 2011، وسرعان ما عاود في الارتفاع في سنة 2012 إلى 3432.23 ألف طن لارتفاع المساحة المخصصة له إلى 1945.78 ألف هكتار، وفي سنتي 2013 و 2014 عاود في الانخفاض ليصل 2436.50 ألف طن في سنة 2014 أما في سنة 2015 ارتفع إلى 2656.37 ألف طن وفي سنتي 2016 و2017 انخفض إلى 2436.50 ألف طن سنة 2017، أما في سنة 2018 شهد أعلى قيمة له قدرت ب 3981.22 ألف طن لكن سرعان ما عاود الانخفاض بشكل طفيف سنة 2019.

والشكل الموالي يوضح ذلك:

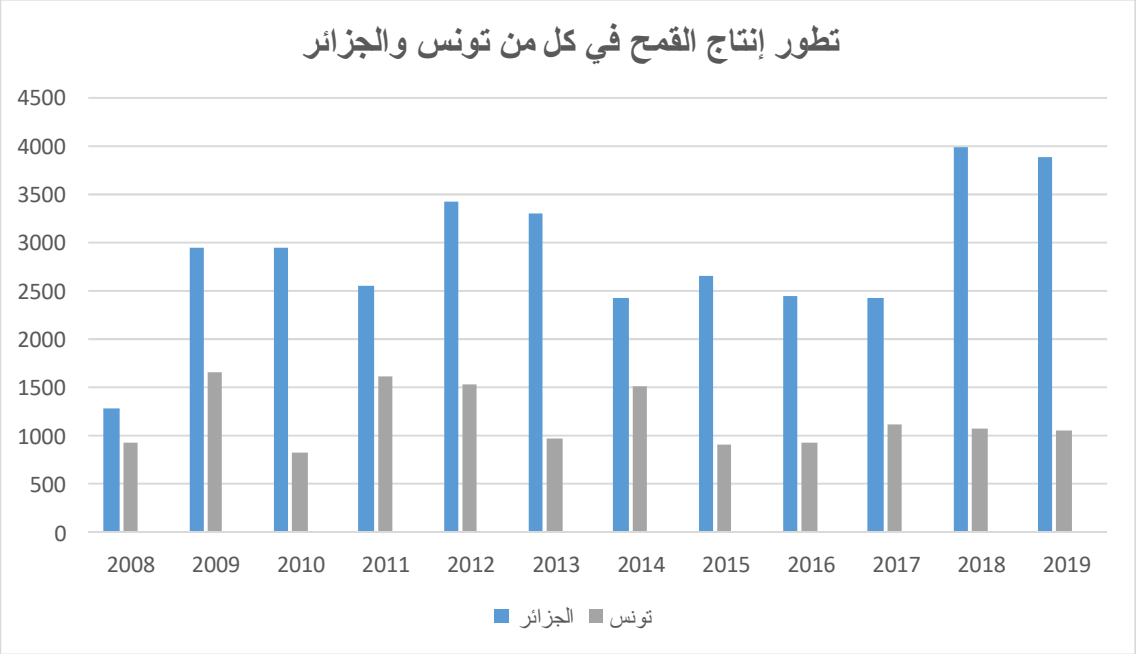

المصدر: مخرجات برنامج Excl بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

بصفة عامة فان إنتاج القمح في الجزائر عرف تذبذبا من سنة لأخرى، ويمكن إرجاع أسباب الارتفاع إلى: (حنان، بدون ذكر سنة النشر، صفحة 133)

- الجهود المبذولة من الجهاز الفني والاقتصادي الوطني.
- العوامل الطبيعية وبالأخص الأمطار وكمياتها الموسمية الكافية مع التوزيع المنتظم.
- كما لعبت الإمكانيات المسخرة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لقطاع الحبوب دورا هاما.
- كما تبنت سياسة دعم المزارعين والتقليل من انشغالاتهم وتقديم التسهيلات اللازمة للنهوض بهذا القطاع الحيوي.

في حين عرف إنتاج القمح في تونس ارتفاعا ملحوظ في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 والذي يقدر ب 1653.67 ألف طن وهي أعلى قيمة شهدها خلال فترة الدراسة، أما في سنة 2010 انخفض إلى أدنى قيمة والتي قدرت ب 821.90 ألف طن وذلك لانخفاض مستوى استخدام المدخلات (الأسمدة، المبيدات الأعشاب، البذور المختارة...الخ) وسرعان ما ارتفع في سنة2011 إلى 1605,50 ألف طن وذلك راجع لارتفاع المساحة المخصصة له التي قدرت 3722.20ألف هكتار وفي سنتي 2012 و 2013 انخفض إلى 1523.30 ألف طن و976.00 ألف طن على التوالي، وفي سنة 2014 عاود الارتفاع ليصل إلى 1513.00 ألف طن ولكن في سنتي 2015 –2016 عرف انخفاضا، أما خلال الفترة 2017 –2019

شهد تذبذبا نتيجة تقلص المساحة المخصصة له، ويرجع سبب الارتفاع كذلك إلى العوامل الطبيعية المتمثلة في تزايد كميات الأمطار وكذلك عملت على تأهيل التعاضديات المركزية الناشطة في قطاع الحبوب بوضع برامج عملية تؤمن تنفيذ برامج التأهيل بالتعاون مع ديوان الحبوب وبقية الأطراف المتدخلة في القطاع.

ومن هنا نلاحظ أن إنتاج القمح في الجزائر اكبر من إنتاجه في تونس وهذا يرجع إلى المساحات المخصصة لهذا المنتوج في الجزائر اكبر من المساحات المخصصة في تونس.

المطلب الثاني: تطور إنتاج الشعير

من خلال الجدول الموالي سنبين تطور المساحة والإنتاج من الشعير في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008 –2019:

جدول يمثل تطور المساحة والإنتاج من الشعير في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008 –2019

الوحدة: (المساحة: ألف هكتار / الإنتاج: ألف طن)

السنوات	الجزائر		تونس	
	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة
2008	387.30	435.96	253.90	540.70
2009	2203.36	1275.62	854.95	576.22
2010	1503.90	1018.79	236.90	508.66
2011	1104.21	852.38	680.80	560.76
2012	1591.72	1030.48	723.60	585.00
2013	1498.64	897.72	289.00	250.00
2014	939.40	791,84	772.50	575.00
2015	1030.56	802.34	359.24	513.20
2016	919.91	1236.20	361.21	516.42
2017	969.70	1303.13	499.59	555.01
2018	1957.327	1080.25	315.63	524.611
2019	1647.75	1133.01	465.39	546.22

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول رقم (3–12) نلاحظ أن إنتاج الشعير في الجزائر عرف ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2008–2009 حيث ارتفع من القيمة 387.30 ألف طن إلى 2203.36 ألف طن، وهي

أعلى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة، أما في سنتي 2010 –2011 انخفض الإنتاج مسجلا القيم 1503.9 ألف طن و 1104.21 ألف طن على التوالي، أما خلال الفترة 2012 –2019 عرف تذبذبا بين القيم 939.40 ألف طن و 1957.70 ألف طن ويرجع سبب الارتفاع إلى ارتفاع المخصصات المالية لقطاع الفلاحة في إطار المخطط الخماسي 2010/ 2014 ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وتدعيم آلياتا لإنتاج الشعير وتكثيف التجميع وتحسين تدخلات الديوان الوطني للحبوب.

في حين شهد إنتاج الشعير في تونس سنة 2009 ارتفاعا مسجلا القيمة 854.95 ألف طن مقارنة بسنة 2008 الذي قدرت قيمته ب 253.90 ألف طن أما في سنة 2010 انخفض إلى القيمة 236.90 ألف طن وهي أدنى قيمة خلال فترة الدراسة في المقابل سجل أعلى قيمة مقدرة ب 854.95 ألف طن سنة 2009 أما خلال الفترة 2011 –2019 عرفت تذبذبا بين القيم 289.00 ألف طن و 772.50 ألف طن ويرجع سبب الانخفاض في هذه الفترة إلى تواجد مساحات معتبرة عانت من شح مائي وعدم قيام المنتجين بمجهدات كافية فيما يتعلق بإزالة الأعشاب الضرة، إضافة إلى ذلك إلغاء الدعم لمادة الشعير وهذا الإجراء ادخله مشروع قانون المالية لسنة 2017.

ومن الملاحظ أن إنتاج الشعير في الجزائر اكبر بكثير من إنتاج الشعير في تونس وذلك راجع إلى تخصيص مساحات اكبر للشعير في الجزائر مقارنة بتونس.

والشكل التالي يوضح ذلك:

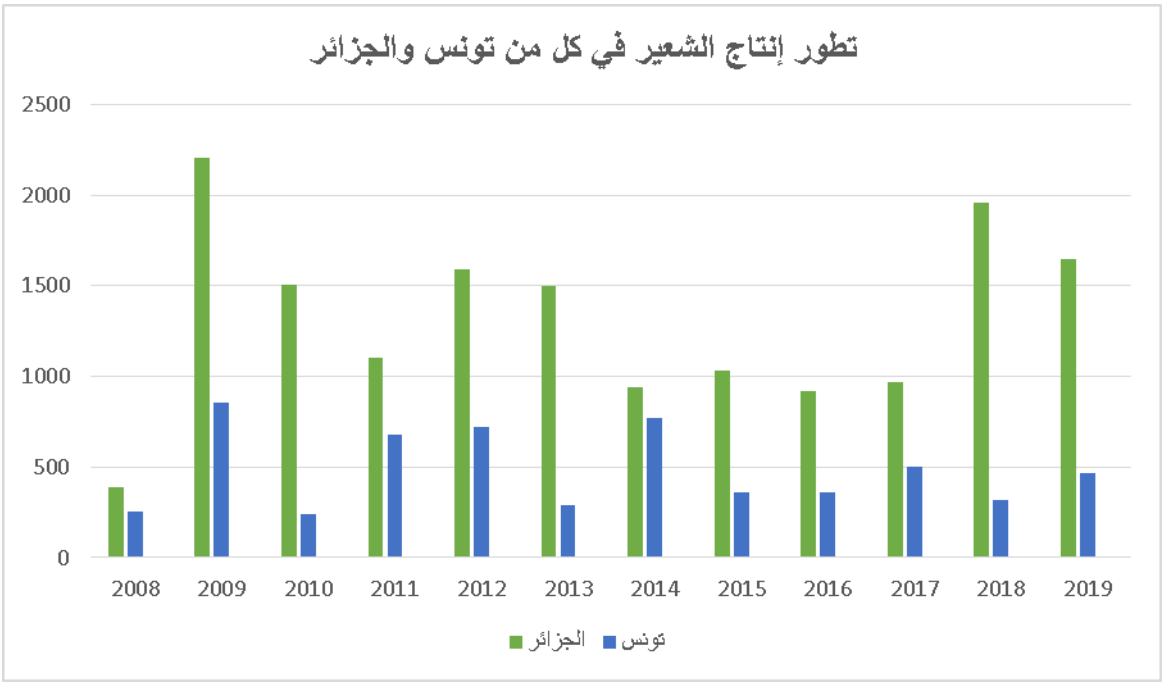

المصدر: مخرجات برنامج Excl بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

المطلب الثالث: تطور إنتاج زيت الزيتون في الجزائر وتونس

من خلال الجدول الموالي سنبين تطور إنتاج زيت الزيتون في الجزائر وتونس خلال الفترة 2017-2019

تطور إنتاج زيت الزيتون في الجزائر وتونس خلال الفترة 2017-2019

الوحدة: ألف طن

السنوات	الجزائر	تونس
2017	82.50	280.00
2018	96.63	278.30
2019	110.76	276.60

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-13) أن إنتاج زيت الزيتون في الجزائر عرف ارتفاعا مستمرا طوال الفترة 2017-2019 حيث سجل القيم 82.50 ألف طن و 110.76 ألف طن على التوالي، وذلك أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية يشكل ببرامجه التطويرية الإطار العام لمشاريع الاستثمار في قطاع زراعة الزيتون وإنتاج الزيت، وتحويل بعض مناطق زراعة الحبوب إلى حقول من الأشجار المثمرة من بينها الزيتون.

في حين عرف تطور إنتاج زيت الزيتون في تونس انخفاضا مستمرا طوال الفترة 2017-2019 حيث سجل القيم 280.00 ألف طن سنة 2017 و 276.60 ألف طن في سنة 2019.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن إنتاج زيت الزيتون في تونس اكبر بكثير من إنتاجه في الجزائر وذلك راجع إلى أن قطاع زيت الزيتون في تونس حظي بعناية موصولة تجسمت في السياسات والاستراتيجيات التي تم إقرارها لتنميته وذلك بالرفع من المساحات المغروسة زيتونا، كذلك امتلاكها اكبر حقل لأشجار الزيتون،مشروع صندوق تنمية قطاع الزيتون من خلال:

- تمويل التدخلات المباشرة للديوان الوطني للزيت في مجال الحماية الصحية للغرسات عن طريق مداواة الآفات التي تتعرض لها الزياتين.
- تمويل العمليات المدعمة كليا من الصندوق، العمليات المتعلقة بالقروض ومنح الصندوق
- خصوصية تتعلق بالجمع والتقليم والحفظ والعناية الصحية بالزياتين.

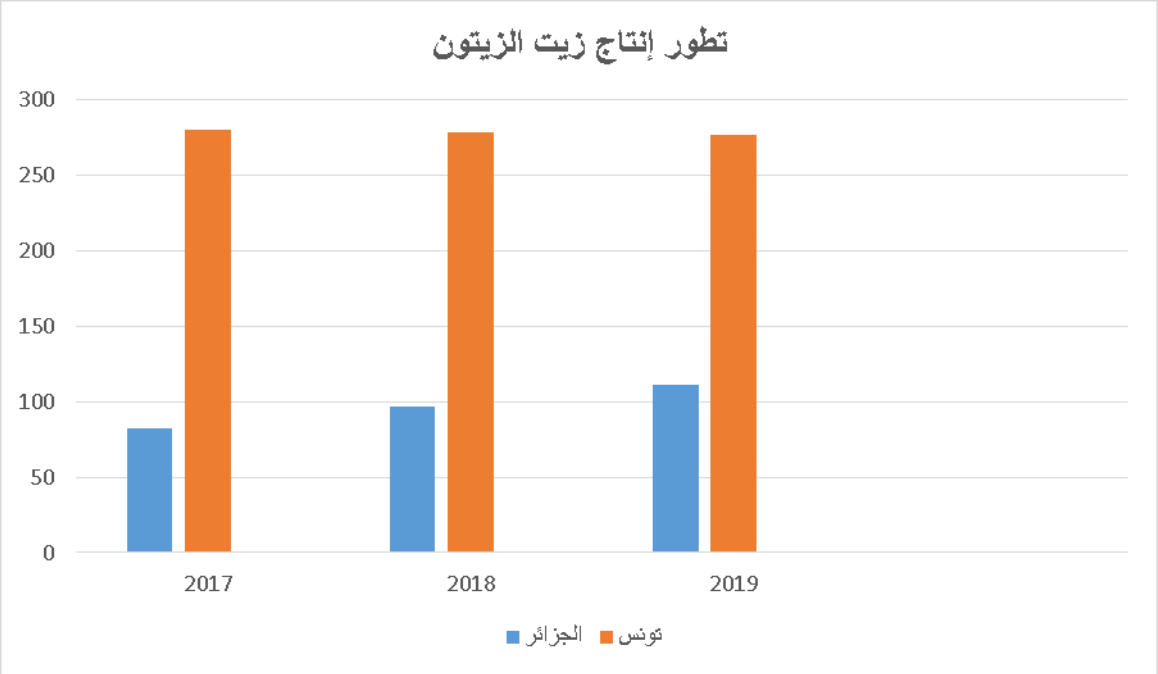

المصدر: مخرجات برنامج Excl بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

المطلب الرابع: تطور إنتاج التمور

من خلال الجدول الموالي سنبين تطور المساحة والإنتاج من التمور في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019 :

جدول يمثل تطور المساحة والإنتاج من التمور في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: (الإنتاج: ألف طن / المساحة: ألف هكتار)

السنوات	الجزائر		تونس	
	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة
2008	552.77	162.03	127.00	39.30

2009	600.70	0.00	162.00	45.90
2010	644.74	0.00	174.00	–
2011	724.89	0.00	180.00	51.00
2012	789.36	0.00	190.00	52.50
2013	848.20	0.00	195.00	7.96
2014	934.38	0.00	199.00	7.74
2015	990.38	51.79	223.00	49.15
2016	1029.60	167.28	242.00	61.24
2017	1058.56	167.66	260.00	64.40
2018	1094.00	168.86	305.00	49.01
2019	1136.03	169.79	288.78	48.41

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول رقم(3-14) يلاحظ أن إنتاج التمور في الجزائر عرف ارتفاعا مستمرا طوال الفترة 2008 -2018 حيث بلغ في سنة 2018 أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة التي قدرت ب 10947.00 ألف طن وذلك راجع لتخصيص مساحة كبيرة قدرت ب 168.86 ألف هكتار بالإضافة إلى اثر تنفيذ برنامج PNDAالذي كان له اثر ايجابي في كل ولايات الوطن بنسب مختلفة بعد القضاء على مرض البيوض ليعيد هذا البرنامج زراعتها من جديد وكذلك نظرا لتوفر الظروف المناخية الملائمة(فرحات، 2012، صفحة 21)، لكن سرعان ما انخفض في سنة 2019 ليصل إلى 1136.00 ألف طن ويعود ذلك إلى عوامل مناخية وآفات تصيب الإنتاج أحيانا، نقص اليد العاملة المؤهلة.

في حين عرف إنتاج التمور في تونس كذلك ارتفاعا مستمرا طوال الفترة 2008-2018 ليصل إلى 305.00 ألف طن سنة 2018 وهي أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة ويعود ذلك إلى المساحات المخصصة له، ولكن سرعان ما عاود في الانخفاض سنة 2019 حيث سجل القيمة 288.78 ألف طن ويعود الارتفاع إلى إصدار الأمر حكومي عدد 78 لسنة 2020 مؤرخ في 12 فيفري

2020يتعلق بتنقيح الأمر عدد 723 لسنة 2009المؤرخ في 16مارس 2009 حول ضبط طرق تدخل صندوق النهوض بجودة التمور وطرق تسييره.

ومن هنا نلاحظ أن إنتاج التمور في الجزائر أكبر من إنتاج التمور في تونس وذلك راجع أن الجزائر خصصت مساحة كبيرة للتمور التي بلغت 169.79 ألف هكتار بينما تونس خصصت أكبر مساحة منتوج التمور قدرت ب 64.40 ألف هكتار.

ونبين ذلك من خلال الشكل التالي الذي يمثل تطور إنتاج التمور:

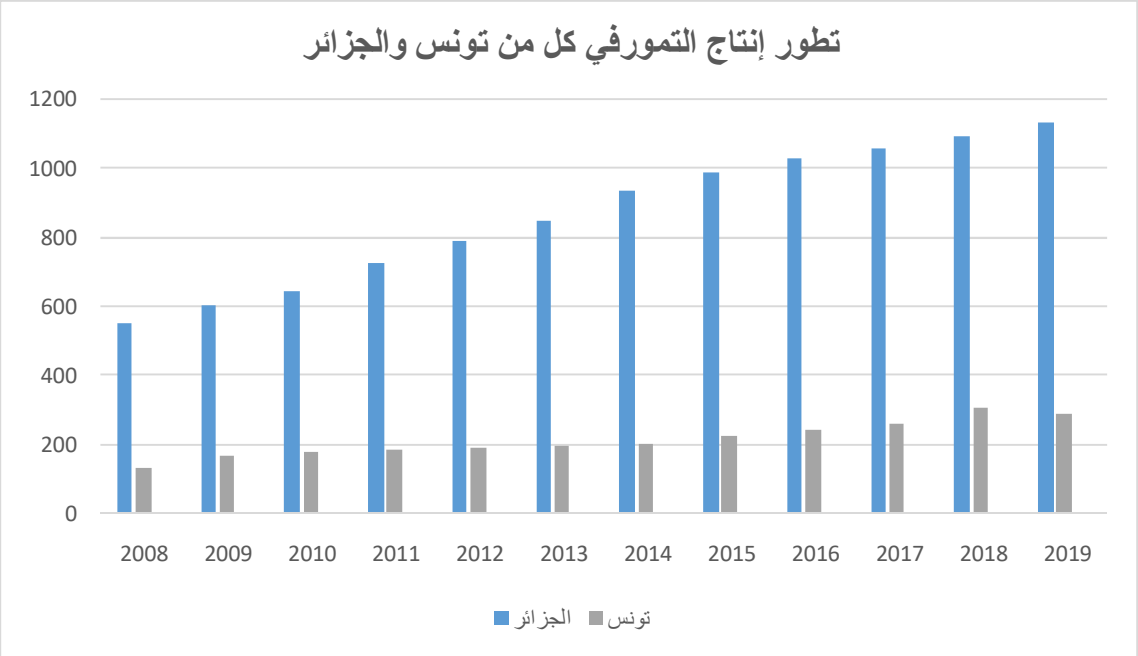

المصدر: مخرجات برنامج Excl بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

المطلب الخامس: تطور الإنتاج السمكي في الجزائر وتونس

من خلال الجدول الموالي سنبين تطور إنتاج الأسماك في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2020:

جدول يمثل تطور إنتاج الأسماك في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2020

الوحدة: ألف طن

السنوات	الجزائر	تونس

2008	168.7	112.5
2009	141.6	108.3
2010	142.81	108.2
2011	154.2	104.5
2012	81.6	102.9
2013	94.2	124.9
2014	_	122.7
2015	100.8	130.3
2016	99.9	133.5
2017	102.4	133.8
2018	105.9	130.9
2019	130.7	136.4
2020	118.07	144.51

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-15) أن إنتاج الأسماك في الجزائر شهد انخفاضا في سنة 2009 مقارنة بالسنة 2008 حيث انخفض من القيمة 168.7 ألف طن إلى القيمة 141.6 ألف طن، ليعاود الارتفاع في سنتي 2010 و2011 مسجلا بذلك القيم 142.8 ألف طن و154.2 ألف طن ويحقق أدنى إنتاج سنة 2012 والمقدر ب 81.6 ألف طن في حين قدر أقصى إنتاج ب 168.7 ألف طن سنة 2008، أما في سنتي 2013 و2015 عاود الارتفاع مسجلا القيمة 100.8 ألف طن سنة 2015، ولكن في سنة 2016 انخفض الإنتاج بشكل طفيف إلى القيمة 99.9 ألف طن ليعاود الارتفاع خلال الفترة 2017-2019 أما في سنة 2020 انخفض الإنتاج إلى القيمة 118.07 ألف طن، ويعود سبب انخفاض الإنتاج إلى امتزاج المياه المالحة بالعذبة، فمثلا تعزى أسباب ضعف الإنتاج السمكي للبحر الأبيض المتوسط إلى قلة خصوبته، كونه شبه مغلق، وتلوث مياهه الناتج عن ممارسات بعض الدول المطلة عليه.

في حين عرفت تونس انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2008–2012، حيث قدر الإنتاج سنة 2008 ب 112.5 ألف طن لينخفض إلى القيمة 102.9 ألف طن سنة 2012، لكن سرعان ما شهد الإنتاج ارتفاعا خلال الفترة 2013–2020 مسجلا أعلى قيمة قدرت ب 144.51 ألف طن سنة 2020 وذلك راجع احتلال تونس مكانا متوسطا على ساحل البحر المتوسط، إلا في سنتي 2014 و2018 التي انخفض فيها الإنتاج بشكل طفيف حيث سجل القيم 122.7 ألف طن و130.9 ألف طن على التوالي ويرجع انخفاض الإنتاج السمكي إلى ضعف الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، ضعف استخدام التقانات المتطورة في الصيد والنقص في العمالة المدربة والمتخصصة وكذلك ضعف البني الأساسية المرتبطة بالصيد وضعف خدمات التسويق (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2020، صفحة 65)

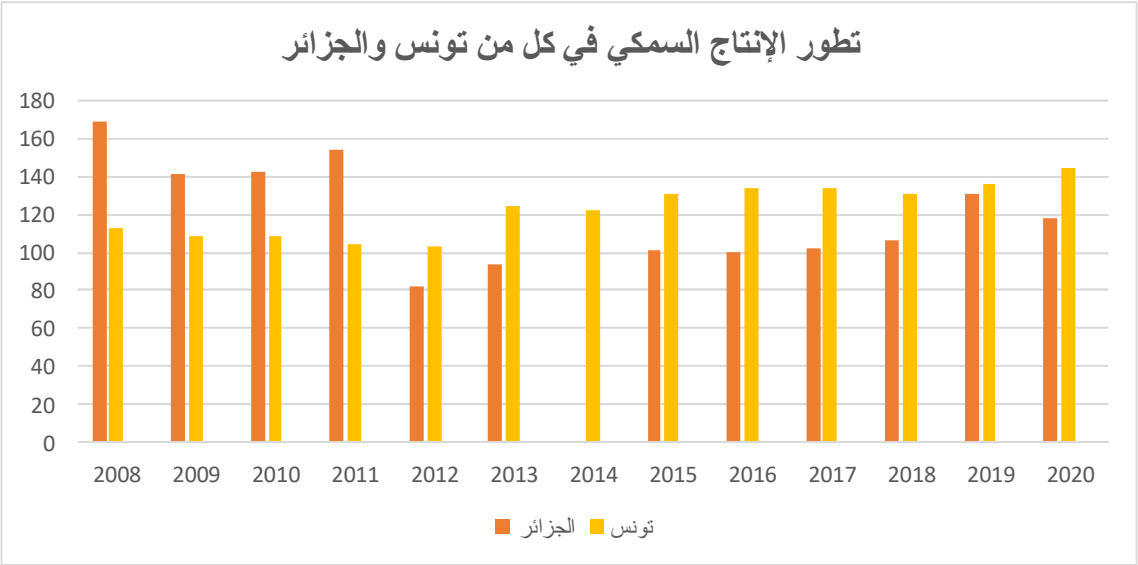

المصدر: مخرجات برنامج Excl بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

المبحث الثالث: تطور حركة التجارة الخارجية من الغذاء في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008–2019

شهدت الجزائر وتونس العديد من التغيرات خلال فترة الدراسة سواء فيما يتعلق بحركة الصادرات والواردات الزراعية وهذا ما سيتم التطرق إليه في ها المبحث كما يلي:

المطلب الأول: تطور حركة التجارة الخارجية من السلع الزراعية والغذائية خلال الفترة 2008-2019

الفرع الأول: تطور صادرات القمح في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019

من خلال الجدول الموالي سنبين تطور صادرات القمح في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019:

جدول يمثل تطور صادرات القمح في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: (الكمية: ألف طن)

السنوات	الجزائر	تونس
2008	_	11.50
2009	_	0.00
2010	0.00	1.65
2011	_	1.65
2012	_	1.65
2013	_	0.05
2014	_	0.00
2015	0.01	0.00
2016	0.00	0.00
2017	0.24	0.00
2018	_	_
2019	_	_
المجموع	0.25	16.50

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-16)أن الكميات المصدرة من القمح في الجزائر ضئيلة جدا طوال فترة الدراسة 2008-2019، وكانت أكبر كمية صدرتها في سنة 2017 قدرت ب 0.24 ألف طن.

في حين عرفت الكميات المصدرة من القمح في تونس بالانخفاض حيث صدرت في سنة 2008 الكمية 11.50 ألف طن، أما في سنة 2009 لم تصدر أي كمية، لكن في الفترة 2015-2017 سجلت كميات ثابتة قدرت ب 1.65 ألف طن.

يلاحظ أن الكميات المصدرة في كلا البلدين ضئيلة جدا وذلك راجع الكميات المنتجة محليا والطلب المحلي عليها.

والشكل الموالي يبين ذلك:

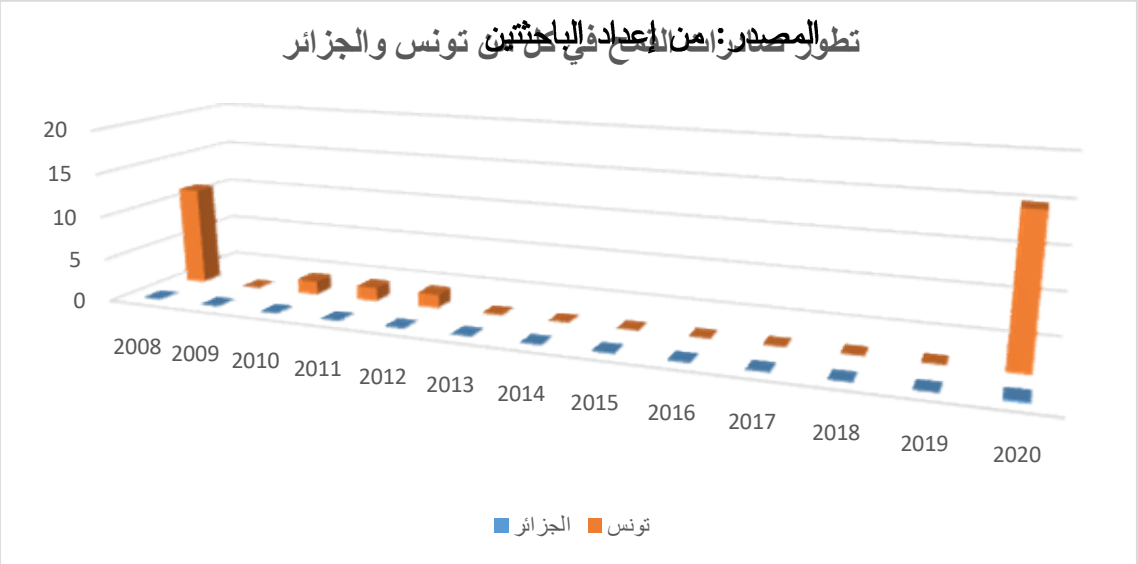

المصدر: من إعداد الباحثتين

المصدر: مخرجات برنامج Excl بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

الفرع الثاني: تطور صادرات الشعير خلال الفترة 2008-2019

من خلال الجدول سنبين تطور صادرات الشعير في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019

تطور صادرات الشعير في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: (الإنتاج: مليون دولار)

السنوات	الجزائر	تونس
2008	_	_
2009	_	_
2010	_	_
2011	_	_
2012	_	_
2013	_	_
2014	_	_
2015	_	_
2016	_	_
2017	0.00	0.00
2018	0.00	0.00
2019	0.00	0.00
المجموع	0.00	0.00

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، والتقرير الاقتصادي العربي الموجد.

من خلال الجدول رقم(3-17) نلاحظ أن صادرات الشعير في كل من الجزائر وتونس سجلت قيم معدومة وذلك خلال فترة الدراسة وذلك راجع إلى عدم وجود فوائض للتصدير من هذا المنتوج.

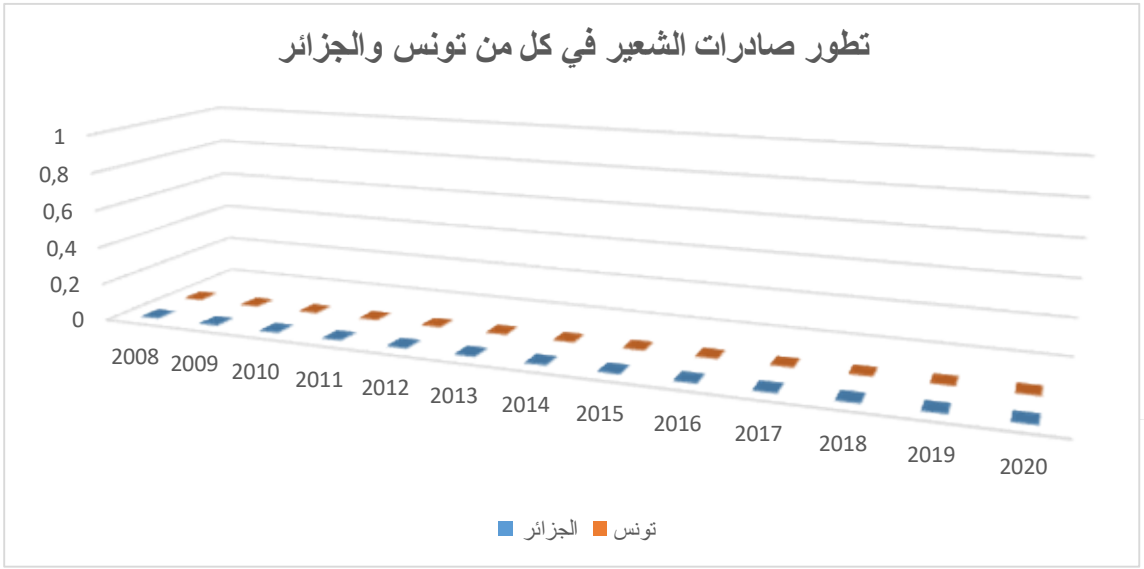

المصدر: مخرجات برنامج Excl بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

الفرع الثالث: تطور صادرات زيت الزيتون خلال الفترة 2008-2019

من خلال الجدول سنبين تطور صادرات زيت الزيتون في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019

جدول يمثل تطور صادرات زيت الزيتون في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: (الإنتاج: مليون دولار)

السنوات	الجزائر	تونس
2008	0.06	169.4
2009	0.02	141.69
2010	0.05	108.77
2011	0.02	108.00
2012	0.05	108.00
2013	0.05	151.03
2014	0.03	93.33
2015	0.00	288.46
2016	0.00	107.96
2017	0.06	95.29
2018	0.08	213.62
2019	0.07	163.42
المجموع	0.44	1820.61

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-18) أن كميات زيت الزيتون المصدرة في الجزائر ضئيلة جدا طوال الفترة 2008-2019 كانت أقصى قيمة سجلت في سنة 2018 والتي قدرت ب 0.08 ألف طن، بالرغم من القدرات الهائلة التي تمتلكها الجزائر وهذا بفضل برنامج التوجيهي الفلاحي والذي كان من أهدافه توسيع مساحة الأراضي الزراعية للزيتون ورغم جودة المنتوج وكمية الإنتاج والموقع الجغرافي إلا أن التصدير من هذا المنتوج لا يزال ضعيفا مقارنة ببعض الدول المجاورة كتونس والمغرب على سبيل المثال.

في حين الكميات المصدرة في تونس عرفت انخفاضا طوال الفترة 2008-2014 سجلت القيم 169.04 ألف طن سنة 2008 والقيمة 93.33 ألف طن سنة 2014 ولكن في سنة 2015 سجلت أقصى قيمة 228.46 ألف طن، أما في الفترة 2016-2018 انخفضت لتسجل القيم 107.96 ألف طن و 163.43 ألف طن على التوالي ويرجع بسبب الارتفاع كميات الإنتاج.

يلاحظ أن تونس تصدر أكبر كميات من زيت الزيتون مقارنة بالجزائر والتي قدرت ب 1820.61 ألف طن أما الجزائر سجلت القيمة 0.44 ألف طن وذلك راجع إلى حجم الإنتاج في تونس اكبر من الجزائر.

ويمكن لنا تفسير ذلك بالشكل الموالي:

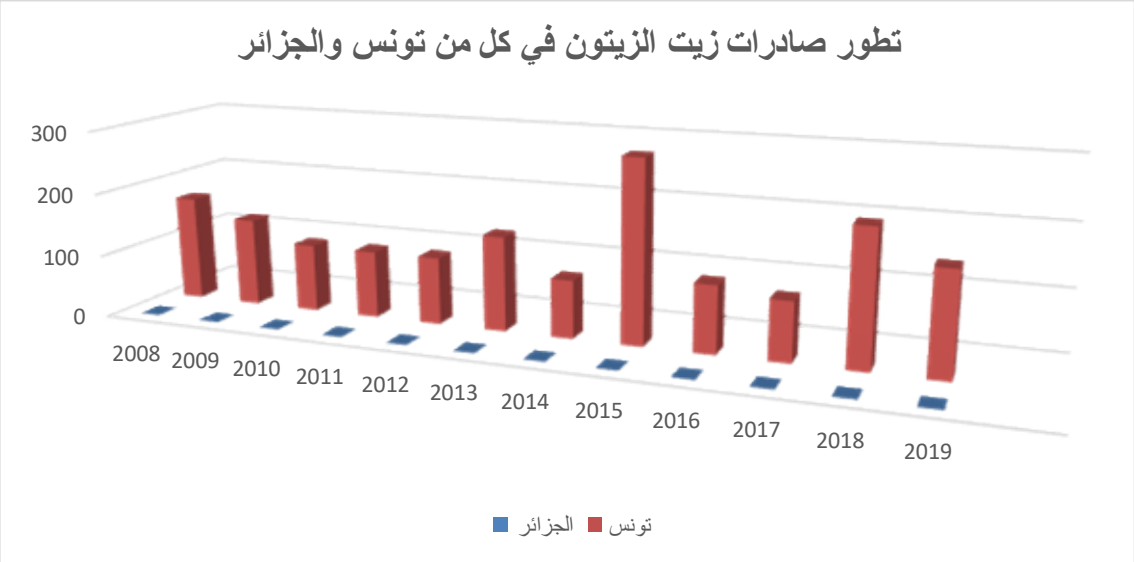

المصدر: مخرجات برنامج Excl بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

الفرع الرابع: تطور صادرات التمور

من خلال الجدول سنبين تطور صادرات التمور في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019

جدول يمثل تطور صادرات التمور في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008- 2019

الوحدة (الإنتاج: مليون دولار)

السنوات	الجزائر	تونس
2008	9.64	69.49
2009	7.23	77.25
2010	7.23	84.28
2011	23.15	86.90
2012	20.44	86.90
2013	14.71	105.80
2014	25.64	87.13
2015	28.48	103.06
2016	28.48	103.06
2017	46.72	104.36
2018	91.72	124.02
2019	120.42	113.89
المجموع	395.38	1059.24

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-19) أن صادرات التمور في الجزائر عرفت انخفاضا خلال الفترة 2008-2010، ولكن سرعان ما ارتفعت في سنة 2011 لتصل إلى القيمة 23.15 ألف طن وذلك راجع إلى اتجاه الجزائر نحو التنويع في هيكل التصدير فكان الاتجاه نحو قطاعات أخرى مثل القطاع الزراعي وبالضبط نحو مادة التمور، ولكن في سنتي 2012-2013 عاودت الانخفاض إلى القيمة 0.44 2ألف

طن و 14.71 ألف طن على التوالي ويمكن أن نفسر الانخفاض إلى جملة من العراقيل نذكر منها ارتفاع تكاليف الإنتاج وخاصة تكلفة اليد العاملة التي ترفع سعر الإنتاج النهائي، العوامل التسويقية مثلا انخفاض كفاءة الأجهزة التسويق في الخارج من حيث الدعاية والترويج وحسن تقديم المنتوج أما العوامل التقنية فتتجلى في نقص الإجراءات البحوث العلمية (ابو بكر و هبول، 2017، صفحة 256)، أما في الفترة 2014-2019 عرفت ارتفاعا مستمرا طوال هذه الفترة لتسجل سنة 2019 أعلى قيمة والتي قدرت ب 120.42 ألف طن، ويرجع سبب الارتفاع إلى إجراءات تشجيع الصادرات الذي قام بها الصندوق الوطني لضبط وتنمية الفلاحة بالمشاركة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة التجارة وتم في هذا الإطار:

- تخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة للتصدير بحوالي 3%.
- منح علاوة لتشجيع تصدير التمور في حدود 5 دينار جزائري لكل كيلوغرام للتمور المفرقة التي خضعت للتطهير والفرز والتعليب والتي تصدر في علب يصل وزنها حتى 12كلغ. بينما تستفيد التمور الموضبة في علب لا يزيد وزنها عن كلغ واحد من علاوة قيمتها 8 دج لكل كيلوغرام مصدر.
- تولى الصندوق الخاص لتطوير الصادرات تشجيع التصدير بمنح تخفيض على تكاليف النقل والشحن الداخلي والخارجي في الموانئ والمطارات الجزائرية تصل إلى 80%.

في حين عرفت صادرت التمور ارتفاعا مستمرا طوال الفترة 2008-2013 حيث ارتفعت 69.49 ألف طن سنة 2008 إلى 105.80 ألف طن سنة 2013، لكن في سنة 2014انخفضت إلى القيمة 87.13 ألف طن، أما في الفترة 2015-2019 عرفت ارتفاعا مستمرا مسجلا القيم 103.6 ألف طن سنة و113.89 ألف طن سنة 2019، وسجلت أقصى قيمة خلال فترة الدراسة وهي 124.02 ألف طن سنة 2018 ويرجع ذلك إلى الارتفاع المسجل في إنتاج التمور بالإضافة إلى الرسوم الجمركية على صادرات تونس تتراوح بين 0%و5%.

ومن الملاحظ أن صادرات التمور في الجزائر اقل بكثير من صادرات التمور في تونس وذلك لقدرة السوق

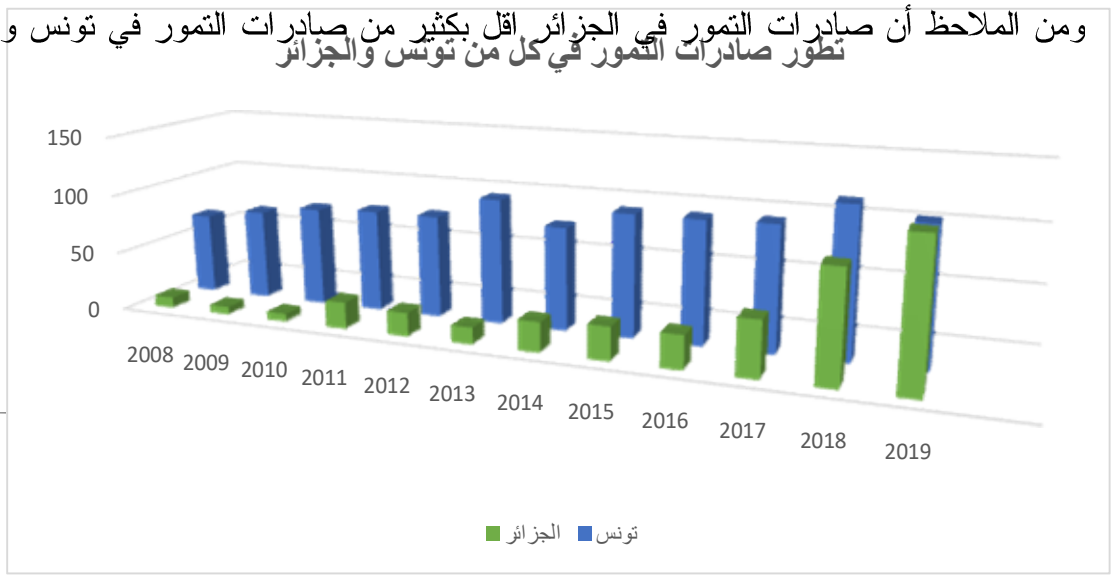

مخرجات برنامج Excl بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

الجزائرية على استيعاب الكميات المنتجة من التمور التي تباع بسعر جيد تعتبر عاملا لا يدفع المصدرين إلى محاولة دخول الأسواق الدولية،بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات المالية والتكنولوجية والبشرية التي تسمح برفع مستوى الإنتاج والحصول على منتوج جيد قابل للمنافسة في الخارج. (مغاري و واخرون، 2018، صفحة 32)

الفرع الخامس: تطور صادرات جملة الأسماك خلال الفترة 2008-2019

من خلال الجدول سنبين تطور صادرات الأسماك في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019

جدول يمثل تطور صادرات الأسماك في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: (الإنتاج: مليون دولار)

السنوات	الجزائر	تونس
2008	3.12	21.64
2009	2.14	19.29
2010	2.14	22.41
2011	1.50	30.52
2012	1.64	17.00
2013	1.23	28.18
2014	1.95	26.65
2015	1.84	15.57
2016	2.86	16.12
2017	5.52	19.19
2018	4.06	20.33

2019	3.90	19.66
المجموع	31.90	256.56

المصدر: من أعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-20) أن كميات الأسماك المصدرة في الجزائر عرفت انخفاض مستمرا طوال الفترة 2008-2015 مسجلا القيم 3.01 ألف طن و 2.86 ألف طن على التوالي، لكن في سنة 2017 ارتفعت لتسجل أقصى قيمة لها خلال فترة الدراسة المقدرة ب 5.52 ألف طن، أما في سنتي 2018-2019 انخفضت لتسجل القيم 4.06 ألف طن و 3.90 ألف طن على التوالي.

في حين عرفت الكميات المصدرة من الأسماك في تونس انخفاضا في الفترة 2008-2009 لكن في سنتي 2010-2011 عاودت الارتفاع لتسجل القيم 22.41 ألف طن و30.52 ألف طن على التوالي ولكن في سنة 2012 انخفضت مسجلة القيمة 17.00 ألف طن وسرعان ما عاودت الارتفاع في سنة 2013 لتسجل القيمة 28.18 ألف طن وهي أقصى قيمة سجلت طوال فترة الدراسة أما في الفترة 2014-2019 عرفت تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع لتسجل القيم 15.57 ألف طن و20.33 ألف طن على التوالي ويرجع سبب ارتفاع صادرات الأسماك إلى المجهودات المقدمة من طرف الدولة والتي تعمل على مزيد من التسهيلات التصدير نحو السوق الأوروبية بتطبيق المعايير الأوروبية المتعلقة بالسلامة الصحية المنتوجات التربية السمكية وتخصص الدولة منحة لفائدة المنتج للأسماك المرباة عند التصدير.

نستنتج أن تونس تصدر كمية كبيرة من جملة الأسماك مقارنة بالجزائر، حيث قدرت كمية الأسماك التي صدرتها تونس ب 256.56 ألف طن أما الجزائر قدرت ب 31.90 ألف طن.

والشكل الموالي يوضح ذلك:

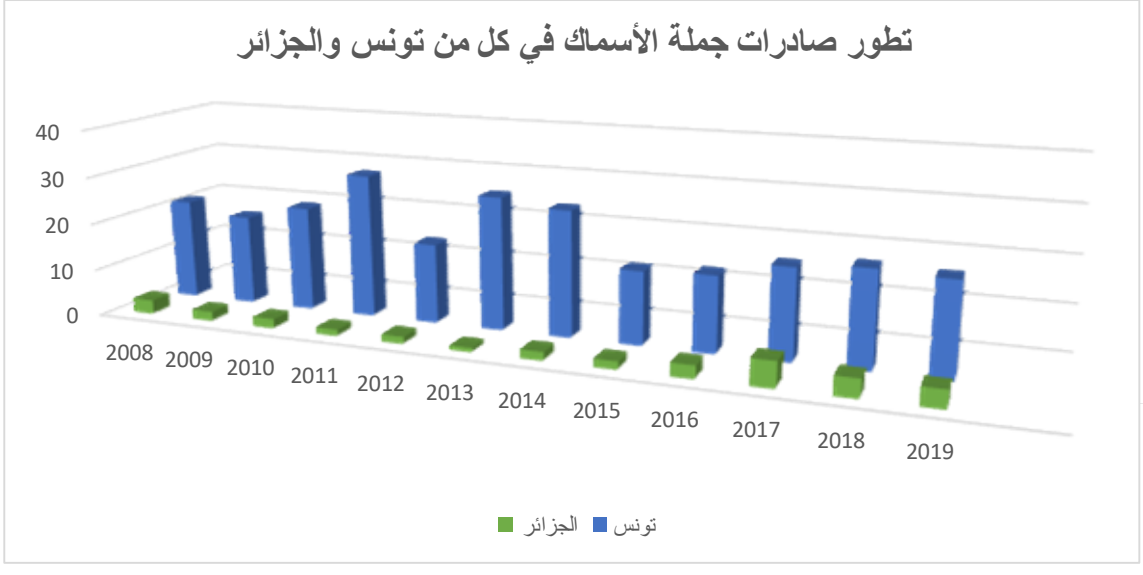

المصدر: مخرجات برنامج Excl بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

المطلب الثاني: تطور واردات الإنتاج النباتي والسمكي لتونس والجزائر خلال الفترة 2008-2019

سنبين في هذا المطلب تطور واردات القمح والشعير والتمور وزيت الزيتون والأسماك خلال الفترة 2008-2019 كما يلي:

الفرع الأول: تطور واردات القمح لتونس والجزائر خلال الفترة 2008-2009

من خلال الجدول سنبين تطور واردات القمح في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019 كما يلي:

جدول يمثل تطور واردات القمح في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: (الكمية: ألف طن)

السنوات	الجزائر	تونس
2008	6351.63	1762.44
2009	5719.73	1232.43
2010	5057.38	1914.66
2011	5057.38	1589.80
2012	6347.23	1587.26
2013	4822.95	1485.64
2014	7417.00	1662.18
2015	4504.85	1983.73
2016	8225.85	2056.82
2017	8079.16	1948.12
2018	6987.30	1982.36
2019	–	–
المجموع	68570.46	19205.44

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول رقم (3-21) يلاحظ أن واردات القمح في الجزائر عرف انخفاض خلال الفترة 2008-2011 من القيمة 6351.63 ألف طن إلى 5057.38 ألف طن، أما خلال الفترة 2012-2018 عرف تذبذب بين الارتفاع والانخفاض بين القيم 4504.85 ألف طن و8225.85 ألف طن، ويمكن تفسير ارتفاع واردات الحبوب إلي زيادة الاستهلاك الوطني (باعتبار مادة القمح مادة استهلاكية أساسية للمستهلك الجزائري بحكم العادات الغذائية) بمعدلات اكبر من كميات الإنتاج الوطني، كما يمكن إرجاع سبب ارتفاع قيمة الواردات إلى ارتفاع أسعارها على مستوى الأسواق الدولية نتيجة عدة عوامل أهمها: التقلبات المناخية التي شهدتها الكثير من الدول المنتجة في السنوات الأخيرة كالجفاف على سبيل المثال.(دحو، 2016/2015، صفحة 240)

في حين تونس عرفت وارداتها تذبذب خلال الفترة 2008-2013 بين القيم 1485.64 ألف طن و 1914.66 ألفطن، أما خلال الفترة 2014-2016 عرفت صادراتها ارتفاعا مستمرا مسجلة أقصى كمية قدرت ب 2056.82 ألف طن في سنة 2016، إما في سنتي 2017 و2018 شهدت الكميات المستورة نحو تونس انخفاض طفيف مقارنة بسنة 2016.

ونفسر ذلك بالشكل الموالي:

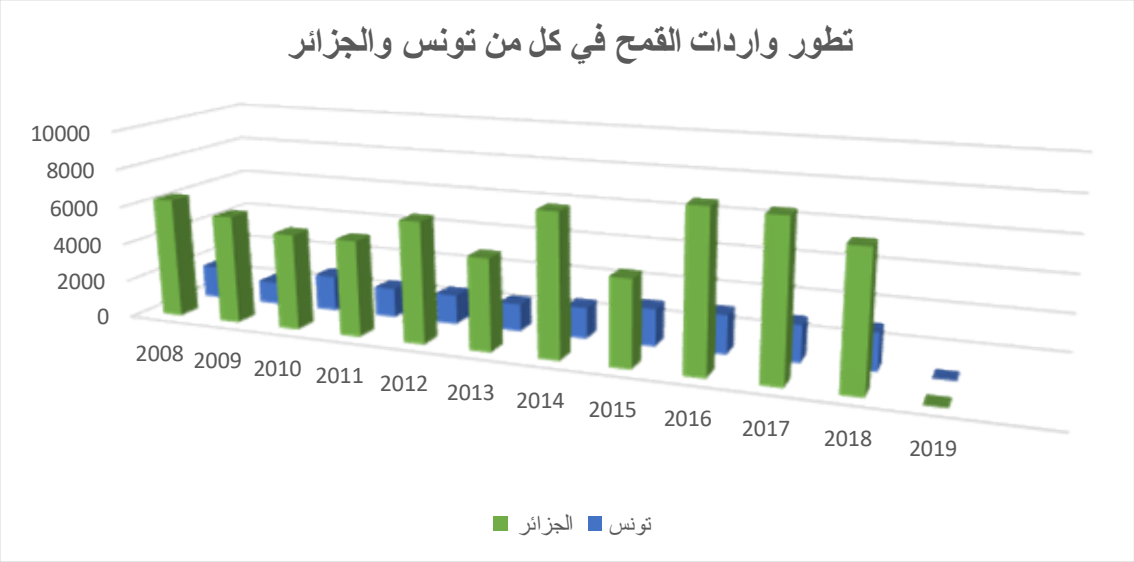

المصدر: مخرجات برنامج Excl بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

الفرع الثاني: تطور واردات الشعير خلال الفترة 2008-2019

من خلال الجدول سنبين تطور واردات الشعير في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019 كما يلي:

جدول يمثل تطور واردات الشعير في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: (الكمية: ألف طن)

السنوات	الجزائر	تونس
2008	291.87	505.88
2009	105.34	65.58
2010	160.00	429.33
2011	160.00	237.50
2012	401.78	362.73
2013	308.28	821.32
2014	770.22	428.62
2015	776.35	556.46
2016	879.22	638.69
2017	541.56	493.34
2018	356.37	646.99
2019	696.14	542.72
المجموع	4803.36	5729.16

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول رقم (3-22) يلاحظ أن واردات الشعير في الجزائر عرف تذبذب خلال الفترة الدراسة حيث قدرت واردات الشعير في سنة 2008 ب 291.87 ألف طن لتنخفض بعدها إلى 105.34 ألف

طن سنة 2009، أما في سنتي 2010 و2011 سجلت استقرار عند القيمة 160.00 ألف طن، أما خلال الفترة 2012-2019 عرف تذبذب بين القيم 308.28 ألف طن و876.22 ألف طن، ويعود سبب ارتفاع قيمة واردات الشعير إلى ارتفاع عدد الماشية في حين أن الإنتاج المحلي من هذا النوع منخفض ويعود ذلك إلى الظروف المناخية التي تميز الجزائر لا تسمح بتطوير هذه الزراعة بسبب الجفاف وكذلك زيادة الطلب المتنامي خاصة في إنتاج الخبز.

في حين سجلت واردات تونس من الشعير سنة 2008 القيمة 505.88 ألف طن لتنخفض مباشرة بشكل كبير في سنة 2009 سجلت القيمة 65.58 ألف طن، أما خلال الفترة 2010-2019 عرف تذبذب بين القيم 821.32 ألف طن و237.50 ألف طن.

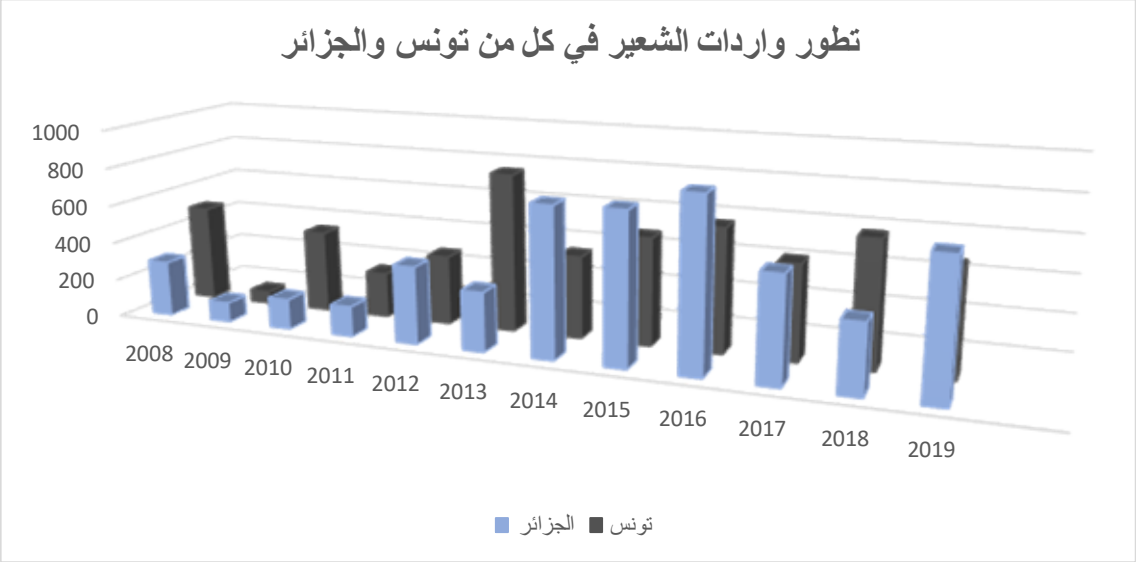

المصدر: مخرجات برنامج Excl بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

الفرع الثالث: تطور واردات زيت الزيتون خلال الفترة 2008-2019

من خلال الجدول الموالي سنبين تطور واردات زيت الزيتون في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019 كما يلي:

جدول يمثل تطور واردات زيت الزيتون في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: ألف طن

السنوات	الجزائر	تونس
2008	0.45	0.59
2009	0.52	0.20
2010	0.16	0.32
2011	0.47	0.32
2012	0.28	0.12
2013	0.19	0.45
2014	0.42	1.20
2015	_	_
2016	_	_
2017	0.24	1.62
2018	0.14	0.24
2019	0.00	1.27
المجموع	2.87	6.33

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول رقم (3-23) يلاحظ أن واردات زيت الزيتون في الجزائر سجلت قيم ضئيلة جدا تتراوح بين 0.16 ألف طن و0.52 ألف طن وذلك طوال فترة الدراسة 2008-2018، أما في سنة 2019 سجلت قيمة معدومة.

في حين سجلت واردات تونس من زيت الزيتون 0.12 ألف طن و 1.62 ألف طن وهي قيم ضئيلة وذلك لتوفر كميات إنتاج وفيرة تلبي الطلب المحلي .

ويرجع الكميات الضئيلة المستوردة إلى توفر الإنتاج المحلي الذي يلبي طلب المستهلك.والشكل الموالي يوضح واردات زيت الزيتون لكل من تونس والجزائر:

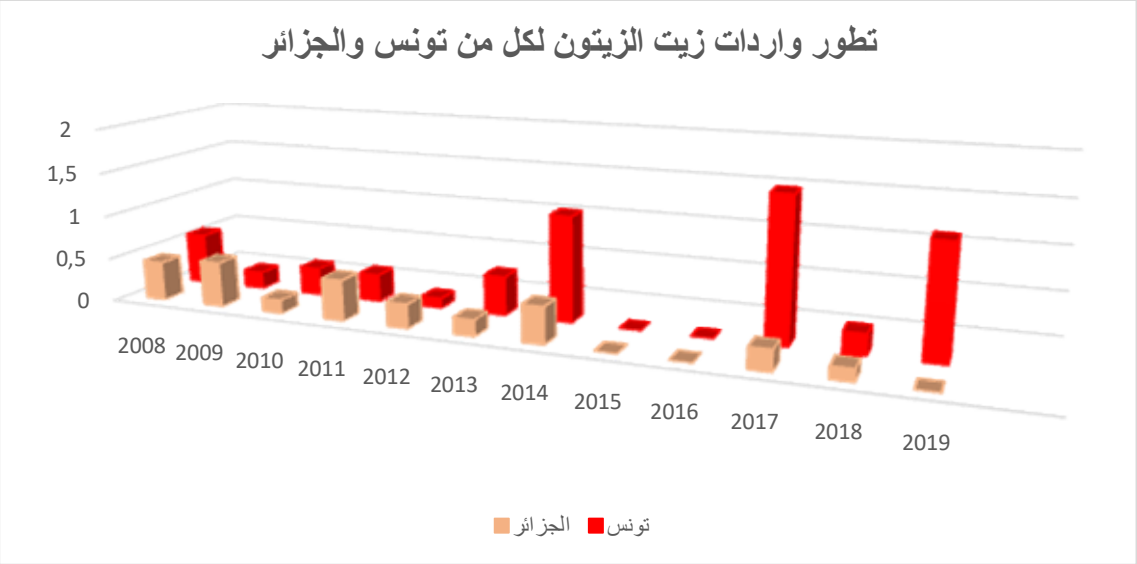

المصدر: مخرجات برنامج Excl بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

الفرع الرابع: تطورات واردات التمور خلال الفترة 2008-2019

من خلال الجدول الموالي سنبين تطور واردات التمور في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019 كما يلي:

جدول يمثل تطور واردات التمور في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: ألف طن

السنوات	الجزائر	تونس
2015	0.01	0.29
2016	0.01	0.68
2017	0.00	0.43
2018	2.23	0.73
2019	0.00	0.54

المجموع	2.25	2.67

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول رقم (3-24) يلاحظ أن واردات التمور في الجزائر سجلت في سنتي 2015و2016 القيمة 0.01 ألف طن، أما في سنتي 2017 و2019 فقد سجلت قيم معدومة، أما في سنة 2018 سجلت القيمة 2.23 لف طن.

كذلك تونس سجلت وارداتها من التمور قيم ضئيلة جدا تتراوح بين القيم 0.29 ألف طن و0.73 ألف طن، ويرجع سبب هذه الكميات الصغيرة وذلك لتعديل السوق. ويلاحظ أن الكميات المستوردة في كل من الجزائر وتونس ضئيلة وذلك راجع إلى الكميات المنتجة والتي تلبي الطلب المحلي.

والشكل الموالي يوضح ذلك:

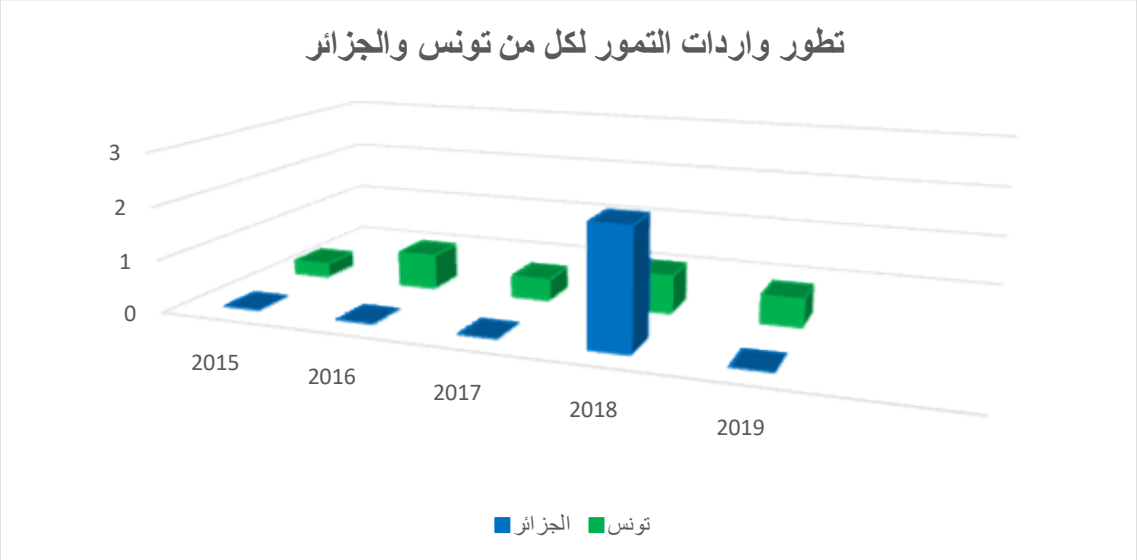

المصدر: مخرجات برنامج Excl بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

الفرع الخامس: تطور واردات جملة الأسماك خلال الفترة 2008-2019

من خلال الجدول سنبين تطور واردات جملة الأسماك في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019 كما يلي:

جدول يمثل تطور واردات جملة الأسماك في الجزائر وتونس خلال الفترة 2008-2019

الوحدة: ألف طن

السنوات	الجزائر	تونس
2008	18.20	46.63
2009	28.15	46.79
2010	25.55	45.58
2011	29.17	45.58
2012	29.33	47.46
2013	24.32	35.71
2014	42.74	38.16
2015	31.76	22.65
2016	42.18	28.28
2017	19.09	44.21
2018	15.17	66.50
2019	_	_
المجموع	305.66	467.55

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول رقم (3-25) يلاحظ أن واردات الأسماك في الجزائر سجلت في سنة 2008 القيمة 18.20 ألف طن لترتفع في سنة 2009 إلى القيمة 28.15 ألف طن، أما في سنة 2010 انخفضت إلى 25.55 ألف طن، لتعاود الارتفاع في سنة 2011 و2012، أما في سنة 2013 انخفض إلى 24.32 ألف طن، أما خلال الفترة 2014_2016 عرف تذبذب بين القيم 31.76 ألف طن و42.74 ألف طن، أما في سنتي 2017و2018 انخفضت الواردات إلى19.09 و15.17 ألف طن على التوالي، ويعود ارتفاع

واردات الجزائر من الأسماك إلى قلة الإنتاج المحلي من جهة ومن اجل تغطية الطلب المتزايد من جهة أخرى.

في حين تونس عرفت وارداتها من الأسماك تذبذب خلال الفترة 2008-2014 بين القيم 35.71 و47.46 ألفطن، أما في سنتي 2015و2016 انخفضت وارداتها إلى 22.65و28.28 ألف طن على التوالي، في حين ارتفعت في سنتي 2017 و2018 مسجلة القيم 44.21 و66.50 ألف طن على التوالي.

والشكل الموالي يوضح ذلك:

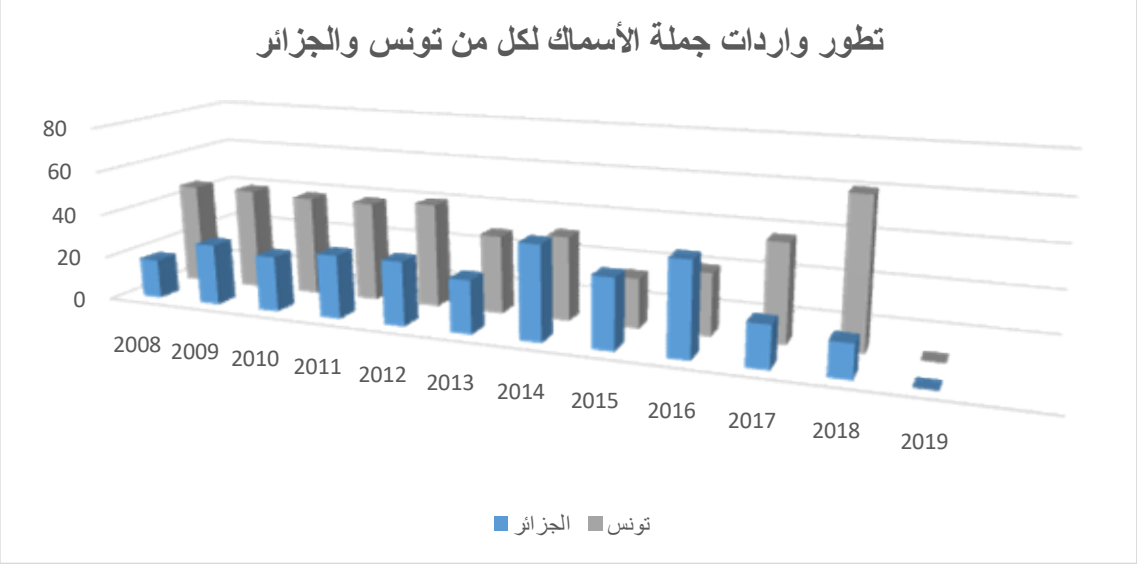

المصدر: مخرجات برنامج Excl بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

المبحث الرابع: المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في الجزائر وتونس

سيتم تناول في هذا المبحث المشاكل المتعلقة بالقطاع الزراعي في كل من الجزائر وتونس كما يلي:

المطلب الأول: المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في الجزائر

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة منها بسبب عدة مشاكل من بينها: (فتحي حسن، 2015_2016، صفحة 39)

1. **مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية:**

- ✓ التقليص ألعمدي من طرف الإنسان وهي تشمل مجموعة أعمال التحريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية.
- ✓ فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية ولعل أهم الأسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية.
- ✓ انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح يؤدي إلى ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة.
- ✓ التصحر تعد هذه الظاهرة خطيرة في الجزائر حيث انه حوالي 82.7% من مساحة الجزائر.

2. **مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية:**

- ✓ نقص العمالة الزراعية المدربة: على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالإعداد المتزايدة السكان إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فان المشروعات الاستثمارية ماعادت تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج.
- ✓ ضعف البرامج التدريبية: لا تخفى على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية مشبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في اغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة.
- ✓ انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي: لا خلاف إن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات.

3. **المشاكل التكنولوجية:**

يعكس تخلف الإنتاجية الزراعية الجزائرية لتخلف المستوى التكنولوجي للإنتاج ،فمازالت الزراعة تعتمد على وسائل غير تقنية بالإضافة إلى عدم شراء التكنولوجية الحديثة للزراعة، ويظهر التخلف بدءا من البذور الغير محسنة والغير ملائمة للبيئة والمشاكل انخفاض المطر، ويمتد التخلف التكنولوجي إلى استخدام الأسمدة ومشاكل الأراضي المالحة ونقص الإرشاد الزراعي في مجال استخدام المعدات السمادية المثلية.

ويرجع عدم التوسع في استخدام الآلات الزراعية إلى صغر الحيازات الزراعية، وبالتالي عدم مقدرة صغار المزارعين اقتناء الآلات خصوصا مع ارتفاع أسعارها. (خزار، 2013/2012، صفحة 72_73)

المطلب الثاني:المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في تونس

يعاني القطاع الزراعي في تونس مجموعة من المعوقات تتمثل في:(التقرير السنوي لأداء مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، 2021، صفحة 36)

- ✓ التفاوت بين الجهات في الموارد المائية السطحية المتاحة: أغلب الموارد المائية السطحية متواجدة بالشمال وأقصى الشمال بينما تشهد بقية الجهات اختلالات في التوازن.
- ✓ ارتفاع ملوحة مياه أحواض بعض السدود.
- ✓ تفشي ظاهرة الحفر العشوائي للآبار خاصة بولايات الوسط بالنسبة للموائد المائية قليلة العمق وبولايات الجنوب بالنسبة للموائد الجوفية غير المتجددة.
- ✓ تقادم آبار الاستغلال العميقة خاصة في الجنوب التونسي وضرورة تعويضها أو إعادة إحيائها.
- ✓ ضعف الموارد المائية المشحونة مقارنة بالطاقة المتوفرة والتي من شأنها أن تساهم في تثمين المياه المعالجة وخزن فائض مياه الفيضانات والحد من التغيرات المناخية.
- ✓ تشعب المسائل العقارية وغياب علامات تحديد ملك الدولة الغابي وما نتج عنه من ّ عمليات التحوز التي عرفتها الغابات التونسية في الفترة الأخيرة والتي تستوجب العمل على الإسراع بإعادة تحديد ملك الدولة الغابي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الأحكام الصادرة بخصوص العقارات المتحوز بها من طرف الخواص.
- ✓ عدم معالجة العديد من وضعيات ّ الأراضي المشجرة بموجب أحكام أوامر تثبيت كثبان الرمال والتي أصبحت خاضعة لنظام الغابات حيث أن تشكيات أصحاب الأراضي في تزايد والعديد من إنجازات الحماية من زحف الرمال .
- ✓ تقلص مساحات المراعي نتيجة استغلالها بالحراثة وزراعة الحبوب أوغراسة الأشجار المثمرة خاصة في السنوات الممطرة.
- ✓ صعوبات مرتبطة بالمناخ وبتدهور نوعية الأرض وقلة الموارد المائية والمسالك الفلاحية التي تعتبر عنصرا هاما لإنجاح عمليات تحسين المراعي.

- ✓ غياب التشجيع فيما يتعلق ببعث مشاريع صغرى فلاحية مندمجة أو غير فلاحية مثل السياحة البيئية عن طريق المبادرات الخاصة وذلك لتخفيف الضغط على الوسط الطبيعي وخاصة منابت الحلفاء.
- ✓ تفاقم مشكلة أراضي الخواص المشجرة من طرف الدولة بعد الثورة حيث كثر طلب إستعادة هذه الأراضي من طرف مالكيها وبالخصوص بعد تضاعف قيمتها العقارية نظرا لتواجدها في أغلب الأحيان محاذية للبحر أو للمناطق العمرانية

بالإضافة إلى ذلك نجد مشاكل أخرى تتمثل في : (منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، 2018، صفحة 55)

- ✓ عدم الاعتراف القانوني والمؤسسي بالفلاحات الصغرى.
- ✓ نظام تصرف عائلي يؤثر سلبيا على أداء المستغلات.
- ✓ ضعف فرص الحصول على قروض بنكية.
- ✓ ارتفاع نسبة المديونية.
- ✓ محدودية رأس المال العقاري(ملكية الأراضي).
- ✓ ضعف مستوى استخدام الآلات وضعف الاستثمار.
- ✓ واقع جغرافي يحد من فرص الوصول إلى الأسواق.
- ✓ تقدم سن الفلاحين وضعف استقطاب القطاع لفئة الشباب.
- ✓ فوارق عميقة بين الجنسين خاصة في علاقة بملكية الأراضي.
- ✓ استعمال المبيدات بشكل غير مؤطر والتأثيرات ذلك على الصحة.
- ✓ ضعف البنية التحتية، ونقص موارد الري.
- ✓ التطبيق السيئ للحزمة الفنية وسوء الممارسات الزراعية لمساحات هامة في الزياتنين.
- ✓ ضعف مستوى الميكنة الزراعية.
- ✓ تدخل محدود على مستوى الوقاية من الأمراض والآفات.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال استعراضنا لهذا الفصل تم استخلاص النتائج التالية:

- تتوافر كل من الجزائر وتونس على موارد طبيعية وبشرية وإنتاج نباتي وسمكي قيم إلا أن الاستغلال الغير امثل لهذه العوامل كان له اثر سابي على أمنها الغذائي.
- اتخذت كل من الجزائر وتونس مجموعة من السياسات الزراعية من اجل ترقية القطاع الزراعي، وقد ساهمت هذه السياسات في تطوير الأنشطة الزراعية وزيادة حجم الاستثمارات الزراعية.
- سجلت الجزائر كميات كبيرة من إنتاج القمح والتمور مقارنة بتونس، وهذه الأخيرة سجلت كميات وفيرة في إنتاج زيت الزيتون والإنتاج السمكي مقارنة بالجزائر.
- عرفت صادرات القمح والشعير قيم شبه معدومة في كلا البلدين، بينما صادرات زيت الزيتون عرفت نتائج مرضية بالنسبة لتونس عكس الجزائر التي تكاد تنعدم.
- شهدت الواردات الغذائية والزراعية في كلا الدولتين تذبذب بين الانخفاض والارتفاع وذلك وفقا لمستويات الإنتاج في كل دولة.
- يعاني القطاع الزراعي في الجزائر وتونس من مشكلات عديدة سواء تعلقت بالموارد الطبيعية أو الميكنة الزراعية أو السياسات المطبقة في كلا الدولتين.

الخاتمة

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الهامة في جميع اقتصاديات الدول، وذلك لما يوفره من مدخلات لبقية القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى انه القطاع الأول المسؤول على توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، وحتى يستطيع أن يحقق ذلك لا بد من استغلال عقلاني وجيد للموارد هذا القطاع .

ولقد حاولنا من خلال هذه المذكرة معالجة مشكلة البحث التي تمحورت في كيفية مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي بصفة عامة والجزائر وتونس بصفة خاصة من خلال مختلف السياسات الزراعية المنتهجة، بالإضافة إلى التطرق إلى المشكلات التي يواجهها هذا القطاع في الدول العربية بصفة عامة والجزائر وتونس بصفة خاصة ومن خلال هذا الموضوع الذي يتضمن ثلاث فصول وبناءا على المشكلة التي طرحناها والفرضيات التي بنياناها توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا:اختبار الفرضيات:

توصلنا من خلال بحثنا إلى نتائج حول الفرضيات التي انطلقنا منها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: إن عجز القطاع الزراعي على توفير المتطلبات الغذائية الرئيسية هو أساس المشكلة الغذائية التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي، حيث توجد علاقة وطيدة بين القطاع الزراعي والأمن الغذائي في كون أن القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي المساهم في تحقيق الأمن الغذائي وبالتالي فان أساس المشكلة الغذائية المرتبطة بعجز هذا القطاع على توفير المتطلبات الغذائية الرئيسية، فالقطاع الزراعي هو المصدر الرئيسي لإنتاج الغذاء بشقيه النباتي والسمكي، والتقليل من التبعية الغذائية للخارج وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: يتسم الإنتاج الزراعي في الوطن العربي بعدم الاستقرار لتقلب العوامل المناخية التي تتمثل في نقص تساقط الأمطار خاصة في المناخ الجاف التي تقل فيه عن 100 ملم سنويا والذي يغطي حوالي 80% من المساحة الإجمالية للدول العربية بالإضافة إلى الحرارة المرتفعة وشدة الجفاف وطول فترته مما يضعف الغطاء النباتي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: تتمثل أسباب فشل السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي إلى سوء التسيير الذي تعاني منه المزارع التي تديرها الدولة، وكذلك التعاونيات الزراعية بالإضافة إلى سياسات السعرية التي كانت على حساب المنتجين مما أدى إلى عدم تمكن إصلاحات من سد الفجوة بين الطلب على الغذاء والمعروض منه وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: تتمثل مشاكل الزراعة في الوطن العربي بصفة عامة وفي الجزائر وتونس بصفة خاصة في نقص القوى العاملة بسبب زيادة الهجرة من الأرياف والقرى الزراعية الأمر الذي أدى إلى تناقص المزارعين والى اتساع أحجام المدن على حساب الأحزمة الخضراء ومن ثم تناقص الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى نقص الكوادر الفنية المدربة وضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي بسبب القصور في مواجهة الاحتياجات التمويلية للقطاع الزراعي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال ما سبق تقديمه في هذا الفصل تم التوصل إلى النتائج التالية :

يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع المعني بتحقيق الأمن الغذائي، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية بزيادة الإنتاجية في الزراعة.

- الأمن الغذائي قضية من القضايا التي تتلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات الاقتصادية والفنية والاجتماعية والسياسية.
- إن الاعتماد على القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي يعد مسالة في غاية الأهمية، خاصة في ظل تقلبات أسعار الغذاء.
- تتسم الزراعة العربية بالتنوع نظرا لتفاوت الموارد والإمكانيات وكذا الخصائص المناخية والأقاليم النباتية، مما يساعد على تنوع الإنتاج، إلا أنها في الوقت ذاته تتصف بالمحدودية في استخدام الموارد والإمكانيات الطبيعية التي يحظى بها هذا القطاع.
- إن السياسات الزراعية العربية لم تحقق أهدافها المسطرة إما لأسباب اقتصادية على رأسها نقص التمويلات اللازمة للمشروعات الزراعية، وتهميش القطاع الزراعي كونه حسب اعتقادهم قطاع غير ربحي، وإما لأسباب أخرى على رأسها غياب إرادة سياسية عربية قوية تهدف أساسا إلى رفع كفاءة هذا القطاع الحساس بهدف تحقيق كفاية الإنتاج وتقليص فاتورة واردات الغذائية.
- تعتبر المنطقة العربية منطقة عجزي غذائي دائم يدفع بأقطار الوطن العربي إلى التبعية الغذائية الدائمة للأسواق الخارجية مما يعني زيادة الأعباء المالية في الميزانية وإعاقة مسير التطور والتنمية والالتفات إلى ضرورة توفير الغذاء تحت أي ظرف وثمن.

- يعاني القطاع الزراعي من العديد من المشاكل سواء من حيث الاستخدام الضعيف لتقانات والميكنة الزراعية الحديثة والموارد المتاحة، أو من حيث عدم توفر اليد العامل ذات الكفاءة العالية مما ساهم بالسلب في تحقيق الأمن الغذائي العربي.
- تتوافر كل من الجزائر وتونس على موارد طبيعية وبشرية وإنتاج نباتي وسمكي قيم إلا أن الاستغلال الغير امثل لهذه العوامل كان له اثر سابي على أمنها الغذائي.
- اتخذت كل من الجزائر وتونس مجموعة من السياسات الزراعية من اجل ترقية القطاع الزراعي، وقد ساهمت هذه السياسات في تطوير الأنشطة الزراعية وزيادة حجم الاستثمارات الزراعية.
- سجلت الجزائر كميات كبيرة من إنتاج القمح والتمور مقارنة بتونس، وهذه الأخيرة سجلت كميات وفيرة في إنتاج زيت الزيتون والإنتاج السمكي مقارنة بالجزائر.
- عرفت صادرات القمح والشعير قيم شبه معدومة في كلا البلدين، بينما صادرات زيت الزيتون عرفت نتائج مرضية بالنسبة لتونس عكس الجزائر التي تكاد تنعدم.
- شهدت الواردات الغذائية والزراعية في كلا الدولتين تذبذب بين الانخفاض والارتفاع وذلك وفقا لمستويات الإنتاج في كل دولة.
- يعاني القطاع الزراعي في الجزائر وتونس من مشكلات عديدة سواء تعلقت بالموارد الطبيعية أو الميكنة الزراعية أو السياسات المطبقة في كلا الدولتين.

ثالثا: التوصيات والمقترحات

بالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها ومن خلال هذه الدراسة، يمكن وضع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات كالتالي:

- العمل على تنمية الموارد الزراعية وترشيد استخدامها والعمل على توجيهها بكيفية سليمة، وذلك من اجل رفع الإنتاجية الزراعية وتحسين معدلات الاكتفاء الذاتي خاصة السلع الإستراتيجية.
- استخدام التقنيات الزراعية الملائمة التي تتناسب مع البيئة المحلية، لتطوير زراعة المحاصيل الرئيسية من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج والارتقاء بجودة المنتج الزراعي.
- الاهتمام بالبحث العلمي في المجال الزراعي، والاعتماد على تقنيات الري الحديثة.
- يجب على الدول العربية وضع القطاع الزراعي ضمن الاستراتيجيات التنمية العملاقة كما هو الشأن لقطاعي السلع الأولية والخدمات، وتدعيمه بكل الوسائل المادية والبشرية والمحافظة على الموارد

الطبيعية والتي من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية عن طريق إدخال عنصر البحث والتطوير في المجال الزراعي، والاستخدام الأمثل للتقنية الحديثة.

- يجب على الدول العربية إتباع أسس سليمة ووضع سياسات زراعية إستراتيجية دقيقة ومحددة وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها تحسين أمنها الغذائي والمساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج الإطار النفطي.
- إقامة تكتل اقتصادي عربي للارتقاء بالاقتصاد العربي والمحافظة على مصالح الأقطار العربية في ضوء التكتلات العالمية. وهذا يتطلب تعزيز التكامل العربي وخلق سوق عربية مشتركة وتفعيل المنطقة التجارية العربية الكبرى عن طريق تذليل العقبات التي تعترض سبيلها.

رابعا: أفاق الدراسة

على الرغم مما تقدم من خلال هذه الدراسة فانه لم يتم الإلمام بجميع جوانب الموضوع، لذلك نقدم بعض التساؤلات التي يمكن أن تكون محلا للمعالجة في دراسات مستقبلية:

- **استشراف قطاع الزراعة في الوطن العربي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي العربي لعام 2030.**
- **سبل تعزيز الأمن الغذائي في الوطن العربي في ظل التقلبات التي تشهدها الساحة الدولية.**
- **الزراعة العضوية ودورها في تعزيز الأمن الغذائي العربي.**
- **دور الكفاءة الاستخدامية للموارد الطبيعية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي.**

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. أحمد فريد مصطفى. (2006). الموارد الاقتصادية. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة .
2. أحمد محمد علي شعبان. (2015). علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية من منظور اسلامي . الاسكندرية : دار التعليم الجامعي .
3. احمد هارون على. (2000). جغرافية الزراعة . القاهرة : دار الفكر العربي .
4. السيد أحمد السريتي. (2011). الموارد الاقتصادية. الاسكندرية : مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع .
5. القاسم صبحي. (2010). واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله. الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع.
6. أمال عبد الله فوزي. (2017). الأمن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء. الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع.
7. حسن سليمان زكي. (2019). المحاسبة في المنشات الزراعية. دمشق: دار الإعصار للنشر والتوزيع.
8. سالم توفيق النجفي. (2013). سياسات الأمن الغذائي العربي حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير (رؤية للمستقبل). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
9. سهير إبراهيم الشوملي. (2017). فلسطين: دار الإعصار العلمي.
10. سهير إبراهيم الشوملي. (2019). عمان: دار الإعصار العلمي.
11. شلاش عنبر إبراهيم. (2012). التسويق الزراعي. عمان ، الأردن، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة البتراء: دار الثقافة للنشر والتوزيع .
12. صبري فارس الهيتي. (2015). التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
13. عادل يوسف عوض، و واخرون. (2011). الاقتصاد الزراعي. الإسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع.
14. كامل محمد المغربي. (2001). الادارة والبيئة والسياسة العامة. عمان: الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع .
15. مالكولم جبلز، و واخرون. (1995). اقتصاديات التنمية . السعودية: دار المريخ للنشر.

16. مجيد السمرائي. (2013). الجغرافيا ودراستها التطبيقية والاقتصادية . عمان : دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع .

17. محمد السيد عبد السلام. (1998). الأمن الغذائي للوطن العربي . الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

18. محمد علي احمد شريف. (2014). دور الاقتصاد الاخضر في التنمية المستدامة في الوطن العربي. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية.

19. محمد علي حزام غالب المقبلي. (2012). سياسات برامج الاصلاحات الاقتصادية واثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية. بدون ذكر البلد: دار غيداء للنشر والتوزيع .

20. محمود حسن حسنى. (بلا تاريخ). السياسة الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية و أثرها على التجارة الدولية.

21. معن خالد القضاة. (2011). الأمن الاقتصادي من منظور اسلامي . الأردن: دار الكتب الحديث.

22. وائل إبراهيم الفاعوري، و محمد عطوة الهاروت. (2003). البيئة حمايتها وصيانتها. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

23. وصفي عبد الرحمن احمد النعسة. (2011). الادارة التسويقية السكانية. عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

24. وصفي عبد الرحمن احمد النعسة. (2011). الادارة التسويقية السكانية. عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

25. يونس إبراهيم احمد مزيد. (2009). البيئة في الاسلام. دار الحامد.

26. حسن محمد عبد الله أبو شويمة. (2016). الأمن الاقتصادي في الشريعة الاسلامية دراسة تاصيلية . عمان : دار النفاس.

27. قاسم الدويكات. (1432ه). جغرافية الوطن العربي . بدون ذكر بلد النشر.

❖ **أطروحة دكتوراه**

28. سالم سليماني. (2020/2019). السيادة والأمن الغذائي (نموذج الجزائر). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه . الجلفة، جامعة زيان عاشور كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم الحقوق.

29. عدة عابد. (2018/2017). سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990 _2016 دراسة حالة ولاية التيارت. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.قسم العلوم الاقتصادية.

30. فوزية غربي. (2008/2007). الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية. أطروحة دكتوراه ، 74. قسنطينة، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة منتوري قسنطينة.

31. محمد غردي. (2012/2011). القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. أطروحة دكتوراه،الجزائر ،جامعة الجزائر _3_، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية: قسم العلوم الاقتصادية

32. مونيرة سعيج. (2020/2019). إستراتيجية تفعيل الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي دراسة تحليلية استشرافية لحالة الجزائر. أطروحة دكتوراه . البليدة، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف : جامعة لونيسي علي _البليدة 02_.

33. فاتح حركاتي. (2017_2018). تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها. بسكرة، جامعة محمد خيضر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير :قسم العلوم الاقتصادية.

34. فريدة بن عياد. (2018_2019). حدود وإمكانية تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي دراسة تحليلة لحالة بعض البلدان مع التركيز على حالة الجزائر. أطروحة شهادة الدكتوراه. المدية، جامعة يحي فارس بالمدية.كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم التجارية

❖ **رسائل الماجستير**

35. بلال خزار. (2013/2012). السياسات الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر . رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير. باتنة ،جامعة باتنة:كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

36. عبد الحفيظ كينة. (2013/2012). مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر . مذكرة ماجستير، الجزائر، جامعة الجزائر 3.كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية .

37. علي ربوح. (2012/2011). الزراعة ودورها في الاقتصاد الوطني وعلاقتها بالبيئة. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، الجزائر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.

38. عياش خديجة. (2011/2010). سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000_2007). رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر. الجزائر، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام :قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .

39. نور الهدى بوغدة. (2015/2014). دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي _حالة الجزائر _. مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير. سطيف، جامعة فرحات عباس، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.

40. ياسمينة زرنوح. (2005 /2006). إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر.

41. رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير .

42. دبار حمزة. (2012_2013). انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي الوطني _دراسة تحليلية وفق نموذج .(SWOT) ،بسكرة،جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية.

❖ **المجلات**

43. أحمد دبيش. (30 12, 2021). الأمن الغذائي العالمي _تحد ورهان . مجلة أبعاد اقتصادية ،

44. آسية لعساس. (12, 2021). تبني السياسات الزراعية المالية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية عرض التجربة الجزائرية خلال الفترة الممتدة مابين 2000_2017. مجلة المنهل الاقتصادي.

45. أمال بوبكير. (30 07, 2021). قياس الأمن الغذائي المستدام في الوسط الفلاحي _دراسة ميدانية على عينة من أصحاب المستثمرات الفلاحية في الجزائر. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة.

46. ثامر البكري. (2016, 2015). إنتاج وتسويق الحبوب وأثرهما على تحقيق استدامة الأمن الغذائي _دراسة وصفية لمحصول القمح في العراق _. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية .

47. رزيقة غراب. (2015). إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر : واقع و أفاق. مجلة العلوم الاقتصادية والتسير والعلوم التجارية .

48. سامر محمد ضرار فخري، و واخرون. (30 06, 2021). قياس وتحليل مشكلة الأمن الغذائي في العراق للمدة (1990_2018). مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية .

49. علي مكيد، و فريد بن عياد. (2017). وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية للمتاح من الإنتاج خلال الفترة الممتدة (2002_2013). مجلة العلوم الاقتصادية والتسير والعلوم التجارية.

50. محمد عبد الله حسون. (2008). الظروف البيئية المؤثرة في نشأة الزراعة وتطور أدواتها ووسائلها في وادي الرافيدين (دراسة في الجغرافيا التاريخية والاقتصادية). مجلة الفتح.

51. محمود حسن حسنى. (بدون ذكر السنة). السياسة الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية و أثرها على التجارة الدولية. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط.

52. مراد كريمة. (2021). أليات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (2000_2016). مجلة المنهل الاقتصادي.

53. ناصر مراد. (05 12, 2010). سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية _ حالة الجزائر _. مجلة جديد الاقتصاد.

54. هبة ياسف. (2021). تفكيك إطار الإجماع حول مفهوم الأمن الغذائي لمناقشة الحالة الإستراتيجية الزراعية للجزائر في الخكاب الإعلامي. المجلة الدولية للدراسات الأدبية والإنسانية.

55. فاتح حركاتي. (2016). السياسات الزراعية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية.

56. فاتح حركاتي. (2017). السياسات الزراعية العربية و دورها في تحقيق الأمن الغذائي. مجلة العلوم الإنسانية.

57. فريد بن عبد، عبد القادر مطاي و محمد صلاح. (بلا تاريخ). الأمن الغذائي في الوطن العربي دراسة تحليلية للواقع ونظرة استشرافية للحلول. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية.

58. قاشي يوسف، و مداحي محمد. (بلا تاريخ). متطلبات الصناعة الزراعية في ظل إستراتيجية تنويع الاقتصادي في الجزائر "إنتاج التمور بالجزائر نموذجا ". مجلة البديل الاقتصادي.

❖ **التقارير**

59. تقرير منظمة الأغذية والزراعة. (2007). الزراعة والبيئة. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

60. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013. (2013). القطاع الزراعة والمياه.الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

61. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 .(2010). قطاع الزراعة . الإمارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي .

62. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019 . (2019). قطاع الزراعة . الإمارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي.

63. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2020 . (2020). قطاع الزراعة . الإمارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي.

64. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011. (2011). القطاع الزراعة والمياه. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

65. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012. (2012). القطاع الزراعة والمياه. السعودية : صندوق النقد الدولي.

66. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014. (2014). القطاع الزراعة والمياه. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

67. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015. (2015). القطاع الزراعة والمياه. الإمارات العربية الموحدة: صندوق النقد العربي.

68. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016. (2016). القطاع الزراعة والمياه. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

69. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2018. (2018). القطاع الزراعة والمياه. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

70. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019. (2019). القطاع الزراعة والمياه. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

71. تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2019). أوضاع الأمن الغذائي العربي. جامعة الدول العربية.

72. تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2020). أوضاع الأمن الغذائي العربي. جامعة الدول العربية.

❖ **إصدارات وزارات الزراعة:**

73. وليد عساف. (2016/2014). إستراتيجية القطاع الزراعي "صمود وتنمية".. فلسطين، وزارة الزراعة.

74. .(2018)دليل المستثمر في القطاع الفلاحي المغربي. المملكة المغربية : وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية.

75. محمد علي محمد. (2006). لمحة عن تجارب زيت الزيتون في سوريا. ايطاليا: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المركز الوطني للسياسات الزراعية.

❖ **المطبوعات الجامعية**

76. عمر حميد مجيد محمد. (2021/2020). محاضرات مادة الاقتصاد الزراعي . محاضرة. بدون ذكر البلد، قسم الاقتصاد.

77. فاطمة رحال. (2021). القطاع الزراعي واستشرافه. محاضرات في الاستشراف الاقتصادي الدولي. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

فهرس المحتويات

الإهداء	I
الشكر والعرفان	II
ملخص الدراسة	III
فهرس الجداول والأشكال	IV
المقدمة	أ
الفصل الأول: أساسيات حول القطاع الزراعي والأمن الغذائي	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم أساسية في القطاع الزراعي	3
المطلب الأول: ماهية النشاط الزراعي	3
الفرع الأول: نشأة النشاط الزراعي	3
الفرع الثاني:تعريف الزراعة	4
الفرع الثالث: الخصائص الاقتصادية للزراعة المعاصرة	4
الفرع الرابع: فروع النشاط الزراعي	6
المطلب الثاني: الزراعة والبيئة	7
الفرع الأول: أنواع الزراعة	7
الفرع الثاني:علاقة الزراعة بالبيئة	9
الفرع الثالث: اثأر الزراعة على البيئة	9
المطلب الثالث: بيئة القطاع الزراعي وخصائصه	10
الفرع الأول: خصائص القطاع الزراعي	10

الفرع الثاني: أهمية القطاع الزراعي	10
الفرع الثالث: بيئة القطاع الزراعي	12
المبحث الثاني: أساسيات حول السياسة الزراعية والتنمية الزراعية	13
المطلب الأول: السياسة الزراعية	13
الفرع الأول: تعريف السياسة الزراعية	14
الفرع الثاني: مراحل السياسة الزراعية	14
الفرع الثالث: أنواع السياسات الزراعية	14
الفرع الرابع: أهداف السياسة الزراعية	16
المطلب الثاني: التنمية الزراعية	17
الفرع الأول: مفهوم التنمية الزراعية	17
الفرع الثاني: المتطلبات الأساسية للتنمية الزراعية	17
الفرع الثالث: دور الزراعة في التنمية الاقتصادية	18
المطلب الثالث: العلاقة بين التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام	18
المبحث الثالث: مدخل عام حول الأمن الغذائي	19
المطلب الأول: مفاهيم اساسية للأمن الغذائي	19
الفرع الأول: تعريف الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به	19
الفرع الثاني: خصائص الأمن الغذائي	21
الفرع الثالث: أنواع الأمن الغذائي	21
الفرع الرابع: أركان الأمن الغذائي	22
المطلب الثاني: سياسات وإجراءات الأمن الغذائي	22

الفرع الأول: مستويات وأبعاد الأمن الغذائي	22
الفرع الثاني: عوامل ومؤشرات الأمن الغذائي	25
الفرع الثالث: سياسات الأمن الغذائي	27
المطلب الثالث: علاقة القطاع الزراعي بالأمن الغذائي	29
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني: القطاع الزراعي ومقومات الأمن الغذائي في الوطن العربي	
تمهيد	31
المبحث الأول: الجغرافيا الزراعية في الوطن العربي	32
المطلب الأول: موقع الوطن العربي	32
المطلب الثاني: الخصائص البيئية في الدول العربية	32
المطلب الثالث: المقومات الطبيعية والبشرية للوطن العربي	33
الفرع الأول: الأراضي الزراعية	33
الفرع الثاني: الغابات	34
الفرع الثالث: المراعي الطبيعية	34
الفرع الرابع: حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي العربي	35
المطلب الرابع: السياسات الزراعية في الوطن العربي	35
المبحث الثاني: الإنتاج النباتي والحيواني في الوطن العربي خلال الفترة 2008_2019	38
المطلب الأول: تطور إنتاج ومساحة القمح في الوطن العربي خلال الفترة 2008_2019	38
المطلب الثاني: تطور إنتاج ومساحة الشعير	39

المطلب الثالث: تطور إنتاج زيت الزيتون	41
المطلب الرابع: تطور إنتاج ومساحة التمور	42
المطلب الخامس: تطور الإنتاج السمكي	43
المبحث الثالث: تطور حركة التجارة الخارجية في الوطن العربي خلال الفترة 2008_2019	44
المطلب الأول: تطور صادرات الإنتاج النباتي والسمكي	45
الفرع الأول: تطور صادرات القمح	45
الفرع الثاني: تطور صادرات الشعير	46
الفرع الثالث: تطور صادرات زيت الزيتون	46
الفرع الرابع: تطور صادرات التمور	48
الفرع الخامس: تطور صادرات جملة الأسماك	49
المطلب الثاني: تطور واردات الإنتاج النباتي والسمكي في الوطن العربي خلال الفترة2008_2019	49
الفرع الأول: تطور واردات القمح	51
الفرع الثاني: تطور واردات الشعير	52
الفرع الثالث: تطور واردات زيت الزيتون	52
الفرع الرابع: تطور واردات التمور	53
الفرع الخامس: تطور واردات جملة الأسماك	54
المبحث الرابع: الصعوبات التي تواجه الإنتاج الزراعي في الوطن العربي ومعالجتها	54
المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه الإنتاج الزراعي في الوطن العربي	56
المطلب الثاني: معالجة الصعوبات التي تواجه الإنتاج الزراعي في الوطن العربي	57

المطلب الثالث: فيروس كورونا والقطاع الزراعي في الوطن العربي	59
خلاصة الفصل الثاني	60
الفصل الثالث: دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وتونس	
تمهيد	61
المبحث الأول: المقومات والسياسات الزراعية للجزائر وتونس	61
المطلب الأول: مقومات الإنتاج الزراعي في الجزائر وتونس	61
الفرع الأول: مقومات الإنتاج الزراعي في الجزائر	63
الفرع الثاني: مقومات الإنتاج الزراعي في تونس	65
المطلب الثاني: السياسات الزراعية للجزائر وتونس	65
الفرع الأول: السياسات الزراعية الجزائرية	76
الفرع الثاني: السياسات الزراعية في تونس	80
المبحث الثاني: تطور الإنتاج النباتي والسمكي في الجزائر وتونس خلال الفترة 2019_2008	80
المطلب الأول: تطور إنتاج القمح	82
المطلب الثاني: تطور إنتاج الشعير	84
المطلب الثالث: تطور إنتاج زيت الزيتون	85
المطلب الرابع: تطور إنتاج التمور	87
المطلب الخامس: تطور الإنتاج السمكي	89
المبحث الثالث: تطور حركة التجارة الخارجية من الغذاء في الجزائر وتونس خلال الفترة2008_2019	89
المطلب الأول: تطور حركة التجارة الخارجية من السلع الزراعية والغذائية في	89

الجزائر وتونس خلال الفترة 2008_2019	
الفرع الأول: تطور صادرات القمح	92
الفرع الثاني: تطور صادرات الشعير	92
الفرع الثالث: تطور صادرات زيت الزيتون	94
الفرع الرابع: تطور صادرات التمور	96
الفرع الخامس: تطور صادرات جملة الأسماك	98
المطلب الثاني: تطور واردات الإنتاج النباتي والسمكي للجزائر وتونس خلال الفترة 2008_2019	98
الفرع الأول: تطور واردات القمح	100
الفرع الثاني: تطور واردات الشعير	102
الفرع الثالث: تطور واردات زيت الزيتون	103
الفرع الرابع: تطور واردات التمور	105
الفرع الخامس: تطور واردات جملة الأسماك	106
المبحث الرابع: المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في الجزائر وتونس	106
المطلب الأول: المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في الجزائر	107
المطلب الثاني: المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في تونس	110
خلاصة الفصل الثالث	111
خاتمة	112
قائمة المصادر والمراجع	116
قائمة الملاحق	

قائمة الملاحق

ملحق (1/3): الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية
(2010 و 2015-2019)

	الناتج الزراعي "مليون دولار"						نسبة التغير%		نصيب الفرد من الناتج الزراعي "دولار"						نسبة التغير%		مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي %					
	2010	2015	2016	2017	2018	*2019	2019 -2010	2019- 2018	2010	2015	2016	2017	2018	*2019	2019 -2010	2019- 2018	2010	2015	2016	2017	2018	*2019
مجموع الدول العربية	130,937	148,082	143,615	138,580	123,798	130,905	0.00	5.7	376.1	392.0	372.9	350.5	307.0	318.4	1.83-	3.7	6.2	6.1	5.9	5.5	4.6	4.8
الأ ر د ن	1,111	1,941	2,059	2,259	2,379	2,312	8.5	2.8-	165.9	203.1	210.1	224.7	230.7	219.1	3.1	5.0-	4.2	5.1	5.2	5.5	5.6	5.3
الإمـارات	2,212	2,654	2,771	2,971	3,035	3,078	3.7	1.4	267.5	291.5	303.8	319.3	324.0	323.9	2.15	0.0-	0.8	0.7	0.8	0.8	0.7	0.7
البحريـن	77	98	107	103	109	109	4.0	0.2-	62.3	71.7	75.2	68.7	70.3	68.0	1.0	3.3-	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
تونـس	3,317	4,438	3,927	3,854	4,189	4,021	2.2	4.0-	313.9	397.5	347.4	337.0	362.7	343.1	1.0	5.4-	7.5	10.3	9.4	9.7	10.5	10.4
الجزائـر	13,644	18,951	19,569	19,997	20,815	20,344	4.5	2.3-	379.2	474.2	479.2	479.3	488.9	468.2	2.4	4.2-	8.5	11.6	12.2	11.9	12.0	12.0
جيبوتـي	38	29	34	40	40	45	1.8	11.2	45.3	31.6	36.7	42.3	42.0	46.0	0.2	9.5	3.4	1.2	1.3	1.4	1.4	1.4
السـعودية	13,946	17,138	17,321	17,411	17,496	17,710	2.7	1.2	506.0	543.7	545.7	533.9	523.6	517.6	0.3	1.2-	2.6	2.6	2.7	2.5	2.2	2.2
السـودان	27,070	26,755	24,166	27,554	8,902	7,628	13.1-	14.3-	641.5	696.1	610.3	675.6	212.0	176.5	13.3-	16.8-	33.9	32.0	24.3	22.6	18.5	20.2
سـورية	11,842	6,703	4,550	6,894	8,010	10,092	1.8-	26.0	563.4	372.5	260.5	403.2	472.7	591.2	0.5	25.1	19.4	33.5	34.2	40.8	37.9	37.2
العـراق	7,151	6,991	6,627	5,583	5,346	5,923	2.1-	10.8	220.1	198.5	183.2	150.3	140.2	151.4	4.1-	8.0	6.1	4.5	4.2	3.2	2.7	2.9
عُمـان	811	1,362	1,492	1,605	1,735	1,796	9.2	3.5	292.3	327.4	337.9	352.0	376.9	388.9	3.6	3.2	1.4	2.0	2.3	2.3	2.2	2.4
فلسطيـن	872	1,035	1,171	1,136	1,198	1,228	3.9	2.5	215.3	228.6	252.7	239.2	246.3	246.6	1.5	0.1	9.0	7.4	7.6	7.0	7.4	7.2
قطـر	148	261	279	310	336	334	9.5	0.7-	86.0	107.1	106.6	113.8	121.6	119.3	3.7	1.9-	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
القُمـر	275	297	304	320	347	350	2.7	0.9	398.3	381.9	381.4	392.8	417.0	411.2	0.4	1.4-	30.4	30.0	29.7	29.5	29.1	29.3
الكويـت	521	616	561	634	618	586	1.3	5.1-	146.1	147.2	129.6	142.8	135.4	124.9	1.7-	7.7-	0.5	0.5	0.5	0.5	0.4	0.4
لبنـان	1,483	1,688	1,476	1,558	1,598	1,765	2.0	10.4	299.4	258.3	219.8	228.4	233.0	257.5	1.7-	10.5	3.9	3.4	2.9	2.9	2.9	3.2
ليبيـا	571	378	324	554	639	683	2.0	6.9	92.1	58.9	49.9	84.2	95.7	100.8	1.0	5.3	0.8	2.1	2.2	1.8	1.3	1.6
مصـر	29,135	37,908	39,183	26,913	28,163	33,496	1.6	18.9	370.3	426.1	430.5	282.7	289.9	337.9	1.0-	16.6	13.3	11.4	11.8	11.5	11.2	11.0
المغـرب	12,058	12,787	12,391	13,560	13,219	13,372	1.2	1.2	374.7	359.3	365.5	389.1	375.3	375.8	0.03	0.1	12.9	12.6	12.0	12.4	11.2	11.2
موريتانيا	942	1,272	1,391	1,410	1,408	1,504	5.3	6.9	281.9	342.0	365.5	362.2	353.3	369.0	3.0	4.4	16.7	20.6	21.7	20.9	20.0	20.4
اليمـن	3,715	4,781	3,912	3,916	4,218	4,526	2.2	7.3	160.5	179.2	142.6	139.0	145.9	152.5	0.6-	4.6	12.0	17.9	18.4	18.9	18.4	18.5

* تقديري

المصدر: الملاحق (3/2) و (4/2) و (7/2) ، وأعداد سابقة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ملحق (2/3): الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية

(2010 و 2015-2018)

(ألف هكتار)

	2010	2015	2016	2017	2018	نسبة التغير%	
						2018-2010	2018-2017
أولاً : المساحة الزراعية الكلية	68,486	70,131	63,478	70,283	77,203	1.5	9.8
1- مساحة الأراضي الزراعية المستديمة	8,996	9,591	9,231	9,119	9,151	0.2	0.4
أ- الزراعة المطرية	5,190	5,795	5,288	5,315	5,345	0.4	0.6
ب- الزراعة المروية	3,806	3,796	3,943	3,804	3,806	0.0	0.1
2- مساحة الأراضي الزراعية الموسمية	59,490	60,540	54,247	61,164	68,052	1.7	11.3
أ- الزراعة المطرية	35,474	33,393	29,990	36,214	42,308	2.2	16.8
ب- الزراعة المروية	10,444	10,230	9,997	10,945	11,915	1.7	8.9
(الأراضي المتروكة (بور))	13,572	16,917	14,260	14,005	13,829	0.2	-1.3
ثانيا : مساحة الغابات	94,887	52,364	37,624	37,816	37,724	-10.9	-0.2
ثالثا : مساحة المراعي	494,259	397,047	371,239	370,637	371,049	-3.5	0.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2020.

ملحق (4/3): نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية (2010 و 2015-2018)

	نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي [1] (بالدولار)						الكفاءة الإقتصادية الزراعية [2] (%)				
	2010	2015	2016	2017	2018	النمو % 2017-2018	2010	2015	2016	2017	2018
مجموع الدول العربية	4,824	6,463	6,067	5,745	5,074	11.7-	0.26	0.30	0.32	0.31	0.26
الأ ر د ن	9,336	15,843	16,198	17,913	18,560	3.6	0.66	0.96	0.98	1.08	1.10
الإمـارات	13,169	15,555	15,432	15,798	16,096	1.9	0.27	0.29	0.29	0.28	0.26
البحريـن	19,136	21,319	18,931	17,148	14,907	13.1-	0.53	0.53	0.47	0.42	0.36
تونـس	4,070	5,774	5,216	5,112	5,496	7.5	0.34	0.53	0.50	0.52	0.56
الجزائـر	4,112	8,237	11,008	11,260	11,657	3.5	0.28	0.59	0.81	0.81	0.81
جيبوتـي	142	103	142	163	159	2.0-	0.04	0.02	0.02	0.02	0.02
السعودية	26,819	37,530	10,994	10,274	9,849	4.1-	0.49	0.68	0.22	0.20	0.17
السودان	3,800	5,503	5,601	6,228	1,957	68.6-	0.43	0.67	0.59	0.55	0.46
سـورية	8,411	7,717	6,436	10,175	11,967	17.6	0.78	1.83	2.28	2.85	2.69
الصومـال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـراق	16,786	17,640	17,089	14,939	15,018	0.5	1.07	1.01	1.00	0.81	0.75
عُمـان	2,533	2,213	1,919	1,934	1,974	2.1	0.06	0.07	0.07	0.07	0.07
فلسطيـن	9,372	...	10,365	9,799	9,963	1.7	0.91	...	0.87	0.81	0.85
قطـر	18,441	17,540	18,229	17,601	16,819	4.4-	0.20	0.20	0.23	0.21	0.18
القُمـر	2,316	2,249	2,732	2,804	2,964	5.7	0.43	0.45	0.54	0.54	0.53
الكويـت	32,557	26,218	6,474	7,023	6,789	3.3-	0.46	0.53	0.14	0.14	0.12
لبنـان	51,134	61,518	54,421	52,162	52,982	1.6	1.96	2.48	2.22	2.10	2.08
ليبيـا	8,517	6,982	5,544	9,803	11,811	20.5	0.27	0.90	0.88	0.74	0.59
مصـر	4,573	5,733	5,572	3,749	3,827	2.1	0.58	0.51	0.50	0.49	0.48
المغـرب	4,046	4,896	4,824	5,316	5,609	5.5	0.49	0.56	0.54	0.55	0.55
موريتانيا	1,212	2,300	3,409	3,388	3,298	2.7-	0.21	0.42	0.62	0.60	0.58
اليمـن	1,696	2,350	1,627	1,596	1,689	5.8	0.29	0.52	0.47	0.49	0.48

(...) غير متوفر

(1) قيمة الناتج الزراعي/ عدد العاملين الزراعيين.

(2) نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي/ نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى القوى العاملة الكلية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) قاعدة البيانات 2020، منظمة العمل الدولية، قاعدة البيانات 2020.

ملحق (5/3): تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية
(2010 و 2016-2019)

المحصـــــول	2010			2016			2017			2018			2019*			نسبة التغير % (2018-2019)		
	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)
الحبـــــوب	49,220	33,405	1,473	49,272	32,474	1,517	54,726	34,618	1,581	51,406	30,286	1,697	54,016	30,384	1,778	5.1	0.3	4.7
(القمح)	23,848	10,360	2,302	22,125	9,348	2,367	25,741	10,278	2,504	26,299	9,311	2,825	26,723	8,953	2,985	1.6	3.8-	5.7
(الارز)	4,707	551	8,548	5,830	692	8,425	5,603	703	7,970	4,713	573	8,225	4,310	506	8,515	8.6-	11.7-	3.5
(الشعير)	6,459	6,364	1,015	3,609	4,742	761	6,152	5,549	1,109	6,448	5,285	1,220	6,979	4,939	1,413	8.2	6.6-	15.8
(الذرة الشامية)	7,181	1,535	4,678	8,701	1,683	5,170	7,830	1,370	5,715	7,756	1,255	6,180	8,030	1,194	6,725	3.5	4.9-	8.8
(الذرة الرفيعة والدخن)	7,025	14,595	481	9,007	16,009	563	9,400	16,718	562	6,190	13,862	447	7,974	14,792	539	28.8	6.7	20.7
الدرنيـــات	12,354	521	23,712	14,725	601	24,501	15,348	623	24,636	14,869	612	24,296	14,339	603	23,798	3.6-	1.5-	2.0-
البقوليـــات	1,228	1,229	999	1,230	1,422	865	1,492	1,637	911	1,553	1,652	940	1,630	1,723	946	5.0	4.3	0.7
البذور الزيتية	7,510	8,568	877	6,602	9,469	697	10,322	9,350	1,104	17,432	11,773	1,481	24,225	13,395	1,808	39.0	13.8	22.1
الخضـــروات	55,021	2,483	22,159	58,049	2,928	19,825	50,159	2,477	20,250	54,231	2,629	20,628	55,004	2,743	20,054	1.4	4.3	2.8-
الفاكهـــة	32,107	3,680	8,725	35,916	4,035	8,901	35,097	3,937	8,915	33,693	3,930	8,573	33,157	3,837	8,641	1.6-	2.4-	0.8
الالياف	1,027	429	2,394	532	226	2,354	907	317	2,861	1,096	328	3,341	1,247	327	3,811	13.8	0.2-	14.1
المحاصيل السكرية	35,111	457	76,877	37,902	543	69,866	37,585	526	71,454	37,824	528	71,636	37,725	614	61,397	0.3-	16.4	14.3-
قصب السكر	23,285	222	104,969	22,283	236	94,298	22,085	230	96,022	22,621	231	97,926	22,581	318	71,078	0.2-	37.5	27.4-
الشمنـــدر	11,826	235	50,348	15,620	306	51,011	15,500	296	52,365	15,203	297	51,189	15,144	297	51,032	0.4-	0.1-	0.3-

* تقديري

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2020.

ملحق (11/3) : الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسة
(2010 و 2015-2018)

(مليون دولار)

	2010	2015	2016	2017	2018	نسبة التغير في قيمة الفجوة الغذائية %		نسبة الإكتفاء الذاتي %				
						2018-2010	2018-2017	2010	2015	2016	2017	2018
الإجمـــالي	29,409	38,259	35,181	34,686	33,577	1.7	3.2-					
الحبوب والدقيق	17,479	20,274	18,846	21,768	20,755	2.2	4.7-	44.6	44.9	39.3	41.8	37.9
(القمح والدقيق)	7,981	8,804	8,211	8,613	9,490	2.2	10.2	42.8	45.0	36.3	39.4	37.7
(الشعير)	2,299	2,498	3,373	2,403	2,225	0.4-	7.4-	40.7	38.8	20.5	32.7	35.3
(الأرز)	3,095	4,356	3,184	3,446	4,232	4.0	22.8	55.9	48.9	54.0	53.8	45.8
(الذرة الشامية)	3,643	4,573	4,034	7,334	4,692	3.2	36.0-	30.9	29.9	31.7	28.5	24.5
البطاطس	22-	243	342	72	150	...	109.9	101.2	96.8	93.8	98.8	97.0
سكر مكرر	2,989	1,927	2,411	4,039	3,120	0.5	22.8-	33.4	51.3	51.2	43.2	38.4
بقوليات	507	838	770	727	542	0.8	25.5-	55.5	60.9	58.6	59.6	59.1
زيوت وشحوم	3,987	595	1,267	1,335	1,271	13.3-	4.8-	36.8	55.5	42.8	49.8	50.9
الخضراوات	2,007-	773-	307-	1,153-	1,016-	8.2-	11.9-	102.7	100.6	98.3	105.7	101.2
الفواكه	1,136-	764	270	1,771-	774-	4.7-	56.3-	97.5	102.6	103.9	108.5	102.8
لحوم	6,018	9,066	7,705	7,531	7,297	2.4	3.1-	75.5	70.7	69.1	74.2	76.4
الألبان ومنتجاتها	2,088	4,479	3,169	3,687	3,312	5.9	10.2-	77.7	79.0	79.9	98.2	98.2
البيـض	5	310	323	378	486	77.1	28.7	95.6	89.4	87.4	85.4	83.8
الأسماك	499-	535	385	1,925-	1,564-	15.3	18.8-	100.7	101.5	110.1	114.7	111.5

(...) غير متوفر

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2020.

(-) تعني الفائض في الاكتفاء الذاتي